الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد خيضر – بسكرة -

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم المالية والمحاسبة

الموضوع:

دور التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر المالية

دراسة حالة: مؤسستي مطاحن الزيبان القنطرة و بنك الفلاحة و التنمية الريفية –البدر–

مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم المالية والمحاسبة

تخصص: محاسبة و تدقيق

من إعداد الطالبتين:

- نور اليقين شالة
- وفاء جاب الله

الأستاذ المشرف

- عامر الحاج

لجنة المناقشة

أعضاء اللجـنة	الرتبة	الصـفـة	الجامعة
- ربيعة بوسكار	- أستاذ التعليم العالي	رئيسا	بسكرة
- عامر الحاج	- أستاذ محاضر (أ)	مقررا	بسكرة
- نبيل قطاف	- أستاذ محاضر(ب)	مناقشا	بسكرة

الموسم الجامعي: 2022–2023

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد خيضر – بسكرة -

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم المالية والمحاسبة

الموضوع:

دور التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر المالية

دراسة حالة: مؤسستي مطاحن الزيبان القنطرة و بنك الفلاحة و التنمية الريفية–البدر–

مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم المالية والمحاسبة

تخصص: محاسبة و تدقيق

من إعداد الطالبتين:

- نور اليقين شالة
- وفاء جاب الله

الأستاذ المشرف

- عامر الحاج

لجنة المناقشة

أعضاء اللجـنة	الرتبة	الصـفـة	الجامعة
- ربيعة بوسكار	- أستاذ التعليم العالي	رئيسا	بسكرة
- عامر الحاج	- أستاذ محاضر (أ)	مقررا	بسكرة
- نبيل قطاف	- أستاذ محاضر (ب)	مناقشا	بسكرة

الموسم الجامعي: 2022–2023

{يَرْفَعِ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا مِنكُمْ وَالَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ دَرَجَاتٍ}

الإهداء

" الحمد الله الذي سخر لنا هذا وما كنا له مقرنين ونصلي ونسلم على اشرف الخلق الله"

" فيا ربي لك الحمد كما ينبغي لجلال وجهك وعظيم سلطانك"

اهدي هذا العمل المتواضع إلى:

إلى اغلي ما املكه في هذه الدنيا ينبوع المحبة والحنان قرة عيني "أمي الغالية"

إلى الذي جاهد من اجل نجاحي، والذي ساعدني ماديا ومعنويا فكان من أحق الناس بالمدح"أبي الغالي"حفظه الله

و إلى روحي جدتي الغالية رحمها الله

إلى من حملنا رحم واحد وتقاسمت معهم الأيام بحلوها ومرها، وجعلهم الله لي السند المعين إلى إخوتي و أخواتي،أمينة،زهرة،زينب

والى حفيد العائلة الأول روح أمه وحبيبة خالته"محمد مهدي"

إلى كل طلاب السنة ثانية ماستر تخصص محاسبة وتدقيق اخص بالذكر حسناء عبود، نريمان عجاجي، سهام زازل، الذين كانوا لنا خير معين في مسيرتنا الدراسية

إلى سند وصحبة قلبي أسيا عياشي، سهى زراري، أماني عبد الله، أية سويسي، خنفر عفاف، اسماء جديدي،

نور اليقين

الإهداء

أهدي هذا العمل

إلى الوالدين الكريمين، أطال الله في عمرهما وأمدهما بالصحة والعافية.

إلى إخوتي وكل أفراد العائلة،أسأل الله تعالى أن يحفظهم ويسدد خطاهم ويديم شملهم.

إلى صديقاتي ورفيقات دربي وأحبتي.

وإلى جميع الأساتذة الذين رافقوني في مشواري الدراسي والجامعي.

إلى زملائي وزميلاتي الذين رافقوني في مشواري الدراسي والجامعي.

إلى من كان لي معهم أول مشوار جامعي إلى كل أصدقائي في جامعة أم البواقي

إلى كل من قدم لي يد المساعدة لإنجاز هذا العمل ولو بمقدار ذرة.

وفاء

شكر وعرفان

الحمد الله على إحسانه و الشكر له على توفيقه و امتنانه و نشهد أن لا اله إلا الله وحده لا شريك له تعظيما لشأنه و نشهد أن سيدنا و نبينا محمد عبده و رسوله عليه أزكى الصلاة و السلام

"من لم يشكر الناس لم يشكر الله"

بعد الشكر الله سبحانه و تعالى توفيقه لنا إتمام هذا البحث نتقدم بجزيل الشكر و الامتنان إلى أستاذنا الفاضل الدكتور"عامر الحاج" عرفانا لقبول الإشراف على مذكرتنا و الجهود القيمة م توجيهاته العلمية و نصائحه التي كان لها الأثر الكبير في إتمام هدا العمل.

كما نتقدم بجزيل الشكر و العرفان إلى أساتذتنا الأعزاء الذين كانوا مصدر عطاء للعلم خلال مسيرتنا الدراسية.

كما لا يفوتنا أن نتقدم بالشكر الخالص إلى كل عمال المؤسسات التي تربصنا عندهم

"مؤسسة مطاحن الزيبان القنطرة، مؤسسة ألبنك الفلاحة و التنمية الريفية-البدر-بولاية بسكرة"

ملخص:

إن التدقيق الداخلي من أهم الوظائف التي ترتكز عليها المؤسسات لما له من أثر في تصميم وتطوير نظام الرقابة الداخلية، قياس وتقييم كفاءة استخدام الموارد المتاحة،ولهذا كان الهدف من هذه الدراسة التعرف على التدقيق المحاسبي الداخلي وتحليله تحليلا دقيقا ثم معرفة دوره في إدارة المخاطر المالية.

لمعرفة ذلك قمنا بدراسة حالة مؤسستين مطاحن الزيبان القنطرة وبنك الفلاحة والتنمية الريفية البدر وذلك من خلال وسيلة المقابلة ومن بين النتائج المتحصل عليها، مدى تعرض المؤسستين للمخاطر المالية، عملية إدارة المخاطر تتم خلال التقرير النهائي الذي يوجه للإدارة العليا للمؤسسة، التزام المدقق الداخلي بالإجراءات والمعايير الدولية للتدقيق الداخلي، وتدنية المخاطر المالية.

الكلمات المفتاحية: التدقيق الداخلي، المخاطر المالية، إدارة المخاطر المالية.

Abstract:

The accounting audit is one of the most important functions on which the institutions are based because of its impact on the design and development of the internal control system, measuring and evaluating the efficiency of using the available resources, and for this reason the aim of this study was to identify the internal accounting audit and analyze it thoroughly and then know its role in financial risk management .To find out, we studied the case of two institutions, Al-Ziban Al-Qantara Mills and the Bank of Agriculture and Rural Development, Al-Badr, through the method of interview. Among the results obtained, the extent to which the two institutions are exposed to financial risks, the risk management process takes place during the final report that is directed to the senior management of the institution, the internal auditor's commitment to international procedures and standards internal auditing, and minimizing financial risks.

Keywords: accounting audit, financial risks, financial risk management.

قائمة الجداول والأشكال

قائمة الجداول:

الرقم	العنوان	الصفحة
1	مكونات الرقابة الداخلية	17
2	مناخ المقابلة الغير موجهة	52
3	درجة التحقق من الفرضيات	68

قائمة الأشكال:

الرقم	العنوان	الصفحة
1	المعايير الدولية للممارسة المهنية للتدقيق الداخلي	16
2	الهيكل التنظيمي لمؤسسة مطاحن الزيبان القنطرة	45
3	الهيكل التنظيمي لمؤسسة بنك الفلاحة والتنمية الريفية–البدر–	47
4	مخطط دليل القابلة	49

قائمة الملاحق:

استمارة المقابلة	82

مقدمة

تطورت الحياة الاقتصادية والمالية في شتى أنحاء العالم بشكل مطرد بفعل توسع أنواع النشاطات التي تمارسها المؤسسات، مما أظهر في الأسواق العالمية أنواعاً مختلفة من المؤسسات مختلفة ومتزايدة مما أدى لزيادة المخاطر التي تواجهها هذه المؤسسات . وفي ظل هذه التغيرات فانه ليس من المستغرب إن ينظر المجتمع المالي إلى المدقق الداخلي على أنه الأكثر تأهيلا للمساعدة في إدارة المخاطر ، لما يمتلكه من معارف وخبرات ومهارات تجعله مؤهلاً لذلك ، و عليه تشهد مهنة التدقيق الداخلي منذ نهاية القرن الماضي وبداية القرن الحالي تطورات هائلة، خصوصاً في الولايات المتحدة الأمريكية بعد صدور المفهوم الجديد للتدقيق الداخلي التغيرات من معهد المدققين الداخليين والذي تضمن توسيع مهام التدقيق الداخلي بإضافة مهمة تقييم وتحسين فعالية إدارة المخاطر.

وعليه فقد بدأت المؤسسات بالاهتمام بأنظمة الرقابة الداخلية، دراسة جدواها و كيفية الاستفادة، بحيث تقدم لإدارات المؤسسات الهدف المنشود من إنشاء الرقابة الداخلية بما ينعكس على جودة أداء المؤسسات، وتسهيل وصولها إلى أهدافها المنشودة ،لذلك يقع على عاتق إدارة المؤسسات إقامة نظام سليم للرقابة الداخلية، و المحافظة على هذا النظام والتأكد من سلامة تطبيقه ، وهناك التزام قانوني يقع على عاتق المؤسسات بإمساك حسابات صحيحة ومنظمة ، بحيث تؤدي في نهاية السنة المالية إلى إعداد القوائم المالية للمؤسسة، وبالتالي فوجود حسابات منتظمة يقتضي وجود نظام سليم للرقابة الداخلية .

و انطلاقا من دور المدقق الداخلي في عمليات التدقيق، ومراقبة الإجراءات والعمليات التي تتم في المؤسسة، والعمل على مساعدة الإدارة في تحقيق أهدافها والمحافظة على أصول المؤسسة، فإن الرقابة الداخلية تعد الركيزة الأساسية التي ينطلق من خلالها المدقق الداخلي بعمليات التدقيق المختلفة ، فالمدقق الداخلي يبدأ عمله أولا بفهم ودراسة نظام الرقابة الداخلي للمؤسسة وبناءاً على دراسته له يستطيع القيام باختباراته و فحوصه للعمليات والحسابات . وبمرور الوقت توسع الرقابة الداخلية .

إن الهدف من إدارة المخاطر المالية هو التأكد من أن أنشطة المؤسسة وعملياتها لا تتعرض لخسائر غير مقبولة ومراقبة الأخطار ومتابعتها ، بهدف الكشف المبكر عن أية انحرافات وتجاوز الأخطار المحددة من قبل الإدارة العليا وتخفيض الأخطار المالية التي تتعرض لها المؤسسة إلى أدنى مستوى ممكن . لذلك فان الفهم الصحيح لإدارة المخاطر المالية المؤسسة وتقييمها يساعد المدقق الداخلي بشكل فعال في تجنب وتقليل اثر هذه المخاطر وهذا ما تسعى المؤسسات الاقتصادية في تحقيقه لنجاحها واستمرارها

1. إشكالية الدراسة :

انطلاقا مما سبق و باعتبار أن نشاط التدقيق احد أهم وظائف الرقابة في مؤسسة، خاصة في ظل التوجه الجديد الذي عرفه هذا النشاط من اعتماد نهج قائم على التقارب مع المخاطر في أداء و إدارة أنشطته،فان هذا المنحنى يطرح تساؤل الرئيسي التالي :

– ما هو دور التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر المالية؟

حيث أن هذا السؤال يبقى عاما يقتضي تجزئته إلى مجموعة أسئلة الفرعية حتى تتم الإحاطة بالموضوع من جوانبه المتعددة، وعليه نسعى للإجابة على الأسئلة الفرعية التالية:

- ما هو التدقيق الداخلي؟ وماهي أنواع ومعاييره؟
- ما علاقة التدقيق الداخلي بنظام الرقابة الداخلي؟
- هل تقع مسؤولية إدارة المخاطر المالية على عاتق المدقق الداخلي؟
- كيف يساهم التدقيق الداخلي في التحكم في المخاطر التي تواجهها المؤسسات؟

2. فرضيات الدراسة:

يتطلب تحليل الإشكالية والإجابة عن الأسئلة الفرعية اختبار صحة الفرضيات التالية:

- التدقيق الداخلي وظيفة ضرورية لجميع المؤسسات لأنه يعمل على تدعيم نظم الرقابة الداخلية.
- تقوم المؤسسة بإدارة مخاطرها بتحديد وتقييم نوع الخطر اعتمادا على مخطط منهجي معد مسبقا.
- يساهم التدقيق الداخلي في التحكم في المخاطر المالية بتقديم خدمات استشارية للإدارة.

3. أهمية البحث:

نظرا لأهمية موضوع إدارة المخاطر ودور المدقق الداخلي في تفعيل المتطلبات والركائز التي تقوم عليها إدارة المخاطر المالية،تتبع أهمية هذه الدراسة من خلال إبراز الأسس والضوابط التي تحكم أداء المدقق في متابعة ومراجعة مرتكزات إدارة المخاطر المالية التي تساهم في إضافة قيمة للمؤسسة.

4. أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى:

- التعرف على مدى إدراك المدقق الداخلي لأهمية إدارة المخاطر المالية.
- التعرف على أهمية التدقيق الداخلي في البنوك وإجراءاته من خلال تعريف التدقيق الداخلي وأهدافه وأنواعه وكيفية مساهمة المدقق في معالجة المخاطر المالية التي يتعرض لها .
- التعرف على أهم المخاطر التي تتعرض لها المؤسسات الاقتصادية .
- الوقوف على مدى تطبيق نظام محكم لأعمال التدقيق في تفعيل إدارة المخاطر.
- معرفة مدى تأثير الالتزام بالمعايير المهنية للتدقيق في تفعيل إدارة المخاطر .
- الوقوف على دور المدقق الداخلي بتقييم ومتابعة المخاطر ومراقبة إجراءات الاستجابة لها ودورها في تفعيل إدارة المخاطر المالية

5. أسباب اختيار الموضوع:

هناك عدة أسباب دفعت بنا إلى اختيار هذا الموضوع، نذكر منها:

- رغبتنا في الاطلاع على الموضوع
- كون الموضوع يدخل قي صميم التخصص
- معرفة مدى تطور مهنة التدقيق الداخلي في المؤسسات الجزائرية.
- التعرف على المخاطر التي تواجه المؤسسات وكيفية إدارتها.
- الاهتمام المتزايد بإدارة المخاطر من قبل الباحثين و الدارسين.
- معرفة الدور الذي يساهم به المدقق الداخلي في إدارة المخاطر المالية.

6. المنهج المتبع:

دراستنا لهذا الموضوع تم إتباع المنهج الوصفي بالنسبة للجزء النظري لمعرفة المفاهيم الأساسية للتدقيق الداخلي و إدارة المخاطر المالية وقمنا بإتباع دراسة نوعية تعتمد على إستراتيجية دراسة حالة ، حيث قمنا بدراسة استطلاعية بهدف جمع البيانات استخدمناالمنهج الوصفي و المنهج التحليل لعرض المعلومات المتعلقة بالموضوع، وقد استخدمنا أدوات لجمع البيانات ومن أهمها المقابلة كأداة رئيسية في البحث.

7. صعوبات الدراسة:

- صعوبة كبيرة في الحصول على المعلومات من مؤسسة خاصة الوثائق
- صعوبة إسقاط الجانب النظري على الواقع المعاش في المؤسستين.
- عدم وجود إدارة مختصة في إدارة المخاطر داخل المؤسسة،الشيء الذي صعب علينا المهمة خاصة في فهم كيفية تعامل المؤسسة مع المخاطر التي تحيط بها.

8. الدراسات السابقة:

هناك دراسات تطرقت إلى دور وأهمية التدقيق الداخلي في التقليل من المخاطر المالية ومن ضمنها ماله صلة مباشرة بالدراسة:

–دراسة "محمد سلام شراب" بعنوان "**دور التدقيق الداخلي في تقييم فاعلية إدارة المخاطر في شركات التامين العاملة في فلسطين**" رسالة ماجستير، تخصص محاسبة وتمويل، الجامعة الإسلامية–بغزة–،2013

هدفت الدراسة إلى التعرف على دور التدقيق الداخلي قي تقييم فاعلية إدارة المخاطر في شركات التامين العاملة في فلسطين، مع عرض لمفهوم المخاطر وإدارتها، بالإضافة إلى التدقيق الداخلي والمعايير الدولية للتدقيق الداخلي وكانت نتائج الدراسة كالتالي:

- ✓ الوقوف على مدى التزام المدقق الداخلي بالمعايير المهنية في فاعلية إدارة المخاطر في الشركات.
- ✓ بيان مدى تأثير لجان التدقيق على المدقق الداخلي بتقييم ومتابعة أداء إدارة المخاطر في الشركات.
- ✓ معرفة مدى تطبيق المدقق الداخلي لإجراءات عمل تسام في فاعلية إدارة المخاطر في شركات التامين العاملة في فلسطين

-دراسة "خالد علي يوسف ابوالرب" بعنوان **"دور التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر"**، رسالة ماجستير، تخصص محاسبة،جامعة اليرموك-أردن-،2011،

هدفت الدراسة إلى مجموعة من نتائج من أهمها :

- ✓ أن يتوفر وعي كافي من قبل المدققين الداخليين في المؤسسات بمعايير التدقيق الداخلي.
- ✓ ضرورة استمرارية دعم الاستقلالية دوائر وأفراد التدقيق الداخلي عن الإدارات التنفيذية حتى يضمن جودة عملهم دون أي تدخلات خصوصا في عملية فحص المخاطر.
- ✓ زيادة التنسيق بشكل اكبر بين دوائر التدقيق الداخلي ودوائر إدارة المخاطر

-دراسة "محمد انس محمد زهير سعد الدين نفاخ" بعنوان**"دور التدقيق الداخلي في الوقاية من المخاطر غير المعتادة "**، رسالة ماجستير، تخصص مراجعة الحسابات،2018،

هدفت الدراسة إلى التعرف على دور التدقيق الداخلي في الوقاية من المخاطر غير المعتادة واهم النتائج التي توصل إليها:

- ✓ يقوم التدقيق بدوره في إدارة المخاطر في المؤسسة من خلال تحديد المخاطر وخصوصا غير العادية منها "
- ✓ توضيح الدور الفعال الذي يلعبه التدقيق الداخلي في المؤسسة في الاستجابة للمخاطر
- ✓ ضرورة الاهتمام بالبنوك الخاصة و بشكل كبير بعملية إدارة المخاطر، ومعرفة دورها البالغ الأهمية في مواجهة أنواع المخاطر المحيطة بأنشطتها وأعمالها

- دراسة " عاصم محمد عمران منصور" بعنوان **"مدى فعالية التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر التشغيلية "**، رسالة ماجستير،تخصص قسم محاسبة و التمويل،جامعة الجزيرة،2017

هدفت الدراسة للتدقيق الداخلي دور فعال لضمان الكفاءة والفاعلية في القطاع الداخلي و توصلت للنتائج التالية:

✓ يتم في المصارف السودانية ضبط ومراقبة المخاط التشغيلية من قبل إدارة المخاطر،التدقيق الداخلي وليس من قبل مختص ومؤهل لإدارة المخاطر التشغيلية ومستقل عن دوائر المنفذة للعمل

✓ هناك وعي لدى إدارة التدقيق الداخلي بأهمية إدارة المخاطر في المصرف، و أهمية وضع إجراءات تدقيق تأخذ في الحسبان المخاطر التي يتعرض لها المصرف

✓ يركز المدققون الداخليون في عملهم بشان إدارة المخاطر على توفير تأكيد حول الموثوقية وملائمة المعلومات والرقابة الداخلية في المصارف السودانية بصفة عامة.

✓ هناك للتنسيق للأدوار بين التدقيق الداخلي وإدارة المخاطر و ذلك من خلال التحقق من التوصيات التي أعدها المدقق بشأن إدارة المخاطر.

- **ما يميز الدراسة عن الدراسات السابقة:**

يكمن التشابه بين الدراسات السابقة ودراستنا في أن جميع الدراسات تناولت نفس موضوع الدراسة، كما أن الهدف واحد وهو السعي لإبراز واقع التدقيق الداخلي ودوره في إدارة المخاطر المالية. أما أوجه الاختلاف فتمثلت في أداة وحدود الدراسة فقد كانت معظم الدراسات تعتمد على الاستمارة في جمع البيانات أما دراستنا فقد اعتمدنا على المقابلة الموجهة وغير موجهة التي تميزت بمجموعة أسئلة في مؤسستين منها مؤسسة اقتصادية ومؤسسة بنك التي تم التعرف على واقع وظيفة التدقيق فيها ومعالجة الأخطار واختلاف كل منها في وظيفة التدقيق الداخلي ومعالجته للأخطار المالية التي تعرضوا لها .

8-هيكل الدراسة :

انطلاقا من الأهداف المرجوة من الموضوع ولمعالجة الإشكالية الرئيسية و تساؤلات الفرعية ولاختبار الفرضيات تم تقسيم هذه الدراسات إلى ثلاث فصول:

- الفصل الأول بعنوان: مدخل نظري إلى التدقيق الداخلي سيتم التطرق من خلاله إل:المبحث الأول بعنوان مفهوم التدقيق الداخلي ، أما المبحث الثاني تحت عنوان أساسيات التدقيق الداخلي . أما المبحث الثالث فتناول مبادئ ومعايير التدقيق الداخلي ومقوماته .

-الفصل الثاني بعنوان: مدخل إلى إدارة المخاطر المالية سيتم التطرق من خلاله إلى: المبحث الأول يتحدث عن مفاهيم حول إدارة المخاطر. أما المبحث الثاني فهو بعنوان كيفية التعامل مع المخاطر المالية في المؤسسة. أما المبحث الثالث بعنوان : علاقة التدقيق الداخلي بإدارة المخاطر المالية.

– أما في الجانب التطبيقي **المتمثل في الفصل الثالث** بعنوان دراسة حالة في مؤسسة **مطاحن الزيبان القنطرة–بسكرة– ومؤسسة بنك الفلاحة والتنمية الريفية–البدر–بولاية بسكرة:** تتضمن المبحث الأول تقديم المؤسستين، أما المبحث الثاني فتناول الإطار المنهجي للدراسة، أما المبحث الثالث فتناول عرض وتحليل نتائج الدراسة واختبار صحة الفرضيات

الفصل الأول:

الإطار النظري للتدقيق الداخلي

تمهيد:

يعد التدقيق بمفهومها الحديث أداة من الأدوات التي تساعد المؤسسة على بلوغ أهدافها حيث تعمل على تقييم أداء أنشطتها المختلفة المحاسبية و المالية و التشغيلية، الأمر الذي جعل من التدقيق، تلعب دورا مهما في مساعدة إدارة المؤسسة على مسؤوليتها المختلفة، في ظل التطورات الراهنة و المليئة بالفرص و التهديدات ،في ظل الإشكال المختلفة للمؤسسات و تنوعها و على اختلاف أحجامها ، زادت حاجة المؤسسة إلى اعتماد وظيفة التدقيق الداخلي، تتوفر فيها مجموعة من المعايير المؤهلة، هذه الوظيفة تساعد إدارة المؤسسة على تطبيق سياساتها و إجراءاتها وبلوغ أهدافها بفعالية و كفاءة، فأصبحت التدقيق الداخلي أداة في يد المؤسسة تستعملها في الكشف عن مواطن الاختلال ، تحديد نقاط القوة و تنبيه و إدارة المؤسسة بما قد تواجهه من اختار و ما يتاح أمامه من فرص.

المبحث الأول: ماهية التدقيق الداخلي

يعتبر التدقيق الداخلي إحدى الوظائف الإدارية الداخلية للمؤسسة لتي تقدم خدماتها للإدارة العليا بالمؤسسة لمساعدتها في التوصيل إلى الكفاية الإنتاجية القصوى و العمل على قياس مدى صلاحية النظام المحاسبي و الرقابات الأخرى في المؤسسة ، من خلال هذا المبحث سنحاول توضيح:

– ماهية التدقيق، ماهية التدقيق الداخلي، وأهمية وأهداف التدقيق الداخلي

المطلب الأول: ماهية التدقيق

أصبح للتدقيق أهمية كبرى في الواقع الاقتصادي بسبب ظهور حاجة ملحة من طرف مسيري المؤسسة إلى تبني جو رقابي يحكم تسيير نشاطها بفاعلية وكفاءة، تتضمن به تحقيق أهدافها ومحاولة التقليل من الانحرافات التي من الممكن أن تظهر عن ممارسة أنشطتها المختلفة.

الفرع الأول: تعريف التدقيق

– هناك عدة تعاريف للتدقيق نذكر منها:

– **التدقيق هو**: يقصد بتدقيق الحسابات فحص أنظمة الرقابة الداخلية والبيانات والمستندات والحسابات والدفاتر الخاصة بالمشروع تحت التدقيق فحصا انتقاديا منظما، بقصد الخروج برأي فني محايد عن مدى دلالة القوائم المالية عن الوضع المـالي لذلك المشروع في نهاية فترة زمنية معلومة، ومدى تصويرها لنتائج أعماله من ربح أو خسارة في تلك الفترة. (عبدالله، علم تدقيق حسابات، 2007، صفحة 13)

– **عرف بمعناه المهني انه**: عملية فحص المستندات و دفاتر وسجلات المنشاة فحصا فنيا انتقاديا محايدا للتحقق من صحة العمليات وإبداء الرأي في عدالة التقارير المالية للمنشأ معتمدا في ذلك قوة و متانة نظام الرقابة الداخلية (جمعة، المدخل الحديث لتدقيق الحسابات، 2000، صفحة 7)

–**جمعية المحاسبية الأمريكية كما يلي** : " التدقيق هو عملية نظامية و منهجية لجمع وتقييم الأدلة و القرائن بشكل موضوعي و التي تتعلق بنتائج الأنشطة و الأحداث الاقتصادية و ذلك لتحديد مدى التوافق و التطابق بين هذه النتائج و المعايير المقررة و تبليغ الأطراف المعينة بنتائج التدقيق "(سرايا، 2002، صفحة 92)

ومنه نستخلص أن تعريف التدقيق هو:

" التحقق الانتقادي المنتظم لأدلة و قرائن الإثبات لما تحويه دفاتر وسجلات المنشاة من بيانات في إطار مبادئ محاسبية متعرف عليها من خلال برنامج محدد مقدما بهدف إبداء الرأي الفني المحايد عن صدق وعدالة التقارير المالية لقراء و مستخدمي هذه التقارير". (جمعة، المدخل الحديث لتدقيق الحسابات، 2000، صفحة 8)

الفرع الثاني: أهمية التدقيق

تعود أهمية التدقيق إلى كونه وسيلة لا غاية ، وتهدف هذه الوسيلة إلى خدمة عدة طوائف تستخدم القوائم المالية المدققة وتعتمدها في اتخاذ قراراتها ورسم سياساتها ومن الأمثلة على هذه الطوائف والفئات طائفة المدرين، والمستثمرين الحاليين والمستقبلين والبنوك ورجال الأعمال والاقتصاد والهيئات الحكومية المختلفة ، ونقابات العمال وغيرها .

– إن **إدارة المشروع** تعتمد اعتمادا كليا على البيانات المحاسبية في وضع الخطط ، ومراقبة الأداء وتقييمه ، ومن هنا تحرص أن تكون تلك البيانات مدققة من قبل هيئة فنية محايدة ، كذلك نجد طائفة المستثمرين تعتمد القوائم المالية المدققة عند اتخاذ أي قرار في توجيه المدخرات والاستثمارات بحيث تحقق لهم أكبر عائد ممكن مع اعتبار عنصر الحماية الممكنة .

– أما **البنوك التجارية** والصناعية فتعتمد القوائم المالية المدققة من قبل هيئة فنية محايدة عند فحصها للمراكز المالية للمشروعات التي تتقدم بطلب قروض وتسهيلات ائتمانية منها . كذلك نجد رجال الاقتصاد يعتمدون هذه القوائم في تقديرهم للدخل القومي وفي التخطيط الاقتصادي .

– أما **الهيئات الحكومية** وأجهزة الدولة المختلفة فتعتمد القوائم المدققة في أغراض كثيرة منها التخطيط والرقابة ، وفرض الضرائب ، وتحديد الأسعار ، وتقرير الإعانات لبعض الصناعات ... الخ كذلك تعتمد عليها نقابات العمال في مفاوضاتها مع الإدارة بشأن الأجور والمشاركة في الأرباح وما شابه .

– ومجمل القول أن المحاسبة قد أصبحت علما اجتماعيا يخدم فئات المجتمع المختلفة ، حيث تعتمد تلك الفئات في قراراتها الاقتصادية على البيانات المحاسبية المسجلة بالدفاتر أو الظاهرة في القوائم المالية الصادرة عن المشروعات المختلفة ولكن لن تتسنى الخدمة الحقيقية إلا إذا عهدنا إلى هيئة خارجية مستقلة أو شخص طبيعي محايد ، بفحص تلك البيانات فحصا انتقاديا منظما ودقيقا ، وإبداء رأي فني محايد حول مدى صحة تلك البيانات ودرجة الاعتماد عليها(عبدالله، التدقيق والرقابة على البنوك، 1998، صفحة 15)

الفرع الثالث: أهداف التدقيق

أهداف التدقيق اكتشاف في بدء ممارسة التدقيق كان النظر إليه على أنه وسيلة الهدف منها هو الخطأ والغش والتزوير والتلاعب الموجود في الدفاتر والسجلات ، وأن مهمة المدقق تنحصر فقط على تعقب تلك الأخطاء والعمل على اكتشافها أي التحقق من الدقة الحسابية للدفاتر والسجلات .

وقد ساعد على وجود هذا الهدف ما يأتي :

1 . صغر حجم الوحدات وضآلة عدد العمليات المالية فيها .

2–سيادة نظرية الملكية المشتركة في الفكر المحاسبي

3 –النظر إلى المدقق على أن مهنته هي تعقب الأخطاء الواقعة أثناء تطبيق الإجراءات المحاسبية في الوحدة الاقتصادية . **وكان من نتائج ذلك على التدقيق ما يأتي :**

1 -إتباع طريقة التدقيق الشامل (التفصيلي) .

2- التركيز على تحقيق وتدقيق عناصر المركز المالي .

3- مسؤولية المدقق كانت إزاء صاحب المشروع وعليه فهي مسؤولية ميدانية .

4-كان التدقيق ألمستندي هو صلب عمل المدقق .

واستمر الحال هكذا حتى عام 1897 عندما قرر القضاء الإنكليزي في بعض أحكامه أن الهدف الرئيسي للتدقيق ليس اكتشاف الأخطاء أو الغش والتزوير والتلاعب الموجود في الدفاتر والسجلات وأنه ليس مفروضاً في المدقق أن يقوم بعمله وهو يشك في كل ما يقدم إليه من البيانات والمعلومات التي يطلبها ومن بدأ المدقق يفصح عن رأيه الفني المحايد في تقريره عن صحة البيانات التي هنا تتضمنها القوائم المالية.(عثمان، 1999، الصفحات 12-13)

المطلب الثاني: التطور التاريخي للتدقيق الداخلي و مفهومه

الفرع الأول: التطور التاريخي للتدقيق الداخلي

يرجع بداية الاهتمام بالتدقيق الداخلي إلى إنشاء معهد المدققين الداخليين في الولايات المتحد الأمريكية عام 1941 كخطوة أساسية في مجال التجسيد المهني للتدقيق الداخلي ، حيث ساهم منذ إنشائه في تطوير التدقيق الداخلي واتساع نطاق الانتفاع بخدماته ، وقد عمل المعهد على تدعيم تطوير التدقيق الداخلي عن طريق بذل الجهود المختلفة ، وفي عام 1947 تم إصدار أول قائمة تتضمن مسؤوليات التدقيق الداخلي صادرة عن معهد المدققين الداخليين ، وعام 1957 تم إصدار أول قائمة معدلة لمسؤوليات التدقيق الداخلي الأخيرة .

وفي عام 1964 تم اعتماد دليل تعريف التدقيق الداخلي على أنه مراجعة للأعمال والسجلات تتم داخل المؤسسة بصفة مستمرة أحيانا وبواسطة موظفين متخصصين لهذا الغرض ويختلف نطاق وأهداف التدقيق الداخلي كثيرا في المؤسسات المختلفة وقد تميز وخاصة في المؤسسة الكبيرة إلى أمور متعد لا تتعلق مباشرة بالنواحي المالية.

تعتبر أحد الجهود الفعالة لمعهد التدقيق الداخلي على صعيد التطور المهني للتدقيق الداخلي قيامه بوضع مجموعة من معايير الأداء المهني للتدقيق الداخلي ، حيث تم تشكيل لجان عام 1974 لدراسة واقتراح إطار متكامل لمعايير الأداء المهني للتدقيق الداخلي ، وفي عام 1977 انتهت اللجان من أعماله وقدمت تقريرا بنتائج دراستها ، وتم التصديق النهائي على هذه المعايير في المؤتمر الدولي السابع والثلاثين في سان فرانسيسكو عام 1978 وبحق فان هذه المعايير التي تم إقرارها من غالبية ممارسي المهنة وروادها ممثلين في معهد التدقيق الداخلي والجهات التابعة له تعد بمثابة ولادة مهنة جديدة .

وفي عام 1996تم إصدار دليل أخلاقيات مهنة التدقيق صادر عن معهد المدققين الداخليين كما تم عام 1999 صياغة دليل جديد للتعريف بالتدقيق الداخلي من قبل معهد المدققين الداخليين على أنه " نشاط نوعي واستشاري وموضوعي مستقل داخل المؤسسة مصمم لمراجعة وتحسين انجاز هذه الأهداف من خلال التحقق من إتباع السياسات والخطط والإجراءات الموضوعية واقتراح التحسينات اللازم إدخالها حتى تصل إلى درجة الكفاية الإنتاجية القصوى "

وفي عام 2001 تم صياغة دليل جديد لممارسة مهنة التدقيق الداخلي وتم تعريف التدقيق الداخلي على أنه نشاط تأكيدي مستقل وموضوعي ونشاط استشاري مصمم لإضافة قيمة للمؤسسة ولتحسين عملياتها ، وهو يساعد المؤسسة على تحقيق أهدافها بإيجاد منهج منظم ودقيق لتقييم وتحسين فاعلية عمليات إدارة الخطر ، الرقابة ، والتوجيه (التحكم). (الوردات، 2006، الصفحات 30-33)

الفرع الثاني: مفهوم التدقيق الداخلي

تعددت تعاريف التدقيق الداخلي نذكر ما يلي:

– عرف التدقيق الداخلي من طرف **معهد المدققين الداخليين IIA على أنه** : " وظيفة تقييم مستقل تنشأ من داخل المؤسسة لفحص و تقييم كافة أنشطتها كخدمة للمنشأة بهدف مساعدة موظفي المؤسسة للقيام بمسؤولياتهم بجدارة ، حيث يقوم التدقيق الداخلي بتزويد الإدارة بالتحليلات و التقييمات و النصائح و الإرشادات و المعلومات المتعلقة بالأنشطة التي تمت مراجعتها ، ويتضمن هدف التدقيق الداخلي إيجاد نظام رقابة كفؤ بتكلفة.(نجاة، صفحة 166)

– **بينما المفهوم الذي وضعه مجلس معايير التدقيق والتأكيد الدولي وفقاً لمعيار التدقيق الدولي" 610** " المعدل عام 2004 يشير إلى أن التدقيق الداخلي هو : أنشطة المنشأة المتعارف عليها كخدمة للمنشأة ومن ضمنها وظائفها من بين أشياء أخرى نظام الرقابة الداخلية وفعاليته. (شعبان، 2016)

–**كما عرفة معهد المدققين الداخليين في إنجلترا:** بأنه عملية تقييم مستمرة تنشا داخل التنظيم بهدف خدمة هذا التنظيم وذلك عن طريق فحص وتقييم الأنشطة المختلفة وتوصيل نتائج هذا التدقيق ،

– **و يوجد تعريف** يشير إلى أن التدقيق الداخلي وسيلة تقييم لعملية تدفق البيانات والمعلومات والحكم على نوعيتها وكمالها ، ويتم ذلك عن طريق التحقق من توافر التجانس الذاتي ، والمتبادل للبيانات (جمعة، الاتجاهات المعاصرة في التدقيق و التاكيد، 2004، صفحة 28)

– **وعرف التدقيق الداخلي أيضاً بأنه:** "عملية فحص المعلومات أو البيانات المالية من قبل شخص مستقل ومحايد لأي منشأة بغض النظر عن هدفها وحجمها وشكلها القانوني لعمل تقييم موضوعي للأدلة المتعلقة بالإقرارات الاقتصادية والأحداث لتحديد درجة العلاقة بين هذه الإقرارات ومقياس معين و إيصال النتائج إلى المستفيدين"(المدهون، 2014، صفحة 21)

المطلب الثالث: أهمية التدقيق الداخلي و أهدافه

تعتبر وظيفة التدقيق الداخلي من أهم الوظائف التي تتميز بها الشركات الحديثة، فهو عين الإدارة لقياس و تقييم فعالية نظام الرقابة الداخلية وإدارة المخاطر بالمؤسسة، كما يسعى لتحقيق عدة أهداف و ذلك لمساهمة في نجاح المؤسسة و استمرارها.

الفرع الأول: أهمية التدقيق الداخلي

اكتسبت مهنة التدقيق الداخلي أهمية كبيرة حيث أصبح لها دور هاما في المؤسسات وذلك لما أثبتته من ضبط للمخالفات وانحرافات عن الأهداف التي تسعى الإدارة لتحقيقها ويمكن القول أن هذه الوظيفة كصمام الأمان في الإدارة ويمكن وضعها بعيون وآذان الإدارة.

ومن العوامل التي ساهمت تطوير الاهتمام بالتدقيق الداخلي هي:

1. تطور حجم المؤسسات و انتشارها جغرافيا على نطاق واسع مما أدى إلى تباعد المسافة بين الإدارة العليا و كافة العاملين ؛

2. ظهور شركات المساهمة وحاجة الجمعية العمومية على معلومات لسلامة استثمار أموالها وصحة وعدالة الإفصاح عن البيانات المالية والقوائم والحسابات الختامية المنشورة ؛

3. الاستقلال التنظيمي للإدارة ضمن الهيكل التنظيمي وتعدد المستويات الإدارية في المؤسسة مما دفع بالإدارة إلى تفويض السلطات والمسؤوليات ومن ثم حاجة الإدارة للتأكد من سلامة استعمال وتحمل المسؤوليات وفقا للسياسات والنظم والإجراءات المعمول بها؛

4. حاجة المجتمع إلى البيانات والمعلومات المثبتة في التقارير ولأجل التأكد من ذلك لابد من سلامة (استعمال و تحمل المسؤوليات وفقا للسياسات والنظم والإجراءات المعمول بها) نظام التدقيق الداخلي والرقابة الذي من شأنه التأمين على الأموال وحمايتها ؛(الدين و عمارة، 2016، صفحة 22)

الفرع الثاني: أهداف التدقيق الداخلي

الهدف الأساسي من التدقيق الداخلي هو مساعدة أعضاء الإدارة في تنفيذ مهامهم ومسؤولياتهم بقيام المدقق الداخلي لعمليات الفحص والتقييم وإعطاء نصائح للإدارة وتعاليق حول العمليات التي تم تدقيقها ، ويسعى التدقيق الداخلي لتحقيق الأهداف التالية :

1-فحص وتقييم قوة وكفاءة تطبيق الرقابة المحاسبية والمالية والعمليات الأخرى داخل المؤسسة، والعمل على جعلها أكثر فاعلية وبتكلفة معقولة

2-التحقق من مدى وجود الحماية الكافية لأصول المؤسسة من جميع أنواع

3-الحكم على إمكانية الاعتماد على البيانات المحاسبية والإحصائية التي تعدها الخسائر أو سرقت إدارة المؤسسة

4-التحقق من مدى التزام العاملين بسياسات المؤسسة ومقدار تحملهم لمسؤولياتهم .

في حين حددها آخرون كما يلي :

1**– هدف الحماية** : يهدف التدقيق الداخلي بالدرجة الأولى إلى حماية وخدمة الإدارة في تحقيق أغراضها ، وذلك عن طريق تدقيق جميع العمليات المالية في المؤسسة لغرض مساعدة الإدارة العليا في التوصل إلى أقصى كفاية إنتاجية ممكنة من خلال التأكد من (سياسات وخطط المؤسسة ، الإجراءات المحاسبية ، نظام الضبط الداخلي ، استخدام الموارد والأصول ، تقييم أنشطة التشغيل) .

ب- هدف البناء: يعني هذا الهدف اقتراح لخطوات اللازمة لتصحيح نتائج الفحص والمطابقة وتقديم النصح للإدارة وعلى ذلك يقوم المدقق الداخلي بالإضافة إلى تدقيق العمليات المحاسبية والمالية إلى:

- التحقق من مدى الالتزام بالسياسات والإجراءات والخطط الموضوعة .

- التحقق من مدى سلامة إجراءات حماية الأصول .

ثم أضيف بعد ذلك هدفان آخرين لهدفين السابقين وهما:

ج**- هدف الشراكة** : من أجل تحقيق الأهداف السابقة يجب على المدقق الداخلي أن يبني مع العاملين في المؤسسة شراكة حقيقية يضمن من خلالها تذليل العقبات التي قد تنشأ لأسباب سلوكية ونفسية عند هؤلاء العاملين .

د- هدف خلق قيمة مضافة: أي قدرة التدقيق الداخلي على إضافة القيمة للمؤسسة بتحقيق العائد النهائي للاستثمار فيها، وأن فعالية التدقيق الداخلي في خلق القيمة المضافة تتوقف على أمرين:

- ضرورة توافر الفهم المشترك لدى المدققين الداخليين والأطراف المستفيدة من خدماتهم لكيفية جعل التدقيق الداخلية نشاط مضيفا للقيمة،حيث أن الفشل ي الوصول لهذا الفهم قد يعكس الوضع ويجعلها حجر عثرة في طريق تحقيق الأهداف التنظيمية .

-النظر لوظيفة التدقيق الداخلي في ضوء سلسلة القيمة والأطراف المستفيدة من تلك القيمة(علوان، 2019، الصفحات 40-41)

المبحث الثاني:أساسيات التدقيق الداخلي

معظم إدارات المؤسسات حاليا تعتمد على وظيفة التدقيق الداخلي في تعزيز نظم الرقابة لديها لكي تؤدي هذه الوظيفة دورها بصورة سليمة وفعالية كبيرة يجب أن تحظى بمجموعة من الأسس والضوابط التي يجب توافرها حتى يستطيع القائم بوظيفة التدقيق الداخلي الوصول إلى الأهداف المراد تحقيقها. ومن خلال ما سبقا سنتطرق في هذا المبحث إلى أنواع التدقيق الداخلي، خدمات التدقيق الداخلي ومهامه.إجراءات التدقيق الداخلي

المطلب الأول: أنواع التدقيق الداخلي

تنقسم أنواع التدقيق الداخلي إلى:

1-التدقيق المالي : يعرف التدقيق المالي بأنه " فحص البيانات المالية والسجلات لبيان مطابقتها لمبادئ التدقيق المتفق عليها وسياسات الإدارة " كما عرف بأنه " فحص 20 العمليات والبيانات المالية والسجلات المحاسبية الخاصة بها لغرض التعرف على مدى الالتزام بالمبادئ المحاسبية المتعارف عليها وسياسات وإجراءات الإدارة وأي متطلبات أخرى . ويعد التدقيق المالي النوع التقليدي للتدقيق الداخلي لأنه يشتمل على تدقيق وتتبع القيود المحاسبية الخاصة بالأحداث الاقتصادية للمؤسسة بشكل حسابي ومستندي ، والتحقق من مدى سلامتها ومطابقتها للمبادئ المحاسبية المتعارف عليها والسياسات والأنظمة الخاصة بإدارة الشركة ، والتحقق من وجود وحماية الموجودات من الضياع والاختلاس وفحص وتقويم نظم الرقابة الداخلية للمؤسسة .

2- التدقيق التشغيلي:فحص الكفاءة والفاعلية الاقتصادية يطلق عليه أحيانا تسمية وفي القطاع العام يسمى عادة عمليات تدقيق الأداء . وعرف التدقيق التشغيلي بأنه " فحص أنظمة الشركة ورقابتها الإدارية والأداء التشغيلي لها وفقا لطرائق محدده ضمن الأهداف الإدارية ، وذلك من اجل التحقق من فاعلية وكفاءة واقتصادية الأنشطة التشغيلية بهدف فحص وتقييم أعمال وأنشطة المؤسسة والتحقق من كفاءة وفاعلية واقتصادية الموارد المستخدمة وفقاً لخطة معدة مسبقا ويسعى هذا النوع من التدقيق إلى تقييم أنشطة المؤسسة للتأكد من تحقيق كفاءة وفاعلية استخدام الموارد المتاحة وفق خطة معدة مسبقا من الإدارة .

3- تدقيق الالتزام:ويقصد به مراجعة الضوابط الرقابية (المالية والتشغيلية والعمليات) للحكم على جودة وملائمة الأنظمة التي تم وضعها للتأكد من الالتزام بالأنظمة والتشريعات الموضوعة من الإدارة والإجراءات . ويسمى هذا النوع من التدقيق أيضاً تدقيق الرقابة ، وذلك لأن المدقق من خلاله يقوم بالتأكد من مدى تطبيق القوانين الموضوعة والسياسات والتعليمات والضوابط المالية والتشغيلية ، وكذلك التأكد من إن إجراءات الجودة قد طبقت بصورة صحيحة . إن الهدف الأساس من تدقيق الالتزام هو لتحديد فيما إذا كانت المؤسسة قد التزمت بالإجراءات والقواعد الموضوعة من سلطة أعلى ، كذلك يشمل هذا النوع من التدقيق تحديد ما إذا كان العاملون في إدارة المالية يقومون بأتباع الإجراءات الموضوعة من المدير المالي في المؤسسة(الساعدي و فليح الساعدي، 2019، الصفحات 21-22)

4-عرف تدقيق نظم المعلومات بأنه " التأكد من نظم المعلومات المحاسبية من حيث الرقابة العامة ، والتطبيق لتقييم مدى موافقتها مع سياسات ، و إجراءات الرقابة الداخلية ، و مدى فعاليتها في حماية الأصول و بهدف تدقيق نظم المعلومات إلى

التحقق من أمن و سلامة المعلومات لإعطاء التقارير المالية ، و التشغيلية في الوقت المناسب ، و بشكل صحيح ، و كامل و مفيد.(دردس، 2010، صفحة 30)

المطلب الثاني: خدمات التدقيق الداخلي و مهامه

الفرع الأول: خدمات التدقيق الداخلي

إن الهدف المعلن للتدقيق الداخلي هو خدمة المؤسسة وليس إدارتها فقط ، فالمدققين الداخليين يقومون بعملهم بهدف خدمة المؤسسة ككل، والخدمات التي يقدمها التدقيق الداخلي هي :

أولا:خدمات التأكيد

هي التي تهتم بالتقييم الموضوعي للأدلة من أجل تقديم رأي مستقل للعملية، وأن طبيعة ونطاق مهمة التأكيد تتحدد بواسطة المدقق الداخلي، وبشكل عام يوجد ثلاث أطراف مشاركة في خدمات التأكيد (المؤسسة، المدقق الداخلي، المستخدم).(جمعة، الاتجاهات المعاصرة في التدقيق و التاكيد، 2004، صفحة 30)

ثانيا:خدمات استشارية

هي التي بطبيعتها توجيهات ، وتنفذ بناءا على طالب المهمة ، حيث أن طبيعة ونطاق المهمة الاستشارية خاضعين لاتفاق مع العميل ، وعموما تشمل الخدمات الاستشارية طرفين(المدقق الداخلي ، صاحب العمل المطلوب) ، ويجب على المدقق الداخلي المحافظة على الموضوعية ولا يفترض المسؤوليات الإدارية عند أداءه الخدمات الاستشارية .

بالإضافة إلى ذلك هناك خدمات أخرى يقدمها التدقيق الداخلي :

ثالثا: خدمات وقائية:

هي مجموعة من الإجراءات التي يضعها المدقق الداخلي في المؤسسة لتحقيق الحماية الكاملة للأصول والممتلكات من السرقة أو الاختلاس أو الإسراف وحماية السياسات في المؤسسة من تحريفها أو تغييرها دون مبرر

رابعا: خدمات تقييميه:

تتمثل في الأساليب والإجراءات التي يستخدمها المدقق الداخلي في مجال قياس وتقييم مدى فاعلية نظم وإجراءات الرقابة الداخلية المطبقة في المؤسسة وقد يستخدم نفس أدوات المدقق الخارجي والتعاون معا لتسيير مهمة كل منهما .

خامسا: خدمات إنشائية:

تتمثل في مساعدة المدقق الداخلي لإدارة المؤسسة في توفير البيانات الملائمة في مجال تحسين الأنظمة الموضوعية داخل المؤسسة سواء كانت هذه الأنظمة إدارية أو مالية أو فنية.

سادسا: خدمات علاجية:

تتمثل في الإجراءات والأساليب التي يستخدمها المدقق الداخلي في مجال تصحيح أي أخطاء اكتشفها أو التوضيحات التي تتضمنها تقارير التدقيق الخاصة بإصلاح أخطاء أو علاج القصور في مختلف نظم المؤسسة. (سرايا، 2002، الصفحات 133-134)

الفرع الثاني: مهام التدقيق الداخلي

تشمل أعمال التدقيق الداخلي المهام التالية :

1) التأكد من صحة البيانات المالية وغير المالية ذات العلاقة، ومدى الاعتماد عليها من خلال تدقيق

2) وفحص العمليات ودراسة الضبط الداخلي وتقييم إدارة المخاطر، وضبط إدارة التحكم المؤسسي.

3) التأكد من مدى ملائمة سياسات وإجراءات الضبط الداخلي المعتمدة لبيئة وظروف العمل في المؤسسة والتحقق من تطبيقها .

4) تدقيق الخطة التنظيمية وجميع الوسائل والطرق وكافة السياسات، النظم المالية الرقابية والإدارية المستخدمة داخل المؤسسة لحماية الأصول والوفاء بالالتزامات المستحقة

5)تقديم الاقتراحات اللازمة لزيادة كفاءة وفعالية الدوائر التنفيذية في المؤسسة ، تأكيدا للمحافظة على أصولها . تدقيق كافة الأعمال المؤدية داخل جميع إدارات المؤسسة وبما يشمل كافة أنشطتها ، والتأكد مدى التزامها م بتحقيق الأهداف والسياسات والإجراءات المعتمدة .

7) تشمل أيضا التأكد من دقة البيانات المحاسبية ودرجة الاعتماد عليها وتشجيع كفاءة الأداء وتنفيذ السياسات الإدارية الموضوعة

8) كما يشمل عمل التدقيق الداخلي تزويد الإدارة العليا للمؤسسة بدرجة اطمئنان معقولة عن مدى كفاية نظم الرقابة الداخلية ومدى فعالية تطبيقها .

9) إعداد التقارير مفصلة ودورية، بأعمال ونتيجة التدقيق ورفعها إلى الإدارة(صبح، 2010، الصفحات 49-50)

المطلب الثالث: إجراءات التدقيق

في هذا المطلب نتطرق إلى نطاق و مراحل التدقيق الداخلي كالتالي :

الفرع الأول: نطاق التدقيق الداخلي

بينما يشمل نطاق التدقيق الداخلي فحص، و تقييم مدى ملائمة، و فعالية الأداء، و يتضمن ما يلي:

1- فحص المعلومات المالية والإدارية والتشغيلية ، ومراجعة اعتماديتها وموثوقيتها والوسائل المستخدمة لتحديد وقياس وتصنيف وكتابة التقرير بمثل هذه المعلومات. وقد يتضمن ذلك مراجعة الوسائل المتعلقة بتحديد وقياس وتصنيف وإعداد التقارير الخاصة بالمعلومات والاستفسارات عن بنود محددة ، بالإضافة إلى الفحص التفصيلي للعمليات والأرصدة والإجراءات.

2- مراجعة النظام المحاسبي وأنظمة الضبط الداخلي كوظيفة أساسية تتطلب عناية معقولة ومستمدة من الإدارة التي تفوض مهماتها تلك ، بالإضافة إلى الإشراف على الأعمال ووضع التوصيات اللازمة بشأنها.

3- فحص وتقييم الكفاءة الاقتصادية والإدارية وفعالية العمليات في استخدام الموارد ، بالإضافة إلى مراجعة الضوابط غير الإدارية في المنظمة ، ومراجعة الأنظمة الموضوعة والتأكد من الالتزام بالسياسات المتبعة والخطط والإجراءات والقوانين والأنظمة

التي قد يكون لها تأثيرها العام على العمليات والتقارير لتحديد مدى التزام المنظمة بهذه الخطط والسياسات(دردس، 2010، صفحة 31)

الفرع الثاني: مراحل التدقيق الداخلي

يتميز التدقيق الداخلي بكونه يتبع نفس المنهج مهما كان الهدف و تتكون مهمة التدقيق الداخلي كما يلي:

أولا:مرحلة التحضير

تعتبر أول خطوة في مهمة التدقيق ، وتتطلب من المدقق قدرة كافية على القراءة ، والانتباه والكفاءة اللازمة ، فهي تمنح القدرة على الفهم والتعلم ، كما تتطلب معرفة جيدة بالمؤسسة ، إذ أنه من الضروري معرفة مصادر المعلومات خلال تلك الفترة ، وتعتبر هذه المرحلة حجر الأساس ، والتي بناءا عليها يقوم المدقق ببناء نموذج النتائج التي يجب الوصول إليها ، وتتمثل هذه المرحلة في :

1- الأمر بالمهمة:

تبدأ مهمة المدقق الداخلي بإصدار التكليف بالمهمة من طرف سلطة مؤهلة (الإدارة العليا ، لجنة التدقيق (، حيث أن الأمر بالمهمة يسمح بتبليغ كافة الأطراف التي لها علاقة بمهمة التدقيق .

2 – مرحلة الاندماج:

✓ تبدأ هذه الخطوة بجمع المعلومات ذات العلاقة بالنشاط الخاضع للتدقيق من مصادره المختلفة والحصول على فهم لطبيعة هذا النشاط، ويمكن تلخيص هذه المصادر فيما يلي:

1. تقارير ملفات التدقيق السابقة .
2. الاجتماع مع الإدارة .
3. .السياسات ، الخطط ، الإجراءات ، التعليمات والاتفاقيات المتعلقة بالنشاط
4. الهيكل التنظيمي والوصف الوظيفي.
5. الموازنة التقديرية والمعلومات المالية عن النشاط .
6. نتائج التدقيق الخارجي عن النشاط

إن قراءة هذه الوثائق المختلفة والتحليل يمكن فريق التدقيق من :

✓ امتلاك رؤية شاملة عن النشاط الخاضع للتدقيق ، تحديد السيرورات التي هي موضع للمخاطر ، إعطاء مصداقية للمهمة .

3-تحديد الأخطار وتقييمها:

من خلال هذه النقطة يتم تكييف بقية مراحل عملية التدقيق، بحيث يسمح للمدقق صياغة برنامجه وتطويره بناءا على التهديدات وما تم وضعه لمواجهتها.وخطر التدقيق كما عرفه معهد المحاسبين الأمريكيين: هو الخطر الناتج عن حدوث خطأ في أحد الأرصدة أو في نوع معين من العمليات، الذي يكون:

✓ **خطر متصل** : هو إمكانية دون الأخذ بعين الاعتبار نظام الرقابة الداخلية وقوع أخطاء جوهرية في الحسابات

✓ **خطر الرقابة الداخلية** : يرتبط بعدم قدرة نظام الرقابة الداخلية على اكتشاف الأخطاء الجوهرية وتصحيحها في الوقت المناسب .

✓ **خطر عدم الاكتشاف**: مرتبط بمهمة التدقيق، أي عدم تمكن المدقق من اكتشاف الأخطاء الجوهرية.

4- تحديد الأهداف:

يعرف أيضا بالتقرير التوجيهي أو المخطط للمهمة، وهي عبارة عن وثيقة مشكلة من عدة صفحات والتي لها نفس المضمون والخصائص في كل الحالات. بعد أخذ المعلومات الضرورية عن المؤسسة ، يقوم المدقق بتحرير تقرير توجيه والذي يوضح محاور البحث ، حدود ومجالات تدخل المدققين بالإضافة إلى الأهداف الواجب على فريق التدقيق تحقيقها، والتي تنقسم إلى أهداف عامة وأهداف خاصة ، ويحتوي هذا التقرير على المعلومات المتأتية من تحليل الأخطار وجدول نقاط القوة والضعف ويهدف إلى: تحديد الجوانب العلمية لتدخل المدققين ، ويساعد المدقق على البحث، التعرف وتصحيح كل نقاط القوة والضعف المسجلة أو جزء منها (يزيد، 2015، الصفحات 51-53).

ثانيا:تنفيذ مهمة التدقيق الداخلي

ينتقل المدقق الداخلي إلى الميدان للقيام بأعمال التدقيق وتبدأ هذه المرحلة باجتماع افتتاحي بهدف معالجة مخطط عملية التدقيق ، ويتم من خلاله الإعلان عن نهاية مرحلة التحضير وبداية مرحلة العمل الميداني ، والحصول على أكبر قدر من الوثائق الضرورية للاطلاع عليها خلال الاجتماع للتعريف بفريق التدقيق والأطراف التي ستخضع للتدقيق ، وتعتمد مرحلة التنفيذ على عدة مراحل :

1-مخطط التدقيق: وهو مخطط الفحص وهو وثيقة الغرض منها تحديد أعمال المصلحة الخاضعة للتدقيق وتقييمها وتتميز بكونها:

- وثيقة تعاقدية تربط بين مصلحة التدقيق والإدارة تهدف إلى تقييم مهمة التدقيق الداخلي.
- برنامج عمل الغرض منه تقسيم أعمال التدقيق بين مختلف أعضاء فريق التدقيق حسب مؤهلاتهم وحسب الزمن .

2 -العمل الميداني:يقوم المدقق بإتباع منهجية محددة:

- يقوم بتقسيم تتابعي ومنطقي للعمليات بهدف تحديد المخاطر .
- يحدد المدقق أهدافه (التقرير التوجيهي) ويقوم بإعداد برنامج العمل .
- لكل نقطة من برنامج العمل يقوم بإعداد قائمة استقصاء خاصة .
- يقوم بالتدقيق في قائمة الاستقصاء
- يقوم بإعداد مقابل كل الصعوبات أو العقبات التي يصادفها ورقة إبراز وتحليل المشاكل ، ثم يقوم بعملية الملاحظة سواء الملاحظة الحالية أي الملاحظة المادية المباشرة لما حوله والتي تساعد على الحكم على جودة التنظيم وطرق العمل الميداني أو عن

طريق الملاحظة الخاصة والتي تتعلق باختيار العمليات أو الإجراءات المرتبطة بفترات معينة انطلاقا من مناطق الاستقصاء لمعرفة كيفية حدوثها ومدى التحكم فيها .

3- قوائم الاستقصاء : وهي وثيقة مهمتها تحديد الإجراءات الخاصة والضرورية للرقابة الداخلية بالنسبة لكل وظيفة وتعرض النقاط التي يجب فحصها عن طريق استخدام الأسئلة المغلقة والمفتوحة

5- **التوصيات** : هي هدف التدقيق الداخلي إذ يقوم المدقق بتقديم التوصيات لتفادي تكرار المشاكل في المستقبل وذلك عن طريق تحديد عناصر الرقابة الداخلية التي يجب تحسينها وتعديلها للرجوع إلى الحالة الطبيعية للتحكم في العمليات و تحقيق جودة و فعالية إجراءات الرقابة الداخلية(عيادي، 2008، صفحة 121)

ثالثا: إعداد التقرير النهائي وتقديم النتائج

تتطلب هذه المرحلة القدرة على الإنشاء والصياغة الأدبية بالإضافة إلى التحاور الذي يبقى موجودا خلال هذه المرحلة، ويقوم المدقق ببلورة وتقديم منتجه " التقرير " ، والذي يجمع كل عناصر عمله . إذ تبدأ هذه المرحلة برجوع المدقق إلى مكتبه مع مجموع أوراق العمل ، حيث يقوم بصياغة مشروع تقرير ليتم بعدها عقد اجتماع ختامي والمصادقة للحصول على التقرير الختامي ،

1-**مشروع تقرير المدقق**: حيث يكون فيه جميع الملاحظات المسجلة ليتم المصادقة عليه، فلا يمكن اعتباره نهائيا حتى وإن تضمن مصادقة خاصة. هذه الوثيقة وإن احتوت على توصيات المدقق، فإنها لا تتضمن إجابات المؤسسة، ولا تتضمن مخطط العمل والذي يعتبر أحد ملاحق التقرير النهائي، أين تشير المؤسسة متى ومن سيقوم بتنفيذ التوصيات المقبولة.

2- **الاجتماع الختامي** : يضم نفس الأعضاء الذين نشطوا الاجتماع الافتتاحي ، والذين استمعوا لمخطط المدقق عند البداية ، فيبدون رأيهم حول ما قام به فريق التدقيق ، بالإضافة لفريق التدقيق والمصالح والأقسام المدققة.

3- تقرير التدقيق الداخلي: يسمح التقرير للمدقق بإبداء رأيه (كتابيا) حول البيانات والقوائم المالية والمواضيع الأخرى التي كانت محل التدقيق، فهو يلخص مهمة التدقيق، ويعتبر وسيلة بين المدقق والجمهور، وفيما يلي مبادئ التقرير:

- لا وجود للتدقيق الداخلي من دون تقرير التدقيق الداخلي.
- وثيقة نهائية: فهو آخر عقد لمهمة التدقيق، والتي لا تنتهي إلا باقتراحات وتوصيات.
- عرض مسبق للمؤسسة: فمن المفترض أن النقاط تم عرضها خلال الاجتماع الختامي.
- حق المؤسسة في الإجابة: للمؤسسة الحق في الرد إما شفهيا أو كتابيا. الفصول الرئيسية لشكل تقرير التدقيق تتمثل في النقاط الأربعة التالية :

✓ **الورقة الخارجية ورسالة الإحالة**: عادة ما يكون تقرير التدقيق مرفق برسالة إحالة، أما الصفحة الأولى فتحتوي على:

- عنوان المهمة وتاريخ إرسال التقرير، كما يتم التذكير بالمهمة
- أسماء المدققين المساهمين في العمل ورؤساء المهمة .
- أسماء المستفيدين من تقرير التدقيق

✓ **المقدمة والملخص:** يبدأ هذا الجزء بفهرس مفصل للتقرير، والذي يكون ضروري بالنسبة للتقارير كبيرة الحجم التي تحتوي على ملاحق كثيرة.

أ)المقدمة: عادة ما تكون مختصرة وتتضمن التذكير بمجال التدخل وأهداف المهمة، فالقارئ ليس له علم بمحتوى أمر المهمة وتقرير التوجيه ، فهي تمثل وصف مختصر للوحدة أو العملية المدققة.

ب) الملخص: حيث يسمح للمسؤولين بفهم مجمل التقرير، حيث يتميز بالاختصار والوضوح .

✓ **التقرير التفصيلي** : هو الوثيقة التفصيلية والكاملة ، الموجهة بالدرجة الأولى للمؤسسة المدققة، ويشمل الملاحظات، التوصيات، بحيث يحترم التسلسل المعروض في الفهرس.

✓ **الخلاصة، خطة العمل والملاحق:** الهدف من هذا الجزء ليس تكرار ما تم عرضه، ولكن اقتراح مهمات أخرى والتي ظهرت الحاجة لها من خلال هذه المهمة، أو التذكير بتاريخ المهمة القائمة.

رابعا: متابعة نتائج المهمة

إن دور المدقق الداخلي لا ينتهي بمجرد إرسال التقرير النهائي للجهات المعنية بالمهمة المكلف بها، وإنما عليه التأكد من اتخاذ الإجراءات التصحيحية الملائمة من قبل الجهات المسؤولة، وعليه متابعة عملية تنفيذها وتقييمها، وتعرف مرحلة المتابعة بأنها " العملية التي من خلالها يتأكد المدقق الداخلي من تنفيذ الإجراءات المقترحة من قبل الإدارة المسؤولة عن المجال الذي تم تدقيقه، وأن الإجراءات المنفذة ملائمة وفعالة. وقد أكد المعيار 2500 على وجوب وضع مسؤول التدقيق الداخلي سيرورة المتابعة والمراقبة، والتأكد من أن الإدارة قد اتخذت فعلا الإجراءات اللازمة، أو أن الإدارة العليا قد قررت تحمل المخاطر الناجمة عن عدم اتخاذ أي إجراء، وعليه تقع على عاتق مسؤول التدقيق الداخلي مسؤولية تحديد الطرق المتابعة ومختلف الإجراءات المتعلقة بها ،إذ ينبغي أن تكون مسؤولية المتابعة محددة في دليل التدقيق الداخلي بوضوح. أما بالنسبة للإدارة، فيمكن حصر استجابتها تجاه التقرير النهائي للتدقيق الداخلي في ثلاث مواقف ممكنة وهي:

1) قبول الاقتراحات بشكل كامل وهو موقف يأتي بعد اقتناع مسؤولي المؤسسة الخاضعة للتدقيق بما ورد في تقرير التدقيق أثناء الاجتماع النهائي .

2) قبول الاقتراحات بشكل جزئي، نظرا لعدم اقتناع مسؤولي النشاط الخاضع للتدقيق أو الإدارة العليا ببعض الاقتراحات ، باعتبارها غير ملائمة لظروف المؤسسة .

3) رفض الاقتراحات بشكل كامل وهو موقف استثنائي، فلا يمكن القيام بمهمة التدقيق وما تطلبه من موارد، ثم تكون النتيجة رفض الاقتراحات(محمد، 2016، الصفحات 55-57).

المبحث الثالث: مقومات التدقيق الداخلي

من اجل تطبيق الجيد و الفعال لعملية التدقيق لابد من وجود مجموعة من القواعد يلتزم بها المدققين الداخليين لدلك قام معهد المدققين الداخليين بإصدار مجموعة من المبادئ و المعايير الدولية التي تحكم هذه العملية

المطلب الأول: مبادئ التدقيق الداخلي

قام معهد الأمريكي للمدققين الداخليين بصدد مجموعة من المبادئ تتمثل في :

المبدأ الأول: النزاهة

تعتبر نزاهة المدقق الداخلي أسساً لتدعيم الثقة فيما يقوم به من أعمال، وعلية تعتبر هي الأساس للاعتماد على الإحكام الصادرة عن المدقق، وعليه فإن قواعد السلوك تتضمن التالي:

1- على المدققين الداخليين أداء عملهم بأمانة وحذر ومسئولية

2- مراعاة القوانين وتقديم الإفصاح المتوقع منهم وفقا للمهنية والمتطلبات.

3- عدم الاشتراك في آية أعمال أو أنشطة غير معروفة بالإضافة إلى عدم القيام بتصرفات تسيء للمهنة والمنشأة.

4- احترام الأهداف المشروعة والأخلاقية للمنشأة التي يعملون بها والمساهمة في تحقيقها

المبدأ الثاني:الموضوعية

أن يتوفر في المدقق الداخلي أعلى مستوى من الموضوعية المهنية في تجميع وتقييم وتوصيل المعلومات المتعلقة بالنشاط أو العملية محل الفحص، بحيث أن يقوم المدقق الداخلي بتقييم الظروف ذات العلاقة بطريقة متوازية وأن لا تتأثر أحكامهم بناء على مصالحهم الشخصية أو مصالح الآخرين، ويشمل هذا المبدأ القواعد السلوكية وهي:

1- على المدققين الداخليين المشاركة في أنشطة أو علاقات قد تضعف أو من المفترض أن تضعف قدرتهم على أداء أعمالهم بشكل غير متحيز ، ويتضمن ذلك الأنشطة والعلاقات التي قد تتعارض مع مصلحة المنشأة التي يعملون بها.

2 -عدم قبول أشياء من الأطراف ذات العلاقة بالمنشأة التي يعملون فيها والتي من الممكن أن تضعف من مصداقية أحكامهم المهنية .

3- الإفصاح عن كل الحقائق الجوهرية التي تم التوصل إليها أثناء تأدية أعمالهم والتي من الممكن في حال عدم الكشف عنها أن يؤدي إلى تضليل وتحريف في تقاريرهم عن نتائج الأعمال التي تم تدقيقها من قبلهم .

المبدأ الثالث: السرية

على المدققين الداخليين أن يحترموا قيمة وملكية المعلومات التي يحصلون عليها ، وأن لا يكشفوا عن أية معلومات دون أن يكون لهم السلطة التي تخولهم القيام بذلك ما لم تكن متطلبات قانونية أو مهنية تلزمهم القيام بذلك، ويشمل هذا المبدأ القواعد السلوكية وهي:

1-أن يكون المدققين الداخليين أمناء وحذرين في استخدام المعلومات التي يحصلون عليها أثناء تأدية أعمالهم وواجباتهم، وحماية هذه المعلومات .

2- عدم استخدام المعلومات التي يحصلون عليها لتحقيق أية مكاسب شخصية أو استخدامها بشكل يتعارض والأهداف المشروعة للمنشأة .

على المدققين الداخليين استخدام المعرفة والمهارات والخبرات اللازمة لأداء خدمات التدقيق الداخلي ويشمل هذا المبدأ القواعد السلوكية وهي :

1- تأدية الخدمات والأعمال التي يمكن القيام بها من خلال توفر المعرفة والمهارات والخبرات اللازمة لتأديتها.

3- السعي دائماً وبشكل مستمر لتطوير وتحسين كفاءة وجودة الخدمات التي يقدمونها(سلام"شراب، 2013، الصفحات 58-59)

المطلب الثاني: معايير التدقيق الداخلي

تأدية مهنة التدقيق الداخلي لوظائفه الحديثة المتمثلة في خدمات التأكيد الموضوعي حول إدارة المخاطر والرقابة وعمليات التحكم المؤسسي، والخدمات الاستشارية الموجهة لخدمة الزبون، يتطلب تطبيق كل ما ورد في معايير التدقيق الداخلي الصادرة عن معهد المدققين الداخليين الأمريكي، فقد تم تعريف المعيار بأنه " : إعلان مهني رسمي عن هيئة معايير التدقيق الداخلي يحدد متطلبات أداء نطاق عريض من أنشطة التدقيق الداخلي وتقييم أداء التدقيق الداخلي " . قام معهد المدققين الداخليين الأمريكي بتقسيم المعايير إلى معايير الصفات ومعايير الأداء:

أولا : معايير الصفات

وهي مجموعة المعايير التي تحدد الصفات الواجب توافرها في كل من إدارة أو قسم التدقيق الداخلي في المنشاة، والقائمين بممارسة أنشطة التدقيق الداخلي وتتضمن معايير الصفات، وهي تتضمن كلا من المعايير التالية:

1000 – الأهداف ، الصلاحية والمسؤولية : يتطلب تحديد أهداف، صلاحيات، ومسؤوليات نشاط التدقيق الداخلي بوثيقة رسمية تنسجم مع مفهوم التدقيق الداخلي وأخلاقيات المهنة والمعايير، وعلى الرئيس التنفيذي للتدقيق الداخلي مراجعة وثيقة التدقيق دوريا واخذ موافق أعلى سلطة .

1100 – الاستقلالية والموضوعية : يتمتع المدققين الداخلين بالاستقلالية في أداء واجباته، وله صلاحية بدء أية إجراءات وإنجاز أية أعمال والتبليغ عن أي عمل، كلما رأى ذلك ضرورياً لممارسة اختصاصاته، وعلى المدققين الداخليين أن يكونوا موضوعيين في قيامهم بعملهم، وأن لا يتأثروا بالبيئة التي يعملون بها، وأن يكون العمل

فعالية ومهنية وبدون تحيز، كما عليهم وأن يتقيدوا بالمعايير الدولية للتدقيق وبالسلوك المهني وبالقوانين والتنظيمات وأنظمة وإجراءات المنشأة.

1200 – البراعة وبذل العناية المهنية : يتعلق هذا المعيار بما يتوجب على المدققين الداخلين امتلاك المعرفة، والمهارات، والكفاءة المطلوبة للاضطلاع بمسؤولياتهم الفردية. وعلى نشاط التدقيق الداخلي كمجموعة امتلاك أو الحصول على المعرفة، والمهارات، والكفاءات الأخرى المطلوبة للاضطلاع بمسؤولياتهم. وبذل العناية، والمهارة المتوقعة من شخص عادي عاقل، ومدقق كفؤ، لا يتضمن بذل العناية المهنية العصمة

من 1300 – الرقابة النوعية وبرنامج التحسين: يتطلب من الرئيس التنفيذي للتدقيق الداخلي أن يضع برنامجاً للرقابة النوعية، وبرنامج التحسين، والذي يغطي جميع أعمال التدقيق الداخلي.

ثانيا:معايير الأداء

تتعلق معايير الأداء بتحديد طبيعة أنشطة التدقيق الداخلي وتضع المقاييس النوعية التي يمكن أن يقاس بها، كما تصنف طبيعة الخدمات التي يقدمها، مع أهمية وضع معيار الجودة يمكن من خلاله قياس أداء تلك الخدمات، كما تعطي وصفا لتطبيق المعايير في أنواع معينة من مهام التدقيق الداخلي عن طريق النشاطات التأكيدية والاستشارية التي يقوم المدققين الداخلين بها وهي تتضمن كلا من المعايير التالية:

1. **معيار إدارة نشاط التدقيق الداخلي:** يقصد بإدارة نشاط التدقيق الداخلي وضع خطط مبنية على أساس المخاطرة وأن يدار نشاط التدقيق الداخلي بفعالية لضمان أن يضيف قيمة للمؤسسة. وأن نتائج عمل التدقيق الداخلي تعمل على نحو فعال في تحقيق الغرض والمسؤولية المدرجة في ميثاق التدقيق الداخلي والمعايير، مع مراعاة الإفصاح عن أثر أية قيود على الموارد، والتأكد من أن موارد التدقيق الداخلي مناسبة وكافية، ومستغلة بفاعلية لإنجاز الخطة الموافق عليها وأنها تسهم في فاعلية وكفاءة الإدارة وإدارة المخاطر ومراقبة العمليات .

2 .معيار طبيعة العمل : يتعين أن يقوم نشاط التدقيق الداخلي بتقييم إجراءات العمل بما يسهم في تحسين الحوكمة وإدارة المخاطر وعمليات التحكم باستخدام أسلوب منهجي ومنضبط.حدد هذا المعيار ضرورة وضع خطة لكل مهمة من قبل المدقق الداخلي وأهداف كل منها وتحديد المخاطر

3. معيار تخطيط مهمة التدقيق الداخلي : المهمة الخاصة بالوحدة محل التدقيق، كما يجب على المدققين التأكد من أن نطاق المهمة كاف لتحقيق الأهداف الخاصة بالمهمة وتحديد الموارد اللازمة لتحقيق أهدافها، وتطوير برامج العمل بصورة مستمرة .

4 .معيار تنفيذ مهمة التدقيق الداخلي : يجب على المدققين الداخليين تحديد المعلومات اللازمة لتنفيذ المهمة تحليل وتقييم وتوثيق معلومات كافية وضرورة وجود إشراف للتأكد من تدقيق أهداف المهمة.

5. معيار إيصال النتائج : يتعلق هذا المعيار بضرورة قيام المدققين الداخليين بإيصال نتائج المهمة، وأن تشمل هذه العملية أهداف المهمة ونطاقها فضلا عن التوصيات، ويجب أن تتصف عملية الإيصال بالدقة والموضوعية والإفصاح عن عدم الالتزام بالمعايير وأثر ذلك على مهمة التدقيق، مع تحديد المتطلبات والالتزام بها عند إعداد وإبلاغ النتائج (لظن، 2016، الصفحات 22-24)

الشكل رقم(01) المعايير الدولية للممارسة المهنية للتدقيق الداخلي

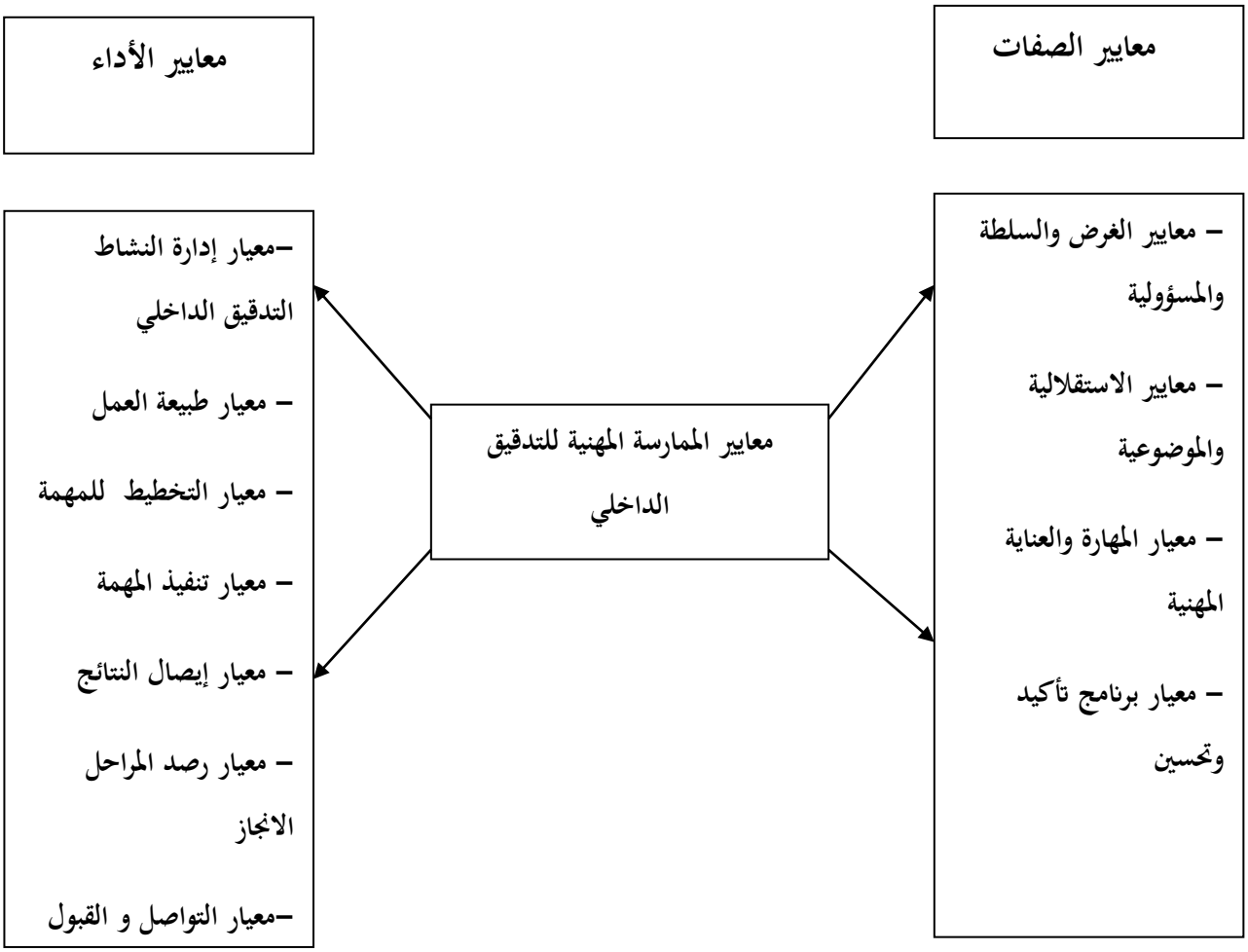

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على معهد المدققين الداخليين.

المطلب الثالث: العلاقة بين التدقيق الداخلي ونظام الرقابة الداخلية

يعتبر التدقيق الداخلي من العناصر الهامة في نظام الرقابة الداخلية يعمل على تطويره و تحسينه وزيادة فعاليته وكفاءته،حيث أكدت العديد من الدراسات والإصدارات المهنية على انه يجب أن يكون للتدقيق الداخلي دور في إعداد تقرير الإدارة عن فعالية نظام الرقابة الداخلية بالمؤسسة، وذلك عن طريق متابعة تشغيله وتقييمه لإدارة المخاطر الضعف والقوة الموجودة

-أولا:تعريف الرقابة الداخلية

تتعدد المفاهيم والآراء حول موضوع الرقابة الداخلية، فالبعض يضع تعريفا لها باعتبارها أسلوب علمي أو خطة تنظيمية.وتشير الفقرة 08من معيار التدقيق الدولي رقم (400) إلى أن الرقابة الداخلية تعني السياسات والإجراءات التي تتبناها إدارة المنشأة لمساعدتها قدر الإمكان في الوصول إلى هدفها في ضمان الالتزام بالسياسات وحماية الأصول ومنع واكتشاف الغش والخطأ ودقة واكتمال السجلات المحاسبية وتهيئة معلومات مالية موثوق فيها في الوقت المناسب "

-كما عرفت لجنة (COSO) الرقابة الداخلية بأنها "عمليات تنفذ بواسطة مجلس إدارة الوحدة أو الإدارة وكل الموظفين وتصمم لتوفير ضمان معقول عن تحقيق الأهداف التالية:

- الاعتماد على القوائم المالية ؛
- الالتزام بتطبيق القوانين والتشريعات ؛
- كفاءة وفاعلية العمليات .(جمعة، المدخل الى التدقيق الحديث، 2005، الصفحات 81-82)

وحددت اللجنة ذاتها خمسة مكونات للرقابة الداخلية، نعرضها في الجدول التالي:

الجدول رقم(01) : مكونات الرقابة الداخلية

المكونات	وصف المكون
بيئة الرقابة	تتمثل في التصرفات،السياسات،الإجراءات التي تعكس الاتجاه العام للإدارة العليا،أعضاء مجلس الإدارة
تقدير الخطر	تعريف و تحليل الإدارة للأخطاء المناسبة عند إعداد القوائم المالية بما يتفق مع مبادئ المحاسبة المتعارف عليها
أنشطة الرقابة	السياسات والإجراءات التي تضعها الإدارة لتحقيق أهدافها من التقرير المالي
المعلومات و التوصيل	الطرق التي تستخدم لتبويب،تسجيل وتقرير عن العمليات المالية للمؤسسة
المراقبة	تقدير الإدارة المستمر أو التقدير الدفتري لها لجودة أداء الرقابة الداخلية وتحديد ما إذا تم تنفيذها طبقا للتصميم الموضوع لها وهناك ضرورة لتعديل الرقابة الداخلية

المصدر:احمد حلمي جمعة،نفس المرجع ص83(بتصرف)

ثانيا :أنواع الرقابة الداخلية

توجد عدة أنواع للرقابة الداخلية التي يجب على المدقق أخذها بعين الاعتبار:

1- الرقابة المانعة: هي عملية مصممة لمنع الأخطاء أو المخالفات من الحدوث في المقام الأول، تعتبر مهمة وفعالة، حيث أنها تمنع الانحرافات قبل وقوعها، لذا ينبغي تعيين موظفين أكفاء وتدريبهم بغية الحصول على ثقافة رقابية مناسبة.

2- **الرقابة الكاشفة:** هي عملية مصممة لاكتشاف الأخطاء والمخالفات حال حدوثها، وفي وقت مبكر يسمح بمعالجتها، فهي مصممة لالتقاط للأخطاء التي لم يتم منعها.

3- **الرقابة التصحيحية** : تعمل على تصحيح الانحرافات ، فهي الرقابة التي تحدد أن المشاكل قد حدثت فعلا فتقوم بالتأكد أنه قد تم تصحيحها .(المطارنة، 2009، الصفحات 214-215)

ثالثا: ضرورة تطبيق نظام الرقابة الداخلية في المؤسسة:

إن تطبيق نظام الرقابة قوي وفعال على أنظمة المؤسسات حيث يساهم في تزويد مجلس الإدارة بأداة للرقابة على فعالية أنظمة الرقابة، والذي يتطلب نشر الوعي العام والمعرفة عن أهمية و قيمة أنظمة الرقابة، ورفع مستوى الكفاءة في العمل من خلال التخلص من الإجراءات الرقابية عديمة الفائدة(helene, 2003, p. 28)

إضافة لذلك فان نظام الرقابة الداخلي يساعد الإدارة والمدققين في التعرف على نواحي ذات مخاطر المرتفعة ونقاط الضعف في أنظمة الرقابة الداخلية الذي يؤدي إلى منع الأخطاء وعمليات الاحتيال بالتالي فان العلاقة بين التدقيق الداخلي ونظام الرقابة الداخلي علاقة مباشرة

حيث يسعى كل منهما لتحقيق ما هو مطلوب لتحقيق الأهداف،بالإضافة إلى ذلك فان الرقابة الداخلية تتعلق بالمنشاة ككل، أو بأي من وحدتها التشغيلية أو بوظائف أعمالها،أما التدقيق الداخلي يهتم بفحص كفاءة وقوة نظام الرقابة الداخلي.(رضوان، اثر التدقيق الداخلي على ادارة المخاطر في ضوء معايير التدقيق الداخلي، 2012، صفحة 16)

خلاصة الفصل:

تعتبر وظيفة التدقيق الداخلي من وظائف المهمة في المؤسسة الاقتصادية،حيث تعمل على حماية أصولها و أموالها، و كذا المساهمة بشكل كبير في تصميم وتطوير نظام الرقابة الداخلية وقياس كفاءة استخدام الموارد المتاحة وإضافة قيمة للمؤسسة،بالإضافة إلى أن التدقيق الداخلي يقوم بتصحيح الإجراءات الرقابة الداخلية بالاستعانة بمجموعة من الوسائل وفق عدة مراحل وصولا إلى التقييم النهائي لها بإعطاء نصائح للمؤسسة وتعاليق حول العمليات المالية

يمكن استنتاج أن التدقيق الداخلي هو امتداد لتطوير الرقابة الداخلية من خلال التكليف الذي يقوم به التدقيق الداخلي هو التأكد من وجود نظام الرقابة الداخلية جيد وفعال للوصول إلى أهداف المؤسسة عن طريق تحديد المخاطر المالية والتقليل منها.

الفصل الثاني:
إدارة المخاطر المالية

تمهيد

تتميز بيئة الأعمال بالتغيرات المتلاحقة والمستمرة ومنها المنافسة، تكنولوجيا المعلومات، التشريعات والقوانين ... الخ، هذه المتغيرات أوجدت العديد من المخاطر والفرص التي يجب على المؤسسات مواجهتها أو أخذها بالاعتبار، مما يفتح أبوابا جديدة أمام التدقيق الداخلي لتوسيع دوره من التقليدي إلى الحديث، من نظام يهدف إلى فحص العمليات خلال الاختبارات التفصيلية للصفقات والموازنات والإجراءات، إلى نظام يسعى إلى خلق قيمة للمنظمة والأطراف المتعاملين معها من خلال تحسين الأداء وخفض التكلفة والعمل على دعم الإدارة في تحقيق أهدافها ومتابعة الخطر التي قد تواجه المنظمة، حيث يوضح معهد المدققين الداخلين أن الدور الجوهري للتدقيق الداخلي في إدارة المخاطر المالية هو تقديم تأكيد موضوعي إلى مجلس الإدارة عن مدى فاعلية إدارة المخاطر المالية بالمنظمة، هذا ما سنحاول إبرازه وتوضيحه في الفصل الثاني من خلال ثلاث مباحث التالية:

- المبحث الأول :ماهية المخاطر المالية
- المبحث الثاني: ماهية إدارة المخاطر المالية واستراتيجياتها
- المبحث الثالث: دور التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر المالية

المبحث الأول:ماهية المخاطر المالية

تعد المخاطر المالية من المشاكل التي تؤثر على الأداء المالي للمؤسسات بمختلف أنواعها،لذا سنستعرض في مبحثنا هذا مفهوم المخاطر المالية وأنواعها وكذا أدوات قياس المخاطر المالية .

المطلب الأول: مفهوم المخاطر المالية

قبل التعريف بالمخاطر المالية لا بد من التطرق إلى مفهوم الخطر وهذا ما سنتطرق إليه في الفرع الأول من هذا المطلب.

الفرع الأول: مفهوم الخطر

أ– يعرف الخطر بأنه كل ما يهدد الإنسان في ذاته أو ماله أو ذويه من أحداث ضارة وهذا ما يعكس المعنى العام للخطر.

ب– من المنظور القانوني : هو احتمالية وقوع حادث مستقبلا، أو حلول اجل غير معين خارج إدارة المتعاقدين قد يهلك الشيء بسببه، أو يحدث ضرر منه.

ت– من وجهة نظر التامين: الخطر في مجال التامين هو حادث مستقبل محتمل الوقوع لا يتوقف على إرادة أي من الطرفين اللذين تم بينهما العقد.

ث– من المنظور الرقابي: تمثل المخاطر بأنها الآثار غير المواتية الناشئة عن أحداث مستقبلية متوقعة أو غير متوقعة تؤثر على ربحية المؤسسة ورأسمالها. (بلعزوز، قندوز، و حبار، 2013، الصفحات 30-32)

وكتعريف شامل نقول أن الخطر هو احتمالية تعرض المؤسسة إلى خسائر غير متوقعة وغير مخطط لها أي هي عبارة عن انحراف الأرقام الفعلية والمتوقعة وهذا ما يؤثر على القرارات التي يمكن أن يتخذها جراء هذه الانحرافات .

الفرع الثاني: مفهوم الخطر المالي

تختلف وتتنوع تعريفات المخاطر المالية، ومن خلال مطالعاتنا في الموضوع أمكننا التوصل إلى ما يلي:

أ– الخطر المالي هو عملية تتناول عدم اليقين الناتج من الأسواق المالية وتتضمن تقدير المخاطر المالية التي تواجه منظمة ووضع استراتيجيات إدارة متفقة، مع الأولويات والسياسات الداخلية، وتناول المخاطر المالية بشكل نشط قد يوفر للمنظمة ميزة تنافسية.كما تضمن أن الإدارة وهيئة التشغيل وذوي المصلحة ومجلس الإدارة على اتفاق على المسائل الأساسية للمخاطر وتستلزم إدارة المخاطر المالية اتخاذ قرارات تنظيمية حول المخاطر المقبولة أمام المخاطر غير ذلك والإستراتيجية السلبية بعدم اتخاذ أي إجراء هي قبول كل المخاطر بالتقصير. (أ.هورشر، 2008، صفحة 21)

ب– الخطر المالي هو إمكانية حدوث انحراف مستقبلي يؤدي إلى اختلال النواتج المرغوبة في تحقيقها عما هو متوقع. أو عدم التأكد من الناتج المالي في المستقبل لقرار يتم اتخاذه في الحاضر على أساس نتائج دراسة سلوك الظاهرة الطبيعية في الماضي. (قندوز، 2018، صفحة 25)

ت– الخطر المالي هي المخاطر الناشئة عن ممارسة النشاط المالي في المنشأة، وتعبر عن حالة عدم اليقين حول التدفقات النقدية المستقبلية، ما يؤدي إلى حدوث خسائر ناشئة عن عدم تحقق الهدف المالي، وكثيراً ما تكون المخاطر المالية غير مستقلة عن بعضها البعض، فالمخاطر الناتجة عن تغيرات أسعار الصرف ترتبط ارتباطاً قوياً بالمخاطر الناتجة عن أسعار الفائدة والعكس بالعكس . (ناولو، 2022، صفحة 4)

ث– الخطر هو التقلب المحتمل في النواتج، وأن الخطر مفهوم موضوعي، ويمكن قياسه كميا، وأنه يخلق خسائر محتمله، حيث يمكن أن يترتب على التصرف الذي يصاحبه الخطر مكاسب أو خسائر ولا يمكن التنبؤ بأيهما سوف يحدث فعلاً. ويعني أن هناك فرصة لحدوث خسارة مالية، وأن مصطلح الخطر يستخدم للإشارة التغير الذي يمكن أن يحدث في العوائد المصاحبة لأصل معين. (محمدالقاضي، صفحة 226)

وكخلاصة للتعريفات أعلاه يكمن القول أن المخاطر المالية هي احتمال انحراف العائد الفعلي للمؤسسة عن العائد المتوقع.

المطلب الثاني: أنواع المخاطر التي قد تواجه المؤسسات الاقتصادية

باستقراء الكتابات العلمية فيما يتعلق بالمخاطر التي يمكن أن تواجه المؤسسة، تبين أنه يمكن تصنيف تلك المخاطر تبعاً لثلاثة أسس، هي

- التصنيف على أساس مصدر الخطر .
- التصنيف على أساس الارتباط بالمنشأة .
- التصنيف على أساس الميزة التنافسية المعلوماتية.

الفرع الأول: أنواع المخاطر من حيث مصدر الخطر

توضح الكتابات التي اهتمت بموضوع إدارة المخاطر المالية أن المؤسسات المعاصرة تواجه مجموعة متنوعة من المخاطر المالية في المجالات الوظيفية المختلفة، وفي جميع أرجاء المؤسسات،ومن هذه المخاطر ما يلي:

- أولا: مخاطر الأسعار

وهي المخاطر المرتبطة بالتحركات غير المرغوبة (صعوداً أو هبوطاً) في أسعار السوق، و تنقسم إلى:

أ– مخاطر سعر الفائدة: وتنشأ من تقلبات أسعار الفائدة مما يؤدي إلى خسارة ملموسة في حالة عدم اتساق آجال إعادة التسعيرة للالتزامات والأصول . (المغربي، 2020، صفحة 18)

و تنشأ مخاطر سعر الفائدة من مصادر مختلفة شاملة :

- تغيرات في مستوى أسعار الفائدة (مخاطر مطلقة لسعر الفائدة)

- تغيرات في شكل منحنى الناتج (مخاطر منحنى الناتج)

- سوء التوافق بين استراتيجيات إدارة التعرض والمخاطر المعمول بها (مخاطر الأساس) ومخاطر سعر الفائدة هي احتمال تأثير عكسي على الربحية أو قيمة الأصل كنتيجة لتغيرات سعر الفائدة، وتؤثر مخاطر سعر الفائدة في منظمات كثيرة وكل من المقترضين والمستثمرين وتؤثر بصفة خاصة في الصناعات والقطاعات كثيفة رأس المال .

وتؤثر التغيرات في المقترضين من خلال تكلفة الأموال. مثلاً فالمؤسسة المقترضة التي تستخدم (بين سعر الفائدة العائم معرضة لارتفاع أسعار الفائدة التي يمكن أن تزيد تكلفة محفظة أموال المؤسسة للأوراق المالية ذات الدخل الثابت فرأت تعرض لأسعار الفائدة من خلال كل من التغيرات في الناتج والمكاسب أو الخسائر على الأصول المملوكة. (أ.هورشر، 2008، صفحة 42)

ب– مخاطر سعر العملة " أو سعر الصرف: وهذه تنشا من خلال العمليات والتعرضات الاقتصادية.كما قد تنشا أيضا من الصفقات على أساس السلعة حيث تتحدد أسعار السلعة ومتاجرتها بعملة أخرى.

ت– مخاطر أسعار السلع: تحدث مخاطر سعر السلعة عند وجود احتمال تغيرات في سعر السلعة التي يلزم شراؤها أو بيعها. وتعرض السلعة يمكن أن ينشأ كذلك من أعمال غير السلعة إذا كان للمدخلات أو المنتجات والخدمات مكون سلعة .

ث– مخاطر الملكية: تختلف السلع عن العقود المالية في عدة طرق هامة أولا بسبب حقيقة أن معظمها يحتمل أن يتضمن تسليما ماديا ومع استثناءات ملحوظة مثل الكهرباء فالسلع تتضمن مسائل مثل الجودة وموقع التسليم والنقل والفساد والنقص وعملية التخزين وهذه المسائل تؤثر في السعر والنشاط التجاري.(أ.هورشر، 2008، الصفحات 46-54)

- ثانيا : مخاطر التركيز

وهي المخاطر الناتجة عن تركيز الاستثمارات في قطاع واحد أو عدة ا قطاعات صغيرة ، وتسمى"مخاطر عدم التنويع ". والتركيز مصدر لمخاطر الائتمان ينطبق على المؤسسات ذات التعرض للائتمان في القطاعات المركزة.فالمنطقة التي تنوعها ضعيف بسبب صناعتها أو التأثير الإقليمي ذات مخاطر التركيز. ومخاطر التركيز تدار بفاعلية أكثر بإضافة التنوع كلما كان ممكنا.

- ثالثا : المخاطر القانونية

وهي المخاطر الناشئة عن الدخول في اتفاقيات تعاقدية مع أطراف أخرى مع عدم التأكد بالوفاء بالالتزامات تجاه هذه الأطراف. المخاطر التي يكون الطرف المقابل غير مسموح لها قانونيا بالدخول في صفقات وخاصة صفقات المشتقات تسمى المخاطر القانونية.وقد نشأت المخاطر القانونية في الماضي عندما كان الطرف المقابل يقاسي خسائر في عقود المشتقات القائمة. ويتصل بهذا الهيكل القانوني للطرف المقابل حيث الكثير من أطراف المشتقات المقابلة مثلا كانت بالكامل ملكا لكيانات تابعة لعرض خاص.

- رابعا :مخاطر التشغيل

وهي المخاطر المرتبطة بالنظم الداخلية (أو الأفراد العاملين بهذه النظم) بالمؤسسة.

تنشا هذه المخاطر من الخطأ والغش البشري في العمليات والإجراءات والتكنولوجيا والنظم. وهي من المخاطر الأكثر أهمية التي تواجه المؤسسة بسبب الفرص المتنوعة للخسائر التي تحدث وواقع أن الخسائر قد تكون كبيرة عند حدوثها. (أ.هورشر، 2008، صفحة 58)

- خامسا: مخاطر الائتمان

وهي المخاطر المرتبطة بفشل الطرف الآخر في الوفاء بالالتزامات التي تعهد بها. وتعرف مخاطر الائتمان بأنها الخسارة الناتجة عن تأخر أو عدم اكتمال تنفيذ التزامات المدين المالية وفقاً لشروط عقد الائتمان. ومن الملاحظ أن هذه الشروط لا تتمثل فقط بالالتزام المالي والمتمثلة بسداد مبلغ الائتمان مع الفوائد المترتبة عليه في تاريخ الاستحقاق، لكن تمتد لتشمل أيضاً الالتزام بتوجيه مبلغ الائتمان وفقاً لما حدده عقد منح الائتمان، وكمثال على ذلك قد يمنح المصرف مبلغ الائتمان للعميل من أجل ممارسة نشاط تجاري محدد في عقد منح الائتمان في حين أن العميل لا يلتزم بهذه الأنشطة المحددة في العقد ويوجه المبلغ لممارسة أنشطة أخرى. (ناولو، 2022، صفحة 5)

- سادسا:مخاطر الأعمال

وهي المخاطر المرتبطة بالصناعة والمجال الأساسي الذي تعمل فيها المؤسسة .

- سابعا:مخاطر الإدارة

وهي المخاطر المرتبطة بالوظائف الإدارية والممارسات التي تقوم بها إدارة المؤسسة.

- ثامنا: مخاطر الأموال

وهي المخاطر الناتجة عن فشل المؤسسة في الوفاء بأعباء الديون وفقا للشروط المتفق عليها مع الممولين أو المقرضين.

- تاسعا: مخاطر التغطية

وهي المخاطر الناتجة عن الخطأ في التغطية أو الفشل في تحقيق التغطية الكافية للمخاطر التي تتعرض لها المؤسسة.

- عاشرا: مخاطر السياسية

وهي المخاطر الناتجة عن القرارات الحكومية مثل الضرائب، التسعير، الجمارك، التأميم. (محمد د.، 2017، الصفحات 150-151)

الفرع الثاني: أنواع المخاطر من حيث ارتباطها بالمؤسسة

وفقا لهذا التصنيف وهو التصنيف الذي تعتمد عليه النماذج الحديثة في نظرية التمويل يتم تقسيم المخاطر التي تتعرض لها المؤسسة إلى مجموعتين من المخاطر، هما:

- أولا: مخاطر منتظمة

وهي المخاطر " العامة " التي تتعرض لها جميع المؤسسات بالسوق بصرف النظر عن خصائص المؤسسة . من حيث النوع أو الحجم أو هيكل الملكية ...إلخ. وتنشأ هذه المخاطر عن متغيرات لها صفة العمومية، مثل الظروف الاقتصادية أو السياسية، ولذلك يصعب التخلص من هذه المخاطر بالتنويع، ولذا تسمى أيضا المخاطر التي لا يمكن تجنبها بالتنويع، أو مخاطر السوق.

- ثانيا: مخاطر غير منتظمة

وهي المخاطر" الخاصة " التي تواجه مؤسسة معينة، نتيجة لخصائص وظروف تلك المؤسسة، ويمكن تخفيض أو تجنب تلك المخاطر بالاعتماد على إستراتيجية التنويع. ولذلك تسمى أيضا المخاطر التي يمكن تجنبها التنويع، أو المخاطر الفريدة حيث أنها تخص منشأة معينة. (محمدالقاضي، الصفحات 228-229)

الفرع الثالث: أنواع المخاطر من حيث الميزة التنافسية المعلوماتية :

يرى البعض أنه يمكن تقسيم المخاطر التي تواجه المؤسسات تبعاً للميزة التنافسية المعلوماتية لديها إلى مجموعتين من المخاطر، على النحو التالي:

- أولا: المخاطر المالية

وهي المخاطر الناشئة عن متغيرات لا تتوافر لدى المؤسسة عندها ميزة تنافسية معلوماتية ويجب على المؤسسة أن تتبع استراتيجيات جيدة لإدارة هذه المخاطر لأجل تغطيتها، أو تجنبها، أو السيطرة عليها. لأن تحمل هذه المخاطر لا يحقق للمؤسسة أية عوائد اقتصادية. وهي مخاطر ليس لها علاقة مباشرة بالنشاط الأساسي للمؤسسة، ولكنها ترتبط بالسوق الذي تعمل فيه المؤسسة.

- ثانيا: مخاطر الأعمال

وهي تلك المخاطر التي يجب على المؤسسة تحملها لأجل أداء النشاط الأساسي الذي تعمل فيه، ولابد وأن تمتلك المؤسسة بعض المزايا التنافسية المعلوماتية بالنسبة للمتغيرات التي تنشأ عنها هذه المخاطر، إذ أن هذه المتغيرات تمثل عناصر أساسية

للقيام بنشاط المؤسسة، وتوليد التدفقات النقدية بها. فضلاً عن أن المنشأة تحقق عوائد اقتصادية مقابل تحمل هذه المخاطر. (خيرالله، 2016، الصفحات 65-66)

المطلب الثالث: أدوات قياس المخاطر المالية

بمراجعة كتابات الإدارة المالية بصفة عامة يمكن تحديد العديد من المقاييس الإحصائية أو المالية للتعبير الكمي عن المستوى النسبي للخطر، ويمكن تصنيف تلك الأدوات في مجموعتين، هما:

- مجموعة المقاييس التي تعتمد على الأدوات الإحصائية.
- مجموعة المقاييس التي تعتمد على أدوات التحليل المالي.

الفرع الأول : الأدوات الإحصائية لقياس المخاطر المالية

وتعتمد هذه الأدوات على قياس درجة التشتت في قيم المتغير المالي محل الاهتمام، أو قياس درجة حساسيته تجاه التغيرات التي تحدث في متغير أخر، ومن أهم هذه الأدوات:

- المدى :

هو عبارة عن الفرق بين اكبر قيمة واصغر قيمة وهو من مقاييس المخاطرة حيث انه كلما كان المدى واسعا كلما دل ذلك على حدة تقلبات العائد وبالتالي ارتفاع المخاطر. (قندوز، 2018، صفحة 67)

- التوزيعات الاحتمالية:

وهي تقدم أداة كمية أكثر تفصيلا من مقياس المدى، وذلك من خلال تتبع سلوك المتغير المالي وتحديد القيم المتوقعة الحدوث في ظل الأحداث الممكنة، وتحديد التوزيع الاحتمالي لهذه القيم، واستخدامه في المقارنة بين مستويات الخطر المصاحبة لعدد من الأصول المستقلة، وبما يمكن من المفاضلة فيما بينها. وكلما كان التوزيع الاحتمالي أكثر الطرفين كان ذلك مؤشراً على ارتفاع مستوى الخطر.

- الانحراف المعياري:

يعتبر أكثر المقاييس الإحصائية استخداماً كمؤشر للخطر الكلي المصاحب للمتغير المالي، وهو يقيس درجة تشتت قيم المتغير موضوع الدراسة حول القيمة المتوقعة له، وكلما زادت قيمة الانحراف المعياري دل ذلك على ارتفاع مستوى الخطر. (محمد د.، 2016، صفحة 311)

- معامل الاختلاف:

هو مقياس نسبي (أو معياري) لدرجة التشتت. حيث يربط بين الخطر (مقاساً بالانحراف المعياري) وبين العائد (مقاساً بالقيمة المتوقعة)، ولذلك يصبح معامل الاختلاف أكثر دقة وتفضيلاً عن الانحراف المعياري عند المقارنة بين عدة أصول مستقلة ومختلفة فيما بينها من حيث العائد والخطر. إن معامل الاختلاف يعبر عن درجة الخطر لكل وحدة من العائد، و كلما ارتفعت قيمته دل ذلك على ارتفاع مستوى الخطر. (بروال، 2010-2011، صفحة 93)

- معامل بيتا:

وهو مقياس لمدى حساسية قيم المتغير المالي موضع الدراسة للتغيرات التي تحدث في متغير آخر، (فمثلاً يمكن قياس درجة حساسية عائد سهم معين للتغيرات في عائد السوق، أو للتغيرات في أسعار الفائدة بالبنوك ...)، ويدل معامل بيتا المرتفع على ارتفاع درجة الحساسية وبالتالي ارتفاع مستوى الخطر. (مريم و بن رنجة، صفحة 20)

الفرع الثاني: أدوات التحليل المالي لقياس المخاطر المالية :

وهي تعتمد على قياس قدرة المؤسسة على الوفاء بالتزاماتها المالية تجاه وبخاصة الدائنين، في الآجال المحددة لاستحقاقها، وتحقيق الغير تدفقات نقدية صافية للمساهمين. ويعتمد قياس المخاطر المالية بالمؤسسة على مجموعة النسب والمؤشرات المالية التي يمكن الاستدلال من خلالها كمؤشرات تقريبية على الحالة المتوقعة للمؤسسات من حيث التدفقات النقدية المتوقعة لمؤسسة، وبالتالي هوامش الربح أو مؤشرات التغطية لالتزامات المؤسسة. ومن أهم النسب أو المؤشرات المالية التي يمكن استخدامها في هذا الصدد، ما يلي :

- ✓ نسبة المديونية .
- ✓ نسبة التداول.
- ✓ درجة الرافعة الكلية (مؤشر حساسية ربح السهم للتغير المبيعات) .
- ✓ نسبة حق الملكية إلى إجمالي الديون .
- ✓ نسبة التمويل طويل الأجل في هيكل التمويل.
- ✓ نسبة التمويل طويل الأجل إلى الأصول طويلة الأجل.
- ✓ نسبة صافي رأس المال العامل إلى الأصول.

وهناك العديد من الدراسات السابقة اهتمت بتطوير أدوات مالية مركبة تجمع بين أكثر من مؤشر مالي واحد في نموذج قياسي لأجل قياس المخاطر المالية بالمؤسسة، وبخاصة خطر العسر المالي أو الإفلاس.ومن أشهر الأدوات المالية في هذا الصدد ما يعرف بنموذج(Z). (محمد د.، 2017، صفحة 158)

المبحث الثاني : ماهية إدارة المخاطر المالية واستراتيجياتها

إن موضوع المخاطر المالية من أكثر المواضيع أهمية في العصر الحالي وذلك على مستوى المؤسسات والأسواق المالية فقد كثر الحديث عنه خاصة في ظل الأزمة المالية، لذلك أعطت المؤسسات اهتمام كبير لإدارة المخاطر أو تجاوزها وذلك بطرق ووسائل مختلفة. من خلال هذا المبحث سنتطرق إلى مفهوم إدارة المخاطر المالية وخطوتها وأهدافها وكذا استراتيجياتها.

المطلب الأول: مفهوم إدارة المخاطر المالية

تعددت وتنوعت التعريفات المتعلقة بمفهوم إدارة المخاطر، ومن خلال ما تم اطلاعنا عليه أمكننا الوقوف على الآتي:

أ– إدارة المخاطر لمالية بالمنشأة تتضمن القيام بالأنشطة الخاصة بتحديد المخاطر تتعرض لها المنشأة، وقياسها، والتعامل مع مسبباتها، والآثار المترتب عليها.وأن الغرض الرئيسي لإدارة المخاطر المالية بالمنشأة يتمثل في تمكين المنشأة من التطور وتحقيق أهدافها بشكل أكثر فعالية وكفاءة.

إضافة إلي أن القيام بإدارة المخاطر المالية أصبح ضرورياً لاستمرار الشركة في ظل المنافسة العالمية المعاصرة، وأن إدارة المخاطر المالية بالمنشأة تسعى إلى ثلاثة أهداف رئيسية هي:(محمد د.، 2016، صفحة 292)

- ✓ الوقاية من الخسائر.
- ✓ عظيم درجة الاستقرار في الأرباح.
- ✓ تدنيه تكلفة إدارة الخسائر المالية المحتملة.

ب– إدارة المخاطر المالية أصبحت تمثل مجالاً متخصصاً يتضمن المقاييس والإجراءات التي تربط بين كل من العائد والخطر المرتبط. ويؤكد أن الخطر حد ذاته لا يمكن تخفيضه بالعمليات الحسابية، وأن المعلومات وبعد النظر تمثل عناصر جوهرية ذات أهمية بالغة في عملية إدارة المخاطر المالية. (خيرالله، 2016، صفحة 49)

ت– إدارة المخاطر المالية بالمؤسسة فإنها تعنى استخدام الأدوات المناسبة لتدنيه الخسائر المحتملة، وهي تستهدف تعظيم القيمة السوقية للعوائد المتوقعة في ضوء درجة المخاطر التي يمكن تحملها، أو المصاحبة لهذه العوائد المتوقعة.(محمد د.، 2017، صفحة 146)

ث– هي تنظيم متكامل يهدف إلى مجابهة المخاطر بأفضل الوسائل واقل التكاليف وذلك عن طريق اكتشاف الخطر وتحليله وقياسه وتحديد وسائل مجابهته مع اختيار انسب هذه الوسائل لتحقيق الهدف المطلوب. (سلام و موسى، 2007، صفحة 55)

ما نستخلصه هنا هو تعدد المفاهيم المرتبطة بإدارة المخاطر المالية ولكنها تتقاطع في الهدف العام للمؤسسة وهو تحديد التهديدات والمخاطر المالية وصياغة سبل التعامل معها أو تجنبها أو العمل قدر المستطاع على تقليل تأثيرها على عوائد المؤسسة.

المطلب الثاني: أهداف وخطوات إدارة المخاطر المالية

يتضمن هذا المطلب مجموعة أهم أهداف إدارة المخاطر المالية وخطواتها

الفرع الأول:أهداف إدارة المخاطر المالية

لإدارة المخاطر المالية العديد من الأهداف الهامة التي يمكن تصنيفها إلى مجموعتين رئيسيتين هما:

- أولا:أهداف قبل الخسارة

في أي مؤسسة هناك العديد من الأهداف لإدارة المخاطر المالية التي تسبق تحقق الخسائر، والتي نتناولها في النقاط التالية:

أ– الاقتصاد: يعني ذلك أن المؤسسة يجب أن تعد التقديرات للخسائر المحتملة بطريقة اقتصادية، وهذا يتضمن تحليل لمصروفات برامج الأمان، أقساط التأمين، التكاليف المرتبطة بالأساليب المختلفة لمواجهة الخسائر، بمعنى تهدف إدارة المخاطر إلى تخفيض تكاليف مواجهة المخاطر إلى أدنى حد ممكن.

ب– تخفيض القلق: حيث أن الوحدات المعرضة للخسارة يمكن أن تسبب قلق كبير أو خوف لمدير الخطر، ومدير الخطر يحاول أن نخفض هذا القلق والخوف المرتبط بالوحدات المعرضة للخسارة وهذا هدف أكثر تعقيدا.

ت– مقابلة الالتزامات الخارجية المفروضة: يعني أن المؤسسة يجب أن تفي بالمتطلبات المفروضة من قبل الجهات الخارجية مثل المتطلبات الحكومية التي تطالب المؤسسة بتوافر وسائل الأمان لحماية العاملين من الأخطار.

- ثانيا : أهداف بعد الخسارة

في أي مؤسسة هناك العديد من الأهداف لإدارة المخاطر المالية التي تلي تحقق الخسائر، والتي تتناولها في النقاط التالية:

أ– بقاء المؤسسة: يعني بقاء المؤسسة بعد تحقق الخسارة، حيث يمكن للمؤسسة على الأقل أن تعيد جزء من عملياتها خلال فترة زمنية قليلة إذا أرادت الاستمرار، حيث تستهدف إدارة المخاطر إلى وضع حد أقصى للتكاليف التي يتعرض لها المشروع والتي تهدد بقاءه إذا زادت عن ذلك .

ب– استمرارية العمليات: في بعض المؤسسات فإن القدرة على ممارسة العمل بعد تحقق خسارة شديدة يعتبر من أهم الأهداف حيث تفقد المؤسسة جزء من عملائها وموردیها وتقل قدرتها التنافسية، بمعنى ضمان استئناف المؤسسة لعملياتها بكامل طاقتها الإنتاجية بعد تحقق الحادث حيث تكون فترة التوقف قصيرة جدا.

ت– استقرار العوائد: حيث ترغب المؤسسة في الاحتفاظ بأرباحها على الأسهم بعد تحقق الخسارة ويتم الحفاظ على مستويات دخول مستقرة من خلال تحجيم الانخفاض في التدفقات النقدية أو الدخول بسبب تحقق الأخطار عند حدود مقبولة، وهذا الهدف مرتبط كليا بهدف استمرارية العمليات.

ث– الاستمرار في النمو: يعد النمو هدف تنظيمي هام، فالوقاية من التهديدات التي تواجهه أحد أهداف إدارة المخاطر، وإستراتيجية هذه الأخيرة يمكن أن تسهل استمرارية النمو في حالة حدوث خسارة كان من الممكن أن تهدد ذلك النمو.

ج– المسؤولية الاجتماعية : حيث يقلل هذه الهدف من التأثيرات التي سوف تحدثها الخسارة على الأشخاص، فتدبير منع الخسارة تعتبر جزء لا يتجزأ من عملية إدارة المخاطر، لأنه عندما تشهر الشركة إفلاسها يتضرر الموظفون والملاك والمستهلكين والموردين والمجتمع ككل، أما عندما تحمي استراتيجيات إدارة. (فتيحة، 2022)

الفرع الثاني : خطوات إدارة المخاطر المالية في المؤسسة :

إن إدارة المخاطر تمثل منهجا أو مدخلا علميا للتعامل مع المخاطر وهذا ما يوحي ضمنيا بأن العملية تتضمن سلسلة منطقية من الخطوات، التي تميل للاندماج في الواقع العملي، حيث هذه الخطوات فيما يلي:

- أولا: تقرير الأهداف والغايات

تتمثل الخطوة الأولى في عملية إدارة المخاطر في تحديد ما تود المؤسسة أن يفعله برنامج إدارة المخاطر الخاص بها بدقة. هناك العديد من الأهداف المحتملة المتنوعة لوظيفة إدارة المخاطر، وتشمل الحفاظ على استمرارية المؤسسة وتقليل التكاليف المرتبطة بالمخاطر إلى الحد الأدنى، وحماية العاملين من الحوادث التي قد تسبب لهم الوفاة أو إصابات خطيرة، لكن يبقى الهدف الأساسي لإدارة المخاطر هو بقاء المؤسسة.أي ضمان استمرارية المؤسسة ككيان في الاقتصاد، ولكن مع الأسف ومع أن خطوة تحديد الأهداف تعتبر أهم خطوة في عملية إدارة المخاطر إلا أن بعض المؤسسات تتجاهلها، حيث ينبع كثير من عيوب برامج إدارة المخاطر نتيجة لغياب أهداف محددة للبرامج.

- ثانيا: اكتشاف المخاطر المالية

تتطلب عملية اكتشاف الخطر تحديد هذا الأخير بالمؤسسة، حيث يؤثر تحققه في سير العمل بها ويتطلب اكتشاف الخطر الذي يمكن أن تتعرض له المؤسسة، والخسارة المحتملة الناتجة عنه مجهودا كبيرا من مدير الخطر في المؤسسة، وذلك لأن الفشل في اكتشاف هذا الخطر، وعدم اتخاذ الإجراءات اللازمة لمواجهته سيكون له نتائج سيئة تتمثل في أسلوب المعالجة مما قد يتسبب عنه خسائر كبيرة للمؤسسة، لذلك تعتبر عملية اكتشاف الخطر من أهم مراحل برنامج إدارة الخطر لكونها أساسا للمراحل الأخرى في ذلك البرنامج، كما أن نجاح تلك المراحل يعتمد على الانتباه المبكر لاكتشاف الخطر، وتتضح أهمية هذه المرحلة في كون إدارة الخطر تحقق أهدافها عندما يتوافر لها معرفة مسببات وأنواع الخسائر المحتملة، لذا على مدير المؤسسة تولي مهمة تحديد الوحدات المعرضة للخطر، وذلك بالتعرف على العاملين بها وتخصصاتهم، وأماكن عملهم والمتعاملين مع المؤسسة، والممتلكات الخاصة، وجوانب النشاط العديدة، والتعرف على حوادث الخطر، التي حصلت وأسبابها وتحديد طرق معينة لاكتشاف الخطر ومن هذه الطرق:

- ✓ تحليل القوائم المالية .
- ✓ الاستعانة بشركات التأمين .
- ✓ استخدام دليل الخطر .
- ✓ اللقاءات والاتصالات .

- ثالثا : تقييم المخاطر

بعد أن التعرف على المخاطر، يجب أن يقوم مدير المخاطر بتقييمها، ويتضمن ذلك قياس الحجم المحتمل للخسارة واحتمال حدوث تلك الخسارة ثم ترتيب أولويات العمل، وسوف تتطلب مخاطر معينة بسبب شدة وطأة الخسارة المحتملة الاهتمام بها بدل مخاطر أخرى، وفي معظم الأحوال فسوف يكون هناك عدد من المخاطر التي تتطلب ايلاء قدر متساو من الاهتمام بها. لذلك يكون من الأنسب ترتيب المخاطر في صورة تصنيف عام مثل حرجة، هامة، وغير هامة، وتركز مجموعة من المعايير الممكن استخدامها في وضع ترتيب أولوية على الأثر المالي المحتملة للخسارة.على سبيل المثال :

أ- المخاطر الحرجة: كل ظروف التعرض للخسارة التي تكون فيها الخسائر المحتملة ذات حجم سوف ينتج عنه الإفلاس.

ب- المخاطر الهامة: ظروف التعرض للمخاطرة التي لن يترتب على الخسائر المحتملة فيها الإفلاس ولكنها سوف تستلزم من المؤسسة الاقتراض لمواصلة العمليات.

ت- المخاطر غير الهامة: ظروف التعرض للمخاطرة التي يمكن تعويض الخسائر المحتملة فيها.

- رابعا : تحديد البدائل واختيار الوسائل المناسبة لمواجهة الخطر.

بعد تحديد المخاطر وتحليلها تأتي مرحلة اختيار الوسيلة المناسبة لمواجهة كل خطر على حدا وتعد هذه المرحلة من مراحل اتخاذ القرار بشأن أنسب الطرق المتاحة في التعامل مع كل خطر، وأحيانا يتخذ أصحاب المشروع القرار بشان ذلك و أحيانا قد يجدون خطة مسبقة للتعامل مع المخاطر المختلفة أو تطبيق معيار لاختيار الوسيلة المناسبة لمواجهة خطر معين .

- خامسا: تنفيذ القرار

فمثلا إذا كان القرار هو تحويل الخطر إلى جهة أخرى هي شركة التامين فلا بد من اختيار المؤمن المناسب والتفاوض معه، ثم التعاقد على التامين، ولو كان القرار يقضي اختيار أسلوب منع الخسارة فلا بد من تصميم برنامج معين لمنع وقوع الخسارة وإذا كان القرار التامين الذاتي فعلى المؤسسة أن تقوم بإنشاء إدارة أو صندوق خاص لهذا الغرض.

- سادسا: التقييم والمراجعة

يجب إدراج التقييم والمراجعة في برامج إدارة المخاطر لسببين هما:

✓ الأول: إن عملية إدارة المخاطر لا تتم في الفراغ فالأشياء تتغير وتنشأ مخاطر جديدة وتختفي مخاطر أخرى، ولذلك فإن التقنيات التي كانت مناسبة في الماضي قد لا تكون المثلى في الحاضر والمستقبل الشيء الذي يستدعي ضرورة الانتباه المتواصل والمستمر.

✓ الثاني: هو أن الأخطاء ترتكب أحيانا، حيث يسمح إجراء تقييم ومراجعة برامج إدارة المخاطر من اكتشاف هذه الأخطاء التي ترتكب، وكذا تصويب القرارات قبل أن تصبح باهظة التكاليف. (براهيم، 2020)

المطلب الثالث : استراتيجيات و أساليب إدارة المخاطر المالية

الفرع الأول:أساليب إدارة المخاطر المالية

هناك مجموعة من الأساليب أو الطرق المستعملة في عملية إدارة المخاطر المالية ويمكن إجمالها في النقاط التالية:

- أولا:تحاشي أو تفادي المخاطرة

يرفض الفرد أو المؤسسة أحيانا قبول خطر معين، وينشأ ذلك نتيجة عدم الرغبة في مواجهة خسارة معينة، ومن أمثلة ذلك في المؤسسات المالية امتناع البنك عن منح القروض مرتفعة المخاطر وذلك لتجنب المخاطر الائتمانية أو عدم الاستثمار في الأوراق المالية طويلة الأجل لتجنب مخاطر أسعار الفائدة .

ورغم أن تجنب الخطر يقلل من احتمال وقوع الخطر إلى الصفر إلا أنه قد يحرم المجتمع من إنتاج سلع أو تقديم خدمات معينة لتجنب المسؤولية المهنية أو الخوف من الخسارة، كما أن تجنب الخطر شه أحد أساليب مواجهة الخطر إلا انه يعد أسلوبا سلبيا وليس ايجابيا ف التعامل مع الأخطار، ولأنه التقدم الشخصي والاقتصادي كلاهما يتطلب التعامل مع الأخطار بطريقة إيجابية فإن هذا الأسلوب بعد أسلوبا غير مناسب في التعامل مع كثير من الأخطار.

- ثانيا : الاحتفاظ بالمخاطرة (القبول)

وتعرف أحيانا بتحمل الخطر، وبموجبها فإن الشركة تتحمل النتائج المالية للمباشرة للخسائر التي تتعرض لها، أما مصدر تمويل الخسائر فإنه قد يكون من الموارد الداخلية للشركة أو عن طريق تسهيلات الائتمانية من البنوك.

- ثالثا:تقليل المخاطرة (الوقاية والمنع)

يقصد بها اتخاذ جميع الإجراءات الممكنة لمنع أو تقليل فرص تحقق مسببات الخطر والحد من تأثيرها في حالة تحققها وذلك باستخدام مختلف الأساليب العلمية والتكنولوجية والوسائل الفنية التي من شأنها تقليل فرص حدوث ظاهرة الخطر والتقليل من حجم الخسارة المتوقعة الناشئة عن حدوث تلك الظاهرة.

- رابعا : التجزئة والتنويع

أي أن يتم تجزئة الشيء المعرض للخطر بشكل يضمن عدم تعرض جميع الأجزاء في وقت واحد للخطر، ويشترط لتطبيق هذه السياسة شرط فني وهو إمكانية تجزئة الشيء المعرض للخطر، وشرط مالي وهو وجود رأسمال كافي يمكن أن يحقق به التنويع في مجالات مختلفة، وتتمثل تكاليف هذه السياسة في تكاليف التجزئة والتنويع وتكاليف المتابعة والإدارة، ومن الأمثلة العملية على هذه السياسة نجد:

- ✓ القيام بتوزيع الشيء موضوع الخطر إلى عدة أماكن متباعدة جغرافيا .
- ✓ قيام صاحب رأس المال بتنويع استثماراته وتوزيعها على عدة مجالات بدلا من استثمار كامل رأس المال في مجال استثماري واحد.
- ✓ قيام أمين المخزن بتوزيع المخزون على عدة مخازن.

- خامسا : تحويل المخاطرة (النقل)

تعني هذه السياسة أن يتفق طرف معرض للخطر مع طرف آخر لديه القدرة والاستعداد على رد هذا الخطر ودفعه عنه نظير مقابل معين متفق عليه يدفعه الطرف الأول للطرف الثاني. (فتيحة، 2022)

الفرع الثاني : استراتيجيات إدارة المخاطر المالية

باستقراء الكتابات المالية العديدة التي ركزت علي موضوع إدارة المخاطر المالية بالمؤسسة يمكن تحديد ثلاثة استراتيجيات رئيسية لإدارة المخاطر المالية، وهي :

- أولا: إستراتيجية ترك الموقف مفتوح

ويقصد بذلك الاحتفاظ بمستوي الخطر على ما هو عليه، ويمكن أن تعتمد الشركة على هذه الإستراتيجية حينما يكون مستوى الخطر منخفض بشكل لا يبرر التكلفة المتوقعة لإدارته، وتندرج تحت هذه الإستراتيجية سياسة قبول الخطر.

- ثانيا :إستراتيجية تحمل مخاطر محسوبة

ويقصد بذلك تحديد مستويات الخطر التي يمكن تحملها بالمؤسسة والتي لا ترغب المؤسسة في تحمل أكثر منها ثم اتخاذ كافة التدابير المناسبة لتدنيه المخاطر بالمؤسسة حتى هذا المستوى المقبول.ويندرج تحت هذه الإستراتيجية سياسات تخفيض الخطر مثل التنويع في خطوط منتجات الشركة (هيكل الاستثمار)، والتغيير في مستوى الرافعة التشغيلية تبعا لظروف الشركة (هيكل الاستثمار)، والتغيير في مستوى الرافعة المالية (هيكل التمويل)، واستخدام الأدوات المالية المشتقة للحماية ضد مخاطر الأسعار. (محمدالقاضي، صفحة 230)

- ثالثا :إستراتيجية تغطية كل الخطر

ويقصد بذلك تحييد مصدر الخطر بالنسبة للمؤسسة، أي تدنيه الخطر إلى الصفر، ويندرج تحت هذه الإستراتيجية سياسات تحويل الخطر مثل التغطية الكاملة أو التأمين ضد الخطر باستخدام أدوات الهندسة المالية، تحويل الخطر المالي إلى طرف ثالث بواسطة عقود التأمين، والتجنب التام للأنشطة التي ينشأ عنها الخطر هذا، وتركز كتابات التمويل والإدارة المالية بشكل أساسي على مجموعة متنوعة من الأساليب والأدوات المالية التي يمكن بواسطتها إعادة الهيكلة للمؤسسة من أجل زيادة القيمة السوقية لها. وقد تستخدم عمليات إعادة الهيكلة بشكل خاص لأجل إنقاذ المؤسسة حالة فشل مالي تمر بها، إلا أنها أصبحت أحدي الاستراتيجيات المالية الرئيسية للمؤسسات المختلفة منذ الثمانينات وحتى الآن. ويمكن تقسيم عمليات إعادة الهيكلة المالية للمؤسسات إلى مجموعتين :

أ- إعادة هيكلة الأصول:

وتسمى أيضا هندسة الأصول، وهي تتضمن الأساليب المالية التي تغير من هيكل أصول المؤسسة لأجل تحقيق الاستخدام الأعلى قيمة (الأكفأ) لموارد المؤسسة، أو لتوفير الضرائب، أو للتخلص من التدفق النقدي الزائد (غير المطلوب للفرص الاستثمارية) بدفعه إلى المساهمين. وتجري إعادة هيكلة الأصول بواسطة عمليات البيع المختلفة، مثل بيع جزء من الأصول أو طرح أسهم إحدى الشركات التابعة إلي سوق رأس المال للاكتتاب العام أو فصل شركة تابعة بأحد الأساليب الثلاثة أو من خلال عمليات التصفية، وقد تقوم الشركة بإعادة هيكلة وحدات النشاط بالاعتماد علي إستراتيجية النمو، سواء بالاستحواذ أو بالمشروعات المشتركة.

ب- إعادة هيكلة التمويل :

وتركز هذه الإستراتيجية على تغيير هيكل الملكية بالمؤسسة، وذلك من أجل إدارة المخاطر المالية – وبخاصة لتدنيه خطر الإفلاس، أو مشكلة وتكاليف الوكالة – المرتبطة بخصائص هيكل الخصوم ورأس المال الخاص بالمؤسسة. ويمكن تنفيذ إستراتيجية إعادة هيكلة التمويل للمؤسسة بطريقة أو أكثر من الطرق التالية:

- ✓ طرح شكل جديد من التمويل الأقل خطورة على المؤسسة (مثل: السندات القابلة للتحويل، أو السندات القابلة للاستدعاء، أو الأسهم الممتازة بدلاً من السندات العادية).
- ✓ استبدال الأوراق المالية الحالية بأوراق مالية ذات خصائص مختلفة .
- ✓ إعادة شراء الأسهم نقداً " من السوق المفتوح ".

بمراجعة أدوات إعادة الهيكلة للمؤسسة يمكن القول أنها جميعاً تقع ضمن إستراتيجية تحمل مخاطر محسوبة. حيث أنها تسعي إلي تخفيض مستوى المخاطر المالية بالمؤسسة (كما هو الحال عند إعادة الهيكلة المالية)، أو تسعى إلي تكوين محفظة استثمارات ذات كفاءة بحيث يتناسب عائدها مع المخاطر الخاصة بها (كما هو الحال عند إعادة هيكلة الأصول). وأيا

كانت الأدوات المستخدمة فإن الهدف النهائي لعمليات إعادة الهيكلة للمؤسسة يتمثل في تعظيم القيمة السوقية للمؤسسة، ما يتوافق مع الإطار العام لنظرية التمويل ومدخل خلق القيمة. (محمد د.، 2016، الصفحات 315-317)

المبحث الثالث: دور التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر المالية

زاد الاهتمام بالتدقيق الداخلي في السنوات الأخيرة بعد الأزمات المالية التي حدثت في كبريات دول العالم نظرا للدور الذي يلعبه في إدارة المخاطر المالية، فالتدقيق الداخلي له دور فعال في ضمان كفاءة والفاعلية في القطاع المالي، بحيث يوفر ضمانات مستقبلية وموضوعية تهدف إلى إضافة قيمة وتحسين المؤسسة، ومن خلال هذا المبحث سنتطرق إلى إدارة المخاطر المالية والتدقيق الداخلي في ظل التحكم المؤسسي و علاقة التدقيق الداخلي بإدارة المخاطر المالية بالإضافة إلى دور التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر المالية.

المطلب الأول: إدارة المخاطر المالية والتدقيق الداخلي في ظل التحكم المؤسسي

إن إدارة المخاطر هي جزء من دورة المخاطر المسموح بها في المنظمة استناداً إلى إجراءات الرقابة الداخلية الموضوعة من قبل الإدارة ، ووفقاً لمعهد المدققين الداخليين الأمريكي (IIA) فأن إدارة المخاطر هي " احتمالية تنفيذ أو عدم تنفيذ أمر ما أو عمل ما قد يؤثر بشكل سلبي على المشروع أو النشاط الخاضع للتدقيق، ويرى بعض المحاسبين أن عملية تحسين الأداء الاقتصادي للمنظمات تتم من خلال تحسين إدارة المخاطر وان هذا المفهوم يجب أن لا ينظر إليه على انه مفهوم سلبي (خطر) وإنما النظر إليه باتجاه ايجابي أي إن الخطر يعد مفتاح قيادة أنشطة المنظمة وان التحكم المؤسسي يعتبر استجابة إستراتيجية من قبل المنظمة للخطر وعليه فان كل منظمة لكي يكون لها نظام رقابة داخلية يتمتع بالكفاءة يجب أن يتكون من العناصر المترابطة والمتداخلة مع بعضها والمتمثلة بالمحيط الرقابي وتحديد المخاطر ونظم المعلومات والاتصالات والسيطرة وإجراءات الرقابة، ومما لاشك فيه إن هذا الإطار المتكامل للرقابة الداخلية التي وضعته لجنة (COSO) يهدف إلى وضع ضوابط لمنع واكتشاف أي مخالفات أو تجاوزات في العمليات عند ممارسة النشاط لزيادة الثقة في البيانات المالية المنشورة، ويمكن استخدام المعايير التالية لتحقيق الفائدة الأكبر من إدارة المخاطر:

- ✓ مرونة أكثر في العمل مع برامج مخططة .
- ✓ تنفيذ الأنشطة في الوقت المحدد لها بفاعلية.
- ✓ تأكيد اكبر في الوصول إلى الأهداف الرئيسية للمشاريع.
- ✓ التقدير والاستعداد لاستغلال جميع الفرص الناجحة .
- ✓ تحسين رقابة الخسائر.
- ✓ تحسين الرقابة على البرامج وتكاليف الأعمال.
- ✓ زيادة المرونة الناتجة من فهم جميع العمليات والمخاطر المرتبطة بها .
- ✓ تقليل التكاليف المفاجئة من خلال فاعلية وشفافية تخطيط العمليات الطارئة أو المحتملة .

وتعتبر إدارة المخاطر جزء أساسي من الحكمية المؤسسية (التحكم المؤسسي) والتي يمكن تعريفها بأنها " النظام الذي يتم من خلاله توجيه أنشطة المنظمة ومراقبتها من أعلى مستوى من اجل تحقيق أهدافها " والوفاء بالمعايير اللازمة للمسؤولية والنزاهة والشفافية " بعبارة أخرى هي الإجراءات المستخدمة بواسطة ممثلي أصحاب المشروع أو أصحاب المصالح فيه لتوفير رقابة على المخاطر التي يتعرض لها المشروع بعمله. (خيرالله، 2016، الصفحات 89-92)

المطلب الثاني: العلاقة بين التدقيق الداخلي وإدارة المخاطر المالية

إدارة المخاطر بحاجة ماسة إلى التدقيق الداخلي لأنه يساهم بشكل كبير في المساعدة على التنبؤ بالمخاطر وحسن إدارتها، وهنا تكمن العلاقة بينهما وتظهر مستويات العلاقة من خلال:

- أولا: مرحلة التخطيط لعملية التدقيق

عند إجراء عملية التخطيط للتدقيق يتم تحديد الإجراءات التي تتضمن معلومات عن العمليات التي تتعرض للمخاطر المالية ويتم تحديدها بناء على دليل المخاطر ويتم من خلال مرحلة التخطيط السنوي لعمليات التدقيق الداخلي تقييم مواضع التدقيق من منظور المخاطرة. (شعشوع و حلاي، 2018، صفحة 45)

- ثانيا: مرحلة التنفيذ

خلال مرحلة تنفيذ عملية التدقيق، يكون محور التركيز الأساسي هو اختبار ما إذا كانت إدارة المؤسسة والرقابة الداخلية تعمل على تجنب المخاطر أو الحد منها، لذا يوصي المدقق الداخلي بزيادة فعالية الضوابط الداخلية التي يتم تحديدها من خلال التعاون المباشر بين المدقق ومدير المخاطر. (حليمة و بالخير، 2018، صفحة 35)

- ثالثا :مرحلة أوراق العمل

تضاف المعلومات المتعلقة بالمخاطر إلى أوراق العمل الخاصة بالمدقق أثناء تنفيذه لعملية التدقيق بحيث يتم الربط بين كل ملاحظة أو نتيجة يتوصل إليها مع المخاطر تتعرض لها المؤسسة. ويتم بعد ذلك صياغة التوصيات بالتعاون بين إدارة المخاطر والتدقيق الداخلي .

- رابعا:مرحلة إعداد تقرير المدقق

ويتم وضع النتائج التي تم التوصل خلال عملية تدقيق في التقرير الذي يقوم بإعداده المدقق الداخلي. بحيث يتضمن التقرير تحديد المخاطر والتوصيات اللازمة، ويتم رفع التقرير للإدارة العليا التي بدورها تصدر تعليمات إلى إدارة المخاطر بالأخذ بتوصيات المدقق ومتابعة تنفيذها، بحيث تقوم إدارة المخاطر بتقييم وتوضيح المخاطر وتحليلها وكيفية تجنبها.

- خامسا: مرحلة المتابعة

لتنفيذ التوصيات التي خرج بها التقرير، من حيث متابعة وتقييم الرقابة الداخلية على أساس المخاطر بالتنسيق بين وحدة التدقيق الداخلي ووحدة إدارة المخاطر، يهدف السيطرة على جميع المخاطر وإدارتها بما يقلل من احتمالية تعرض البنك لأي خسائر محتملة بسبب المخاطر المدروسة. (يوسف، 2014، الصفحات 32-33)

المطلب الثالث: دور التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر المالية

وضع معهد المدققين الداخليين تعريفاً للتدقيق الداخلي أشار فيه إلى أنه نشاط مستقل وتأكيد موضوعي ذو طبيعة استشارية يهدف إلى إضافة قيمة للمنظمة وتحسين عملياتها ويساعد التدقيق الداخلي المنظمة على تحقيق أهدافها من خلال انتهاج مدخل موضوعي لتقويم وتحسين فعالية إدارة المخاطر وفعالية الرقابة وفعالية إدارة التحكم المؤسسي، ويعتبر التدقيق الداخلي مفتاح أساسي من مفاتيح التحكم المؤسسي لذا بادر معهد المدققين الداخليين بتطوير معايير وميثاق أخلاقيات مهنة التدقيق الداخلي لمواجهة المتغيرات البيئية الجديدة التي حصلت نتيجة الانهيارات المالية في مختلف دول العالم، كما تطلب الإدارة من المدقق الداخلي المساعدة في تزويدهم بالتأكيدات المتعلقة بالآتي: (محمد د.، 2016، الصفحات 241-242)

- ✓ تحديد ومراقبة المخاطر بكفاءة وفاعلية،
- ✓ السيطرة على العمليات التنظيمية بشكل كفء ومؤثر وفعال .
- ✓ فاعلية العمليات التنظيمية في الشركة المعنية .

بالإضافة إلى أن هناك أدوار يتدخل فيها المدقق وأدوار لا يتدخل بها تتمثل في:

- أولا : الأدوار التي يتم فيها تدخل المدقق الداخلي في إدارة المخاطر المالية

للمدقق مهام يقوم به في تفعيل إدارة المخاطر، ويعد الدور بمثابة تقديم ضمانات موضوعية فعالية أنشطة إدارة المخاطر في المؤسسة للمساعدة في التأكيد على أن مخاطر الأعمال الرئيسية تدار بشكل مناسب، وان نظام الرقابة الداخلية بكفاءة، وعند التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر يجب الأخذ بعين الاعتبار:(المدهون، 2011، صفحة 52)

- ✓ إعطاء ضمانات بشة سير عمليات إدارة المخاطر.
- ✓ إعطاء ضمانات بشان صحة تقييم المخاطر .
- ✓ أن يتم تركيز عمل المدقق الداخلي على الأخطار الهامة، التي تم تحديدها بواسطة الإدارة.
- ✓ تقديم الدعم والمشاركة في عمليات إدارة المخاطر .
- ✓ التقرير عن الخطر مباشر إلى مجلس الإدارة، ولجنة المدقق، ولجنة إدارة الخطر
- ✓ تقييم عمليات إدارة المخاطر.

- ✓ تقييم عملية الإبلاغ عن المخاطر الرئيسة .
- ✓ تقييم وتحسين فاعلية السيطرة على المخاطر.
- ✓ القيام بالأنشطة التي تساهم في تحسين نظام إدارة المخاطر و الرقابة.
- ✓ تقييم عملية الإبلاغ عن المخاطر الرئيسية .
- ✓ مراجعة عمليات إدارة المخاطر الرئيسية.
- ✓ مراجعة عمليات إدارة المخاطر داخل المؤسسة .
- ✓ منح الثقة للجنة إدارة المخاطر.

- ثانيا: الأدوار التي لا يتم فيها تدخل المدقق الداخلي في إدارة المخاطر المالية

على الرغم من الدور المميز للمدقق الداخلي في تقديم النصيحة و الدعم للقرارات الإدارة الصحيحة ومحاولة معالجة القرارات الإدارية التي تبدو غير مناسبة، فان عملية الرقابة وإدارة المخاطر تقع ضمن مسؤولية الإدارة والمجلس، ويكون دور المدقق الداخلي هو استشاريا لمساعدة في تحديد المخاطر وتقييمها، وتنفيذ المنهجيات وطرق للرقابة عليها و إدارتها كما أن هناك العديد من العمليات التي لا تدخل ضمن نطاق مهام المدقق في مجال إدارة المخاطر وهي كالتالي: (نوال، 2013-2012، صفحة 18)

- ✓ اتخاذ قرارات الاستجابة للمخاطرة .
- ✓ الاضطلاع بعمليات إدارة المخاطر .
- ✓ تحديد مستوى إقدام المؤسسة على المخاطرة .
- ✓ تقديم ضمانات إدارية متعلقة بالمخاطر.
- ✓ القيام بإجراءات الاستجابة للمخاطرة لمصلحة الإدارة .
- ✓ المساءلة عن عمليات إدارة المخاطر .

خلاصة

التدقيق الداخلي له دور فعال في إدارة المخاطر المالية والتقليل منها من خلال تنسيق بين قسم التدقيق الداخلي وقسم إدارة المخاطر المالية فهما يكملان بعهما البعض مع الحفاظ على استقلالية كل منهما، كما تعد إدارة المخاطر ذات أهمية بالغة في الوقت الحاضر ولها دور نجاح واستمرارية المؤسسة في نشاطها من خلال تقييمها والتعامل معها .

إذ تعتبر عنصر حيوي وهام وذلك من خلال حالة عدم التأكد بخصوص الأحداث والنتائج التي لا يمكن أن تحدث تأثير ا جوهريا على تحقيق أهدافها واستراتيجيات المؤسسة.

الفصل الثالث: دراسة ميدانية

تمهيد:

بعد إن تم التطرق في الفصل الأول للمفاهيم النظرية و المتعلقة بكل من التدقيق الداخلي و إدارة المخاطر المالية و دور وظيفة التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر المالية، ومن اجل إسقاط ذلك ميدانيا تم اختيار مؤسستين للدارسة مؤسسة مطاحن الزيبان بقنطرة- بسكرة-،و مؤسسة بنك الفلاحة و التنمية الريفية BADR -بسكرة- هذا من اجل الإجابة عن الفرضيات السابقة والخروج بالنتائج مهمة حول الإشكالية المطروحة، وعلى هذا الأساس تم تقسيم الفصل إلى المباحث التالية:

- المبحث الأول: التعريف بميدان الدراسة
- المبحث الثاني: الإطار المنهجي للدراسة الميدانية
- المبحث الثالث: عرض و تحليل نتائج المقابلة

المبحث الأول:تقديم المؤسسات محل الدراسة

من خلال هذا المبحث سنحاول الإلمام قدر الإمكان بكل بما يتعلق بالمؤسسة محل الدراسة، ذلك من خلال الاطلاع على طبيعة نشاطها و مكونات الهيكل التنظيمي لها و بعض التفاصيل التي تمكنا من التعرف على المؤسستين هي مطاحن الزيبان – القنطرة و بنك الفلاحة و التنمية الريفية BADR :

المطلب الأول: التعريف بمؤسسة مطاحن الزيبان القنطرة.

مطاحن الزيبان القنطرة مؤسسة عمومية اقتصادية على شكل شركة مساهمة ذات رأس مال يقدر بـ 235.000.000 دج، وتم رفع رأس المال في 2007 إلى 896.260.000 دج، كانت تابعة للشركة الأم الرياض سطيف (مؤسسة الصناعات الغذائية من الحبوب ومشتقاتها)، إما الآن فهي تابعة للشركة الفرعية الزيبان مع 4 وحدات أخرى

الفرع الأول:طبيعة النشاط

للمؤسسة أنشطة إنتاجية مقسمة على نوعين وهي كالأتي:

- **الأنشطة الرئيسية:** تحويل الحبوب وإنتاج وتسويق المنتجات التي تم الحصول عليها (السميد الدقيق).
- الأنشطة الثانوية: إنتاج وتسويق المنتجات الثانوية (النخالة والأعلاف) وبيعها كأغذية للمواشي.
- **الموقع** : تقع في الجنوب الشرقي لمدينة القنطرة على الطريق الوطني رقم 3 الرابط بين القنطرة و ولاية بسكرة وهي تبعد عن الولاية بـ 55 كلم .
- **المساحة:** تقدر مساحتها الإجمالية 315647م 2.
- **سعة التخزين** : للشركة أبراج تخزين للمادة الأولية والمنتجات بسعة تخزين تقدر بـ :- 125000 قنطار للقمح

- 39000 قنطار من المنتج النهائي .

- **الطاقة الإنتاجية** : للشركة طاقة إنتاجية تقدر بـ : 590- قنطار في اليوم للقمح الصلب

- 1500 قنطار لليوم للقمح اللين .

الفرع الثاني: أهداف المؤسسة

إن المؤسسة أمام منافسة قوية من المنتجات الوطنية الخاصة والعمومية وحتى الأجنبية وحتى يتسنى لها جذب المستهلك لطلب منتجاتها سطرت مجموعة من الأهداف التي تحاول تحقيقها وتتمثل فيما يلي:

- الوصول إلى أكبر جمهور من المتعاملين الاقتصاديين للفت انتباههم وجلب اهتمامهم لعلامتها التجارية في النوعية أولا ودائما.
- تغطية رغبات المستهلكين والأسر الصغيرة والمجموعات المحلية عموما.
- التوضيح في الشفافية للممارسات والخدمات التجارية مع الشركاء (الزبائن، المساهمين، والمحيط...)
- ترقية ثقافة الإصغاء إلى الزبون والتكفل النظامي لكل الشكاوى.
- تكوين وتحسيس مجموعة العمال.
- الاتصال في الداخل لتفاعل كل العمال، وفي الخارج لضمان جودة الخدمة والمنتج.
- التحديث وصيانة طاقة الإنتاج.

الفرع الثاني : الهيكل التنظيمي لوحدة الزيبان/ بسكرة

– يتكون الهيكل التنظيمي لوحدة الزيبان من مصالح و أقسام عديدة موضحة في الشكل التالي:

الشكل(02) الهيكل التنظيمي لوحدة الزيبان/ بسكرة

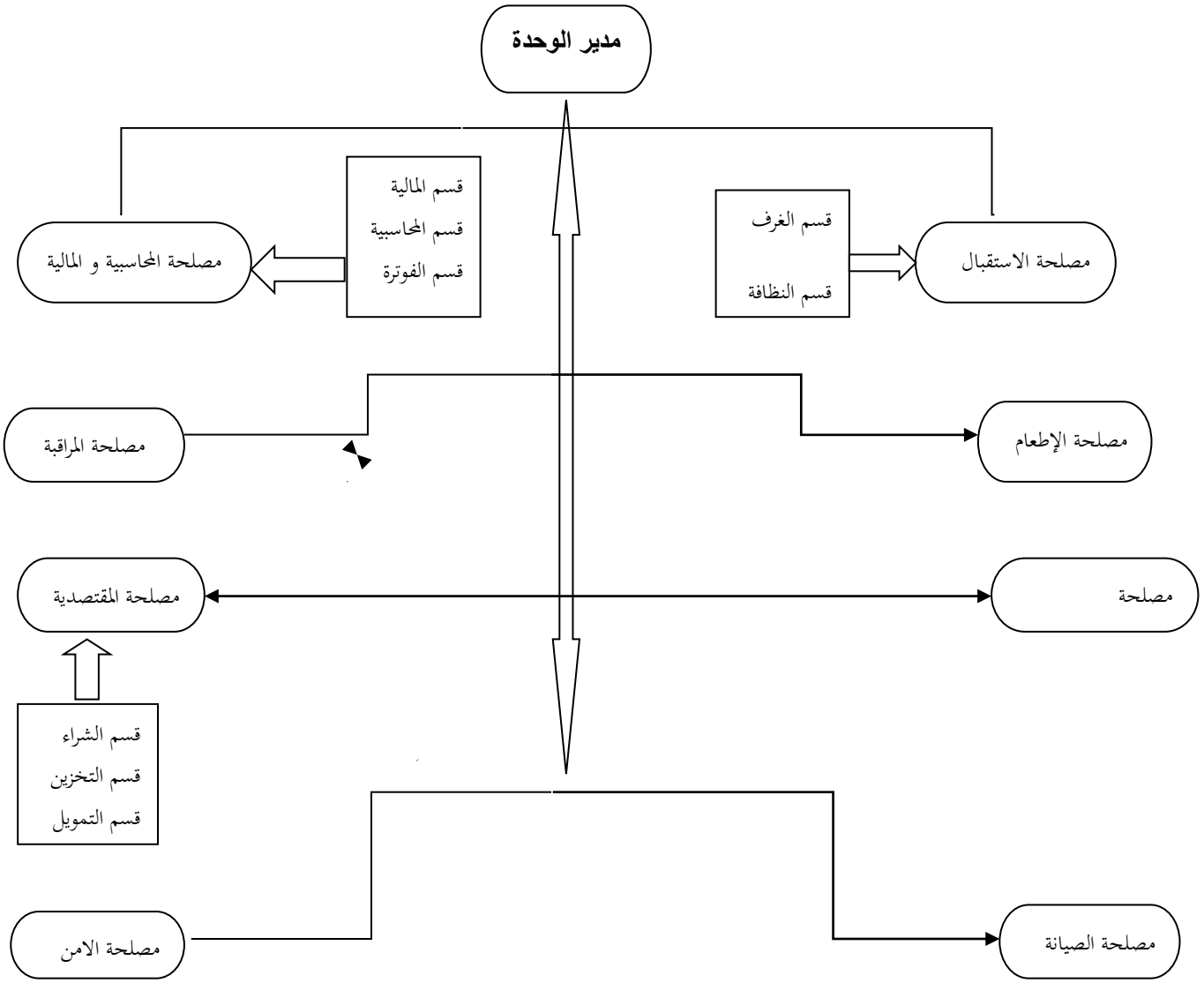

المصدر : من إعداد الطلبة من وثائق المؤسسة

المطلب الثاني: تقديم مؤسسة بنك الفلاحة و التنمية الريفية BADR :

بنك الفلاحة و التنمية الريفية هو مؤسسة مالية وطنية تتمتع بالشخصية المدنية والاستقلال المالي، فهو ينتمي إلى قطاع عموميا إذا يعتبر وسيلة من وسائل سياسة الحكومة إلزامية إلى المشاركة في تنمية القطاع ألفلاحي، و ترقية العالم الريفي و دعم النشاطات التقليدية المختلفة و الحرفية رأس مال المسجل لبنك الفلاحة و التنمية الريفية هو 33 مليار دينار جزائري، مهمتها الأساسية تطوير الزراع و تعزيز المناطق الريفية تتكون في البناية من 140 فرع ، لديه شبكة حاليا أكثر من 300 فرع و 39 مديرية إقليمية ، كما يشغل حوالي 7000 موظف فهو يعتبر من أهم البنوك في الجزائر باعتباره يمتلك اكبر شبكة على المستوى الوطني.

أصبح بنك الفلاحة و التنمية الريفية كغيره من البنوك يباشر جميع الوظائف التي تقوم بها البنوك التجارية و المتمثلة في منح التسهيلات الائتمانية و تشجيع عملية الادخار بنوعيها بالفائدة و بدون فائدة و المساهمة في التنمية مع وضع قواعد تحمي البنك و تجعل معاملاته مع زبائن اقل مخاطرة و لتحقيق أهدافه وضع البنك إستراتجية شاملة من خلال التغطية الجغرافية لكامل التراب الوطني

الفرع الأول: طبيعة النشاط

يقوم بنك البدر لوكالة بسكرة بدور الوسيط بين أصحاب الفائض المالي(المدخرين) وأصحاب العجز(المستمرين)، حيث يقوم بتقديم الأموال التي يحصل عليها في شكل ودائع كقروض للمستثمرين مقابل سعر فائدة على هذه على هذه القروض ، وعادة يكون سعر الفائدة على القروض اكبر من سعر الفائدة على الودائع هذا الفرق على الربح الذي يحصل عليه البنك، هذا فضلا عن بعض النشاطات الثانوية حيث يقوم بنك البدر بنشاطات أخرى تتمثل خاصة في منح تسهيلات الإطارات المتخرجة في الجهات؛ كالمهندس، والأطباء وذلك بمنحهم قروض للقيام بمشاريع مختلفة أي المساهمة في التشغيل وتخفيض معدلات البطالة .

الفرع الثاني: أهداف بنك الفلاحة و التنمية الريفية

- ضرورة العمل في سبيل استغلال البلاد بتحقيق الاكتفاء الذاتي للحاجيات الوطنية لمنتجات الفلاحية، وهذا الاستقلال لا يمكن الحصول عليه إلا بدفع التنمية الريفية بصفة ملموسة

- رفع المستوى المعيشة و تحسين ظروف حياة سكان الأرياف

-رفع مساهمة الفلاحة في الإنتاج الوطني

- إعادة تنظيم جهاز الإنتاج الفلاحي

- تنمية الري ببناء السدود

- الزيادة في مساحات الأراضي الصالحة للزراعة مع استصلاح أراضي جديدة

الفرع الثالث: الهيكل التنظيمي لبنك الفلاحة و التنمية الريفية وكالة بسكرة

– يتميز الهيكل التنظيمي لبنك الفلاحة و التنمية الريفية، بكونه يرتكز على شبكة من الوكالات، يشرف عليها مجموعة الفروع التي تتولى مهمة تنظيمها، وتسييرها في منطقة عملها.

الشكل (3)الهيكل التنظيمي لبنك الفلاحة و التنمية الريفية وكالة –بسكرة–

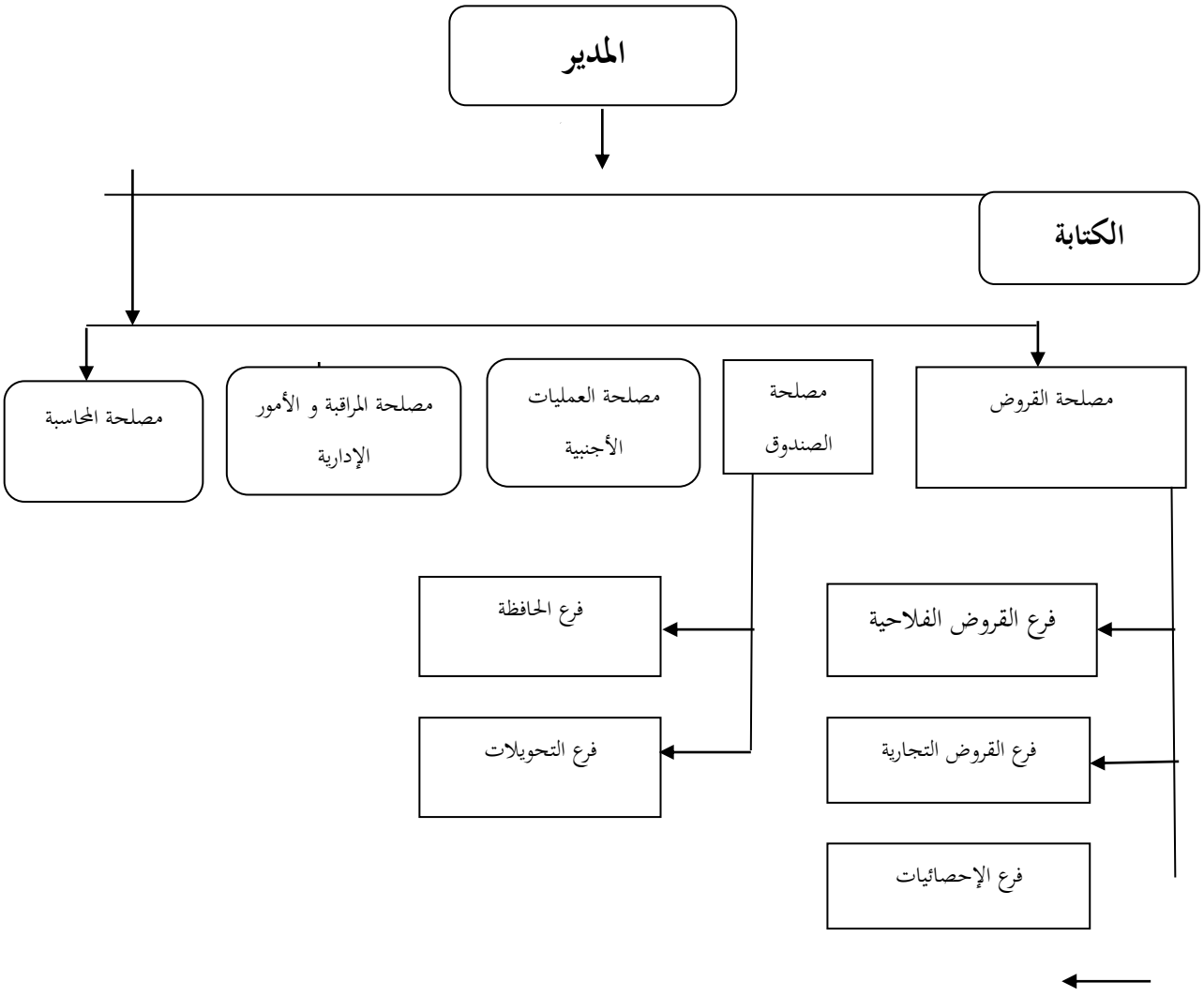

المصدر : من إعداد الطلبة من وثائق المؤسسة

المبحث الثاني: الإطار المنهجي للدراسة الميدانية

- في هذا المبحث سنتطرق إلى منهج الدراسة وطبيعة المتغيرات و الأدوات جمع المعلومات من اجل عمل المقابلة

المطلب الأول: منهج الدراسة و طبيعة المتغيرات

- سنتعرف في هذا المطلب على منهج الدراسة وطبيعة المتغيرات من اجل إجراء المقابلة.

أولا – منهج الدراسة :

من اجل تحقيق أهداف الدراسة و الوقوف على دور التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر المالية في مؤسستين،تم استخدام *المنهج الوصفي و المنهج التحليل لعرض المعلومات المتعلقة بالموضوع*، و ذالك بعد جمعها و تصنيفها ثم تلخيصها وفق أسس البحث العلمي بكل أمانة علمية و موضوعية ممكنة .

ثانيا– طبيعة المتغيرات :

1-**المتغير المستقل**: التدقيق الداخلي والذي يعتبر كأداة لا يمكن الاستغناء عنها في المؤسسة، كونه وظيفة فحص و تقييم أنشطتها من اجل التحسين ورفع المستوى أدائها و تحقيق أهدافها.

2-**المتغير التابع**: إدارة المخاطر المالية التي نريد الوقوف على الدور الذي يلعبه التدقيق الداخلي فيها.

المطلب الثاني: ميدان البحث و الأدوات جمع المعلومات

- سنتعرف هنا على الأدوات التي ساعدتنا من اجل إكمال المقابلة.

أولا:ميدان البحث

- باعتبار وجود مدقق داخلي وحيد في كل مؤسسة، عقد من مهمتنا ولجأنا إلى انتقاء مسئولين داخل المؤسسة ذوي خبرة تمكننا من جمع المعلومات بغرض إثراء البحث، ولاستكمال الدراسة الميدانية اعتمدنا على عدة أدوات منها الملاحظة، المقابلات الحرة والنصف موجهة كأدوات رئيسية للبحث في هذه الدراسة، لأن هذه الطريقة تسمح بالسير الدقيق للبحث وتجنب الأخطاء، فضلا على أنها تعد تقنية مرنة الاستعمال، تسمح بمرونة عالية في طرح الأسئلة وتتيح للباحث فرصة تحديد صياغة وترتيب الأسئلة، كما تمكننا من جمع المعلومات بالقدر الذي يضمن تغطية الجوانب

ثانيا : أدوات جمع المعلومات

بعد دراسة منهجية لأدوات البحث العلمي وحتى تكتمل لدراسة الميدانية وإسقاطها على الجانب النظري وعلى ضوء الإشكالية البحث وفرضياته اتضح لنا إن أسلوب الملاحظة والمقابلة هو اسب أدوات البحث وأكثر ملائمة لجمع المعلومات المتعلقة بالبحث موضوع الدراسة.

1- الملاحظة :بعد الزيارة الميدانية لقسم التدقيق الداخلي تم السماح لنا بالاطلاع على بعض الوثائق فقط نظرية لسرية البيانات و المعلومات،فتمكنا من الملاحظة الأمر بمهمة تقرير المدقق الداخلي ،ورقة الكشف وتحليل النتائج

2- **مقابلة الشخصية:**

-لقد فضلنا المقابلة الشخصية مع الأطراف المعنية بالمقابلة على مستوى المؤسسة، من أجل الحصول على المعلومات مباشرة وبغية شرح الأسئلة وتفسيرها وإزالة الغموض والحصول على معلومات مهمة من خلال المقابلة شخصية مع مدقق الداخلي لدى المؤسسة و رئيس قسم المحاسبة و المالية و هذا للاستفسار و الحصول على معلومات مباشرة عن الموضوع، لفك عقدة الإشكالية، وقد تمت المقابلة من خلال سرد أسئلة متعلقة بعنوان البحث وتم تسجيل المقابلة كتابيا.

المطلب الثالث: تصميم دليل المقابلة (مخطط دليل المقابلة)

هذا الدليل عبارة عن مجموعة من أسئلة عامة وفرعية، تعيننا على حصر المقابلة مع الأخذ بعين الاعتبار التسلسل المنطقي في تدرجها وترابطها وعدم تداخلها، قسمنا دليل المقابلة إلى جزأين، الأول يتضمن تقديم المقابلة من حيث التوقيت المكاني وألزماني الذي أجريت فيه، إضافة إلى مهنة وخبرة المبحوث (المقابل)، أما جزئها الثاني فهو عبارة عن المحاور الثلاثة الأساسية للدراسة وذلك تماشيا مع مشكلة البحث ولمحاولة إسقاط الجانب النظري على الميداني ومعرفة الفرو قات بينهما.

الشكل رقم (04) مخطط دليل المقابلة

- مخطط دليل المقابلة (الأسئلة)

التقديم
التاريخ / / 2023 الساعة من .....إلى.....
المكان.....الخبرة.....المنصب.....

المصدر: حريزي فاروق، **دور التكنولوجيا الحديثة للاتصالات في تحقيق أهداف إستراتيجية التنمية البشرية المستدامة في الجزائر**، مذكرة ماجستير ، إدارة أعمال الإستراتيجية والتنمية المستدامة ،كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير ، جامعة فرحات عباس ، سطيف،127

المبحث الثالث:عرض و تحليل نتائج المقابلات لواقع التدقيق الداخلي ووظيفته في إدارة المخاطر المالية في المؤسستين.

في هذا المبحث يتم عرض الأسئلة التي وجهناها للمؤسستين و تمت عرض إجابتهم و النتائج التي توصلت إليها الدراسة وإجراء تحليل وتفسير لها بهدف اختبار صحة فرضيات الدراسة.

المطلب الأول: عرض نتائج المقابلة

– هنا يتم عرض الأسئلة مع الإجابة التي تم طرحها على المختصين في المجال الدراسة.

– الفرع الأول : المقابلة الحرة

–تسمى أيضا بالمقابلة غير الموجهة وتعتبر كمرحلة تمهيدية للمقابلة، تم فيها طرح أسئلة حرة غير محددة (مفتوحة) على مسؤولين في المؤسسة تمهيدا لإعداد دليل المقابلة نصف الموجهة ، ويتم فيها شرح بعض معاني الكلمات للمبحوث، ونشير أننا لن نقم في هذا النوع من المقابلة بإعداد أسئلة مسبقا، لكننا نضع خطوط عريضة توجه المقابلة

– تمت هذه المقابلة في بداية الدراسة الميدانية للمؤسستين،قمت بإجرائها مع مسؤولين هم على الترتيب (المدقق الداخلي بالمؤسسة، رئيس مصلحة المالية والمحاسبة) في موضوع البحث الذي يعتمد على متغيرين أساسيين هما التدقيق الداخلي، إدارة المخاطر المالية . و كانت إجابتهم على النحو التالي :

أولا: ماذا يعني لكم التدقيق الداخلي في مؤسسة ووظيفته؟

- ***بالنسبة لمؤسسة مطاحن الزيبان قنطرة–بسكرة–***

✓ **ج1:المدقق الداخلي للمؤسسة :**

معها المقابلة بشكل حر حول التدقيق الداخلي في المؤسسة وكانت إجاباتها على النحو التالي :

– وجهة نظره التدقيق الداخلي وظيفة ضرورية في المؤسسة ويساهم في حماية أصولها من أفعال الاختلاس والسرقة وسوء الاستعمال للممتلكات، وأثناء استرساله في الحديث أكد على ضرورة وجود قسم خاص بالتدقيق الداخلي، باعتبار أن الإدارة بحاجة إلى بيانات دورية دقيقة تساعدها في اتخاذ القرارات باعتباره مكلف بهذه الوظيفة أضاف انه مرتبط ببرنامج عمل سنوي مسطر من قبل المدير العام وقد يتم انجاز برنامج إضافي على أساس الأحداث الطارئة والمستجدة ويجب أن يكون على دراية بكافة المصالح من أجل التمكن من مراقبة الإجراءات الخاصة بكل مصلحة، فبعد حصوله على تكليف من المدير العام (الأمر بمهمة) ، فيقوم المدقق بتطبيق الإجراءات كما حددت له في البرنامج السنوي ، يقوم بالتأكد من مدى صحة ودقة العمليات وبعدها فحص البيانات والسجلات، وفي الأخير يقوم بتقييم مدى كفاءة وفعالية نظام الرقابة الداخلية، وإعداد تقريره للمسؤولين المعنيين والإدارة، حيث يتضمن التوصيات التي يشرف على متابعة تنفيذها فيما بعد .

✓ **ج2 :رئيس مصلحة المالية والمحاسبة :**

اختصر مفهومه للتدقيق في الهيكل التنظيمي للمؤسسة، وقال المدقق الداخلي ملزم بمعرفة كل المصالح، هذا ما يساعده في اكتشاف الأخطاء وتحديد المخاطر التي تهدد كل مصلحة واعتبر تقريره هو وسيلة اتصال بين المدقق والإدارة العامة لمعرفة واقع المؤسسة وما يحدث في كل مصلحة من المصالح.

- ***بالنسبة لمؤسسة البنك الفلاحة و التنمية الريفية وكالة بسكرة***

✓ **ج1 :المدقق الداخلي للمؤسسة :**

حسب رأيه أن التدقيق الداخلي هو مقارنة بين القوانين والإجراءات السارية المفعول في المؤسسة وبين تطبيقها ، مهم للمؤسسة في الكشف عن مدى احترامها للإجراءات المحددة وفي آجالها، يطبق التدقيق الداخلي على كل مصالح المؤسسة من أجل تحديد نقاط القوة والضعف لكل مصلحة أما عن برنامج العمل تضعه الإدارة في نهاية السنة الحالية للسنة الموالية ويكون محدد بمدة زمنية، مع تحديد المصالح المراد تدقيقها والإدارة لا تتدخل في نطاق عمل المدقق إلا إذا كان ذو خبرة محدودة، وغير ملم بمصالح المؤسسة، وفي الحالات الطارئة نلجأ إلى التدقيق خارج البرنامج، وأكد على استقلالية المدقق لأنه يقوم بتدقيق الأنشطة الخاصة بكل مصلحة، وهو ليس طرفا فيها واعتبر الصعوبات التي تواجه المدقق هي عدم الخبرة والكفاءة

✓ **ج2 :رئيس مصلحة المالية والمحاسبة: :**

اعتبر وظيفة التدقيق تساعد المؤسسة في اتخاذ قراراتها من خلال التأكيد الذي يقدمه للإدارة بأن كل مصلحة تعمل وفقا للإجراءات والسياسات الموضوعة من طرف الإدارة واعتبر كفاءة المدقق في خبرته، فهي الوحيدة التي تصنع منه مدققا كفء، على غرار بذله للعناية المهنية اللازمة واستقلاليته. أما عن المخاطر، قال تختلف من مؤسسة الأخرى حسب حجم المؤسسة وطبيعة نشاطها، وأكد على ضرورة تسيير كل خطر لأنه يكون سببا في فشل المؤسسة.

– الفرع الثاني: التحليل المقابلة

1– نقاط التوافق:

– التدقيق الداخلي وظيفة ضرورية ومهمة وتعمل على حماية أصول المؤسسة ؛

–اتفق المبحثان أن المدقق في المؤسسة مستقل باعتباره لا يقوم بتنفيذ الأعمال التي يقوم بتدقيقها؛

– اتفق المبحثان أن التدقيق الداخلي أداة رقابية تعمل لصالح الإدارة بالتأكد من التزام الموظفين للسياسات والإجراءات الواجب إتباعها ؛

– المدقق يعمل وفقا لبرنامج سنوي تعده الإدارة في نهاية كل سنة.

2–نقاط الاختلاف:

– اختلف المبحثان في تحديد الصعوبات التي تواجههم، فكل حددها حسب تفكيره الخاص

–الفرع الثالث: مناخ سير المقابلة نصف موجهة:

تمت الإجابة على أسئلة المقابلة الموضحة في ا الأسفل من قبل المدقق الداخلي و قد كانت الإجابة مؤكدة لما جاء في النظري من الدراسة حيث تطابق على ضرورة التدقيق الداخلي في المؤسسة باعتبارها بتقديم تأكيدات حول مدى سير المؤسسة نحو تحقيق أهدافها و بقدرته على اكتشاف الأخطاء و تقديم توصيات بالحلول الملائمة من هنا برزت الضرورة هذه الوظيفة ،كما ركز على التزاميه أن يمس جميع المصالح بما فيها الإدارية .

–كما أكد لنا أن الإدارة تولي اهتمام كبير للتدقيق الداخلي من خلال قيامها بدراسته و تقييمه لمعرفة مدى كفائتة وفعاليته

الجدول رقم(02) : مناخ المقابلة نصف موجهة

الخبير	تاريخ و مدة المقابلة
بالنسبة لمؤسسة مطاحن الزيبان القنطرة: **الخبرة** :10 سنوات **مكان العمل:** مطاحن الزيبان القنطرة بولاية بسكرة **المنصب:** مدقق الداخل	-**تاريخ المقابلة** 2023/05/15 على الساعة 9:00 - **مدة المقابلة:** ساعتين -كتابة الأجوبة بشكل مباشر بعد إذن المقابل
الطرف الأخر في المقابلة : **الخبرة** : 14 سنة **مكان العمل:** مطاحن الزيبان القنطرة بولاية بسكرة **المنصب**:رئيس مصلحة المالية و المحاسبة	-**تاريخ المقابلة**: 2023/05/16 على الساعة : 10:00 -**مدة المقابلة**: ساعة ونصف - الاستقبال كان داخل أوقات العمل
بالنسبة لمؤسسةبنك الفلاحة و التنمية الريفية BADR: **الخبرة**: 15 سنة **مكان العمل**: بنك الفلاحة والتنمية الريفية ولاية بسكرة **المنصب**:مدقق الداخلي	-**تاريخ المقابلة**:2023/05/17 على الساعة :9:30 -**مدة المقابلة**: ساعة -الاستقبال داخل أوقات العمل كتابة الأجوبة بشكل مباشر بعد إذن المقابل
الطرف الأخر في المقابلة: **الخبرة**:28 سنة **مكان العمل**: بنك الفلاحة والتنمية الريفية ولاية بسكرة **المنصب**: رئيس مصلحة المالية و المحاسبة	-**تاريخ المقابلة**:2023/05/17 على الساعة : 10:30 -**مدة المقابلة**: ساعتين الاستقبال كان أثناء وقت الراحة العمل

المصدر ، من إعداد الطالبة بالاعتماد على : حريزي فاروق، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية

المطلب الثاني: أسئلة المقابلة الغير الموجهة عن التدقيق الداخلي ودوره في إدارة المخاطر المالية

تطرقت هنا إلى العديد من الأسئلة وجهت إلى المدقق الداخلي فقط في كلتا المؤسستين.

الفرع الأول :دور التدقيق الداخلي في المؤسستين

- كانت إجابات الأسئلة التي تم طرحها على المدقق الداخلي كالتالي:

أولا :بالنسبةمؤسسة مطاحن الزيبان – القنطرة – (بسكرة)

الرقم	السؤال	الإجابة
1	**ما هي أهداف التدقيق الداخلي في مؤسسة ؟**	- تحديد فرص تحسين نظام الإدارة وأدائه؛ - تقييم قدرة المدقق عليهم على تحديد سياق منشأتهم وتحديد المخاطر والفرص - التوافق مع جميع المتطلبات مثل المتطلبات القانونية والتنظيمية والامتثال لالتزامات ومتطلبات الاعتماد لمواصفات نظام الإدارة - تحديد استمرار ملائمة وكفاية وفعالية نظام إدارة المدقق عليهم؛
2	**ما هي المبادئ التي يعتمدها المدقق الداخلي في مؤسسة**	**النزاهة** : أداء عملهم بأخلاق و أمانة و مسؤولية وبطريقة محايدة،أن يكون حساس لأي مؤثرات يمكن آن تمارس على قرارهم أثناء تنفيذ التدقيق – **السرية** : امن المعلومات – **الاستقلالية**: أساس حياد التدقيق و موضوعية نتيجة التدقيق
3	**كيف يستطيع المدقق الداخلي اكتشاف الأخطاء أو التجاوزات غير قانونية**	– تأكيد سلطة تنفيذ التدقيق و تزويد المدقق بكافة المعلومات ذات العلاقة بأهداف التدقيق و نطاقه و معاييره. – التأكد من إمكانية التنفيذ جميع أنشطة التدقيق المخطط لها ومراجعة المعلومات نظام الإدارة الموثقة للمدقق – وضع نظرة عامة على مدى المطابقة المحتملة للمعلومات لمعايير التدقيق و اكتشاف مناطق القلق المحتملة
4	**عند اكتشاف المشكلة م اهي الإجراءات التي يقوم بها المدقق الداخلي في مؤسسة**	يقوم المدقق بكتابة التقرير إلى المدير يتضمن التقرير التدقيق العقبات و المشكلات التي واجهة المدقق أثناء عملية التدقيق، و يذكر في التقرير مدة حل المشكلة

5	**هل المدقق الداخلي يضع خطط لمعالجة المشكلة في تقريره**	المدقق الداخلي لا يقدم حلول لمعالجة المشكلة في تقريره بل يقوم بتقديم الحلول بالقول للمدير عن الحلول مناسب لكل مشكل أي يقدمها شفويا فقط
6	**ما هي الوسائل والأدوات التي يعتمدها المدقق في عملية التدقيق**	-يعتمد المدقق أثناء عملية التدقيق على أوراق على القوانين ومعايير يعتمد المدقق أيضا على الملاحظة و على تكنولوجيا المعلومات و الرقابة – يعتمد أيضا على المقابلة لأنه يجري حوار مع الشخص المستجوب في المصلحة محل التدقيق للتعرف على أفكاره و رؤيته لسير العمليات ، فهي وسيلة لجمع المعلومات يتم توثيقها ويعتمدها المدق الداخلي في تحليل وتحقيق أهداف المهمة
7	**هل اقتراحات مدقق تقلل من حدوث أزمات في المؤسسة؟**	نعم الملاحظات واقتراحات التي يقدمها المدقق الداخلي تساعد المؤسسة أن تتجنب الكثير من المخاطر التي قد تواجه المؤسسة
8	**هل يتم رفع تقارير دورية إلى إدارة العامة عن الإخطار المكتشفة خلال عملية التدقيق الداخلي؟**	نعم تتلقى الإدارة العامة تقارير دورية عن الأخطار المكتشفة من خلال عملية التدقيق
9	**هل يساهم التدقيق الداخلي في تفعيل نظام الرقابة الداخلية؟**	نعم يساهم التدقيق الداخلي في تفعيل نظام الداخلي

- **تحليل نتائج المقابلة لمؤسسة مطاحن الزيبان قنطرة :**

– من خلال الملاحظة و المقابلة التي أجرينها توصلنا إلى بعض النتائج و تأكيدات و التي تمثلت في:

1– كما أكد المدقق على أن أهداف التدقيق تكمن في تحسين نظام الإدارة و الحفاظ على أصول المؤسسة بمختلف أنواعها، و تحقق مدى التزام بالسياسات و الإجراءات،لذا ينبغي على المدقق التأكد من أن أهداف برنامج التدقيق التي قد تم وضعها من اجل توجيه تخطيط وتنفيذ عمليات التدقيق وينبغي التأكد من أن تنفيذ برنامج التدقيق يطبق بشكل فعال،ينبغي أن تكون أهداف برنامج التدقيق متسقة مع التوجيه الاستراتيجي، وتدعم سياسة وأهداف نظام الإدارة الذي يطبقه عند وضع أهداف برنامج التدقيق .

2- كما حرص المدقق الداخلي على مبدأ النزاهة الكاملة في العمل و الكفاءة وان يكون موضوعيا ومتحرر من أي تأثيرات غير مناسبة وان يكون متوافقا مع استراتيجيات، و أهداف و مخاطر المؤسسة

3-كما صرح المدقق الداخلي عن المنهجية المتبعة في التدقيق على أن الانطلاقة تكون من التكليف الذي يحصل عليه المدقق من طرف الإدارة، ثم يقوم بزيارة المصلحة أو قسم التي يريد التدقيق فيها لإعلامهم بتوقيت العملية، وبعد ذلك بعد برنامج التدقيق الذي يناسب المصلحة أو القسم و يقدمه إلى الإدارة للموافقة عليه، ثم تأتي مرحلة تنفيذ التعامل مع الأخطاء المكتشفة حسب نوعية إحصاء

4- كما صرح المدقق الداخلي عن المنهجية المتبعة في التدقيق على أن الانطلاقة تكون من التكليف الذي يحصل عليه المدقق من طرف الإدارة، ثم يقوم بزيارة المصلحة أو قسم التي يريد التدقيق فيها لإعلامهم بتوقيت العملية، وبعد ذلك يعد برنامج التدقيق الذي يناسب المصلحة أو القسم و يقدمه إلى الإدارة للموافقة عليه، ثم تأتي مرحلة تنفيذ التعامل مع الأخطاء المكتشفة حسب نوعية الخطاء،تتمثل مراحل التدقيق الداخلي في:

- **مرحلة التخطيط للمهمة** يقوم المدير العام بتقديم الأمر بمهمة، حيث يوضح للمدقق الداخلي المصلحة المراد تدقيقها، يقوم المدقق الداخلي:

- بفهم المهمة والاطلاع على مختلف المعلومات اللازمة عن المصلحة ؛

- تحديد الأهداف من عملية التدقيق .

- تحديد المخاطر المرتبطة بكل نشاط .

- **الاجتماع الافتتاحي**: يعتبر الانطلاق الرسمي لمهمة التدقيق، ويحدد فيها محتوى وطرق سير المهمة.

- **إعداد برنامج التدقيق** : يقوم المدقق الداخلي بتحديد الإجراءات الخاصة بمهمته، والتي تسمح له بالتوصل إلى تحقيق أهداف التدقيق، كما يتم ذكر طريقة سير المهمة والوسائل المستعملة .

- **تنفيذ مهمة التدقيق** : هذه الخطوة ما هي إلا تجسيدا للبرنامج المسطر من قبل،يقوم المدقق الداخلي بفحص الوثائق والمستندات الخاصة بالمصلحة ومقارنتها بالإجراءات والقوانين المعتمدة من طرف الإدارة كما يقوم باختبار أداء نظام الرقابة الداخلية ، وفي هذه الخطوة يقوم المدقق الداخلي باستعماله لوسائل التدقيق أهمها الملاحظة، الاستبيان الذي يقوم بإعداده من أجل الحصول على التبريرات اللازمة ، ويستعين بورقة كشف وتحليل المشاكل .

- **الاجتماع الختامي**: ينهي المدقق الداخلي خطة عمله ويصادق مع الهيئة التي قام بتدقيقها على الصياغة النهائية لمجموع الملاحظات المهمة، ليتم بعدها عرض الاقتراحات والتوصيات المناسبة.

– **التقرير:** يقوم المدقق الداخلي بتوثيق النتائج النهائية والرسمية لمهمة التدقيق وتبليغها للمدير العام ويجب أن يحتوي التقرير على توصيات واقتراحات أو ربما حتى حلول بديلة، وتتم المصادقة على التقرير.

5- صرح لنا المدقق الداخلي إنا عند اكتشاف الخطأ لديه يكتب في تقريره المشكلة فقط للمدير ويقدم الحلول اللازم لحل المشكلة لكن لا يكتب ذلك في تقريره بل يقترح ذلك على المدير فقط

6- كما تعرفنا على خطوات إدارة المخاطر عند اكتشاف الخطر ومن الأدوات التعرف على المخاطر هي السجلات الداخلية و تحليل القوائم المالية. عمليات معاينة للمؤسسة .

7- صرح المدقق بعدم وجود أزمات في مؤسسة، بسبب التدقيق المستمر، نعم اقتراحات المدقق الداخلي تمنع من تقليل الأزمات و المخاطر في مؤسسة لان ذلك الهدف الرئيسي وراء مهنة المدقق الداخلي في القيام بعمليات التدقيق الكامل على إدارة المخاطر هذا فضلا عن الإتيان بالخطط السنوية المالية و تعتمد الإدارة العليا على المدقق الداخلي في إجراء المرجعات المالية لوضع قواعد وأسس و إجراءات لا بد من إتباعها حتى تصل المؤسسة إلى تحديد المخاطر على جميع المستويات.

8-كما أن المدقق الداخلي يرفع تقارير دورية إلى الإدارة العامة عن كل الأخطار المكتشفة و المحتمل حدوثها و عن درجة الخطورة و الخسائر المحتملة، تقديم حلول هذه الأخطار و طريقة تجنبها أو الحد منها.

9- أكد لنا المدقق الداخلي عن الأهمية الكبيرة للتدقيق الداخلي في تفعيل نظام الرقابة الداخلية لأنه يحقق التأكيد على تنفيذ ضوابط الرقابة الداخلية وتحسينها باستمرار من خلال تحديد نقاط الضعف في النظام و تقديم التوصيات لتعديلها، و كذلك تقييم المخاطر التي يمكن أن يتعرض لها نشاط المؤسسة و تؤثر سلبا على النشاط و تحقيق الأهداف

ثانيا: المقابلة بالنسبة لمؤسسة بنك الفلاحة و التنمية الريفية BADR:

الرقم	السؤال	الإجابة
1	**ما هي أهداف التدقيق الداخلي في مؤسسة ؟**	هدف المدقق الداخلي تصحيح الأخطاء الواقعة في حسابات الزبائن أو حسابات البنك
2	**ما هي المبادئ التي يعتمدها المدقق الداخلي في مؤسسة**	النزاهة الكاملة في العمل و إظهار الكفاءة و العناية المهنية الكاملة، أن يكون موضوعيا، أن يتمتع بالاستقلالية
3	**كيف يستطيع المدقق الداخلي اكتشاف الأخطاء أو التجاوزات غير قانونية**	من خلال المراقبة المستمر ومراحل التدقيق للحسابات المالية للزبائن و حسابات البنك، من خلال تتبع

		العمليات اليومية والجرد المحاسبي اليومي و الشهري
4	**عند اكتشاف المشكلة ما هي الإجراءات التي يقوم بها المدقق الداخلي في مؤسسة**	هناك أخطاء يمكن التجاوز عنها وتصحيحها، و هناك أخطاء كبيرة مثل اختلاس والسرقة هنا يجب كتابة التقرير إلى مصالح أخرى يقومون بالتدقيق مرة أخرى في التجاوزات
5	**هل المدقق الداخلي يضع خطط لمعالجة المشكلة في تقريره**	عند القيام بالتقرير و تقديمه إلى الوكالة تقوم بمعالجة المشكل، و عند عدم القدرة على معالجة المشكلة يقوم هو بتقديم الحلول من اجل حل المشكلة
6	**ما هي الوسائل والأدوات التي يعتمدها المدقق في عملية التدقيق**	يعتمد المدقق في عملية التدقيق المعايير والأسس التي يجب إتباعها، يعتمد على نظام المعلومات من اجل الحسابات وعلى الملاحظة أيضا. و كذالك مراقبة مدقق الحسابات
7	**هل اقتراحات مدقق تقلل من حدوث أزمات في المؤسسة؟**	نعم اقتراحات المدقق الداخلي تقدم حلول للمؤسسة قبل حدوث الأزمة.
8	**هل المدقق الداخلي يتبع قوانين وإجراءات التدقيق**	نعم يقوم بإتباع بعض الإجراءات
9	**هل يساهم التدقيق الداخلي في تفعيل نظام الرقابة الداخلية؟**	يساهم التدقيق الداخلي في تقيم مدى الالتزام بقواعد و إجراءات الرقابة الداخلية و تحسينها باستمرار

- **تحليل نتائج مقابلة لمؤسسة بنك الفلاحة و التنمية الريفية** BADR:

– من خلال الملاحظة و المقابلة التي أجرينها توصلنا إلى بعض النتائج و تأكيدات و التي تمثلت في:

1– أكد لنا المدقق أن عمل المدقق الداخلي يتكفل بإعطاء الضمانات حول صحة سير الإدارة المخاطر، و يقوم بمراجعة المحاسبية و القانونية لحسابات الكيان المصرفي من قبل مؤسسة، و تقييم كافة النشاطات سواء تلك المالية أو الإدارية منها ولمساعدة جميع العاملين فيه على انجاز الواجبات الموكلة إليهم من خلال التوجيهات و الاستشارات التي تتعلق بفعاليات المختلفة في البنك من الاستعمال المثل للموارد و القدرات بما يتفق و السياسات العامة للبنك

2–من بين الأهداف المدقق الداخلي في بنوك التأكد من إتباع السياسات و الإجراءات الموضوعية و الالتزام بها تقييم الخطط، المحافظة على الأموال و الموارد المنظمة من الاختلاس وسوء الاستخدام، التحقق من دقة البيانات المحاسبية، الالتزام بتزويد الهيئات الإدارية المختلفة بيانات المحاسبية الدقيقة والصادقة .

3- تكمن مهام التدقيق داخلي برأي المدقق الداخلي في البنك في مراجعة الحسابات للزبائن والبنك، و تحليل وتقييم الوثائق و القوائم المحاسبية، إدارة المخاطر و الرقابة على جميع عمليات التدقيق الداخلي، كتابة وإعداد التقارير لتي تحتوي على نتائج التدقيق الداخلي و رفعها إلى أصحاب القرار ، تقديم اقتراحات ذات صلة بالمخاطر المالية و الإدارية و التكاليف المترتبة عليها ، مساعدو المؤسسة في تحقيق أهدافها من خلال إعداد خطط ناجحة تزيد من فعالية إدارة المخاطر

4-صرح المدقق بالالتزام بأخلاقيات المهنة، و موضوعية في تقييم و تبليغ المعلومات المتعلقة بالنشاط، وعلى المدقق أيضا أن يستخدم المهارات و الخبرات اللازمة في أداء الخدمات التدقيق الداخلي، وكذلك يجب احترام ملكية المعلومات التي يطلعون عليه

5- صرح المدقق انه عند قيام بعملية التدقيق يتم اكتشاف الأخطاء ،و ذلك من خلال مراحل مختلفة، منها مرحلة التخطيط الإجمالي ثم مرحلة التحضير مهمة التدقيق، حيث تعد هاتان المرحلتان بمثابة تمهدين لنشاط التدقيق، تليهما مرحلة الانطلاق الفعلي للنشاط التدقيق و المتمثلة في مرحلة الرقابة الداخلية ثم مرحلة المراجعة المعمقة، وأخيرا مرحلة تحرير التقرير .

6-من خلال ما صرح به المدقق فان بعض التجاوزات يتم تصحيحها إذا كانت أخطاء بسيطة، أما إذا كانت أخطار كبير مثل الاختلاس و السرقة فهنا يتم كتابة تقرير مفصل إلى الجهة المعنية، فيقومون بإعادة التدقيق المكثف من اجل التأكد من صحة المشكل ثم يقومون بمعالجته.

7-صرح لنا المدقق بأنه لا يقوم بتدقيق حلول للمشكلة بل يكتب التقرير فقط، في حالة العجز عن حل المشكلة هنا يتدخل المدقق بتقديم حلول للمشكل من اجل معالجته

8-تعرفنا على المراحل التي يقوم بها المدقق من اجل التدقيق فهو يعتمد على الرقابة للحسابات، والملاحظة و كذلك على تقارير و المعلومات المقدم له من اجل إكمال عملية التدقيق.

9- يعتبر التدقيق الداخلي من العناصر الهامة في نظام الرقابة الداخلية فهو يعمل على تطويره وتحسينه و زيادة فعاليته و كفاءته، لان التدقيق الداخلي دور في إعداد تقرير الإدارة عن فعالية نظام الرقابة الداخلية بالمؤسسة،وذلك عن طريق متابعة تشغيله و تقييمه و أخطار الإدارة بنقاط الضعف و القوة الموجودة

الفرع الثاني: إدارة المخاطر المالية في المؤسسة

- كانت إجابات الأسئلة التي تم طرحها على رئيس قسم المالية و المحاسبة للمؤسسة كالتالي:

أولا :بالنسبةمؤسسة مطاحن الزيبان – القنطرة – (بسكرة)

الرقم	السؤال	الإجابة
1	ما هو الخطر المالي بالنسبة للمؤسسة ؟	الخطر المالي في المؤسسة هو كل ما يمس الجانب المالي من خسائر قد تؤدي إلى اختلال في توازن المؤسسة .
2	ما هي المخاطر المالية التي واجهت المؤسسة ؟	تواجه المؤسسة مخاطر سعر الصرف، مخاطر السرقة، مخاطر التهرب من التسديد في حالات البيع بالأجل ،
3	هل توجد مصلحة أو قسم في المؤسسة خاص بإدارة المخاطر المالية ؟	لا يوجد قسم خاص بإدارة المخاطر المالية في المؤسسة بل معالجة المخاطر والتحكم فيها موزعة على المديريات ، فالمخاطر المالية يتم إدارتها والسيطرة عليها من طرف مديرية المالية والمحاسبة .
4	ما هي الاستراتيجيات التي تتبعها المؤسسة لإدارة المخاطر المالية ؟	إدارة المخاط تتوقف على اجتهادات كل قسم داخل المؤسسة والسبل التي يراها هي الأنجع في مواجهة المخاطر المالية
5	هل تواجه المؤسسة مخاطر تغير أسعار الفائدة فيهم السوق؟	المؤسسة لا تتعامل بأسعار الفائدة هذه المخاطر تواجه المديرية العامة.
6	هل تتعرض المؤسسة للمخاطر الناتجة عن التقلبات التي تحدث في أسعار صرف العملات الأجنبية في السوق ؟	نعم في حالة مورد أجنبي مثل شراء الآلات من الدول الخارجية ومرور مدة على إبرام العقد ، وهذا يؤدي إلى تغير في سعر الصرف .
7	هل تتعرض المؤسسة للمخاطر الناتجة عن قوة العرض والطلب ؟	كانت موجودة قبل توحيد سعر البيع.

8	هل تسبب مخاطر أسعار الفائدة خسائر حقيقية عند إعادة تقييم الأصول والخصوم ؟	نعم تسبب مخاطر أسعار الفائدة خسائر حقيقية عند إعادة تقييم الأصول والخصوم وذالك بالنسبة للمديرية العامة .
9	هل تتأثر مخاطر أسعار الصرف بالظروف الاقتصادية ؟	نعم تتأثر أسعار الصرف بالظروف الاقتصادية .
10	هل مخاطر التسعيرة تتأثر بالأحداث الاقتصادية من انكماش وتضخم ؟	نعم تتأثر بشكل كبير لكن بالنسبة للمؤسسة تم توحيد التسعيرة من طرف الدولة بالنسبة للمواد الأولية والمواد المنتجة .
11	هل تنشا مخاطر الائتمان نتيجة لعدم سداد القرض في أجالها ؟	نعم تنشا مخاطر الائتمان نتيجة عدم سداد القرض أما فيما يخص المؤسسة فهي تتعامل مع القروض البنكية باتفاقية تتضمن أقساط تسحب مباشرة من حسابات المؤسسة في وقت سداد الدفعات .
12	هل تتسبب مخاطر الائتمان في الإفلاس للمؤسسة ؟	نعم تسبب في حالة عدم وجود دراسة كافية لمتطلبات القرض.
013	هل تتعرض المؤسسة لمخاطر عدم الكفاءة والفعالية في إدارة السيولة ؟	لا تتعرض المؤسسة لهذا النوع من المخاطر لأن المؤسسة تعمل جاهدة لتحقيق الكفاءة والفعالية .
14	هل تنشا مخاطر السيولة نتيجة لضعف تخطيط السيولة وعدم التناسق بين الأصول والخصوم من حيث أجال الاستحقاق ؟	نعم تنتج مخاطر سيولة ولكن المؤسسة تقوم بتخفيض هذه المخاطر بوضع أخصائيين لدراسة وتخطيط في هذا المجال.
15	هل القصور في التدفقات النقدية الداخلية ينتج عنه مخاطر السيولة ؟	نعم ينتج عنه مخاطر سيولة مثل نقص الطلب في هذه الفترة بالنسبة للمؤسسة.
16	هل المخاطر الناجمة عن العنصر البشري أو نظام المعلومات تسبب خسائر للمؤسسة ؟	نعم تسبب خسائر للمؤسسة فهي تندرج ضمن المخاطر التشغيلية .

- **تحليل نتائج المقابلة لمؤسسة مطاحن الزيبان قنطرة**

من خلال المقابلات والملاحظات التي أجريناها مع رئيس قسم المحاسبة والمالية للمؤسسة تم التصريح بعدم وجود مخاطر مالية أدت إلى تدهور المؤسسة أو ركود اقتصادي في الفترات الأخيرة لأن مسؤولي المؤسسة يهتمون بمراجعة كل الحسابات المتعلقة بالجانب المالي للمؤسسة بالإضافة إلى أن الدولة وحدت سعر المواد الأولية وسعر البيع وهذا ما أدى إلى سقوط المضاربة ومن خلال مناقشة استطعنا أن نذكر مجموعة من المخاطر المالية التي مست المؤسسة من بينها :

- تعاني المؤسسة أيضا من سوء تسيير خزينتها، حيث نجد أحيانا أنها قد تحملت أعباء أو تكاليف إضافية كشرائها تموينات أخرى .

- تعاني المؤسسة من خطر السيولة نظر لركود في عملية البيع بالنسبة للمؤسسة في هذه الفترة(الفترة التي آجرينا فيها المقابلة) .

- تعاني المؤسسة من مخاطر أسعار الصرف في حالت اقتنائها لمعدات وآلات من الدول الخارجية ومرور مدة على إبرام العقد، وهذا يؤدي إلى تغير في سعر الصرف(المديرية العامة للمؤسسة هي التي تتعامل مع هذا النوع من المخاطر).

- تعرضت المؤسسة في السابق لمخاطر عدم التسديد في حالات البيع بالأجل.

- تعاني المؤسسة من مخاطر غير محسوبة مثل أخطاء في تسجيلات عقود بين العملاء أو أخطاء في فواتيرة ... .

- تعرضت المؤسسة لخطر السرقة في الفترة التي زاد فيها الطلب عن المادة المنتجة.

وتبين أيضا من خلال ما لاحظناه واستخلصنها من المقابلات التي أجرينها أنه لا يوجد قسم أو مديرية في المؤسسة وظيفته إدارة المخاطر أي أنه لا وجود لهذه الوظيفة في الهيكل التنظيمي للمؤسسة ولكن معالجة المخاطر والتحكم فيها موزعة على المديريات، أي حسب نوع المخاطر التي تواجهها فمثلا المخاطر المالية يتم إدارتها والسيطرة عليها من طرف مديرية المالية والمحاسبة وكذا، أي أن كل مديرية مسئولة عن إدارة المخاطر التي تخصها. إدارة وتسيير المخاطر المالية في المؤسسة لا تقوم على أساس خطة واضحة أو طريقة منظمة ومنهجية وفق مراحل متسلسلة معدة مسبقا كما دارسناها في الجانب النظري ولكن تتوقف على اجتهادات كل قسم داخل المؤسسة والسبل التي يراها هي الأنجع في مواجهة المخاطر المالية وحسب المعلومات التي استطعنا الحصول عليها من المقابلات استخلصنا أن المراحل إدارة المخاطر المالية في المؤسسة تقتصر على ثلاثة مراحل :

1- تحديد الخطر: هي المرحلة الأولى في مواجهة أي خطر وتتمثل في جمع مختلف المعطيات والمعلومات فيما يخص التهديدات المالية التي تحيط بالمؤسسة، حيث يتم على أساسها تحديد نوع وطبيعة الخطر المالي.

2- تقييم الخطر : تعتبر ثاني مرحلة إدارة المخاطر المالية في المؤسسة تقييم الخطر ومعرفة درجة تأثيره على سيرورة الأنشطة داخل المؤسسة ، وكذا دراسته من عدة أوجه لكي تتمكن هذه الأخيرة من وضع استراتيجيات وأولويات المعالجة والتحكم في مختلف المخاطر

3-المعالجة : هي آخر مرحلة في إدارة المخاطر المالية ، تتضمن شقين شق علاجي والآخر وقائي ، حيث يتضمن الأول استعمال الأساليب والإجراءات المختلفة للتدخل والسيطرة على المواطن والمصادر التي تشكل الخطر والقضاء عليها نهائيا ، أما الثاني فيتمثل في تبني أساليب وقائية .

ثانيا: المقابلة بالنسبة لمؤسسة بنك الفلاحة و التنمية الريفية BADR

الرقم	السؤال	الإجابة
1	ما هو الخطر المالي بالنسبة للمؤسسة ؟	الخطر المالي هو كل ما يمس المؤسسة من تغير في النتائج المسطرة والمد فترة وهو أيضا كل انحراف قد يؤدي لخسارة المؤسسة .
2	ما هي المخاطر المالية التي واجهت المؤسسة ؟	تواجه المؤسسة مخاطر الائتمان بشكل كبير، مخاطر التشغيلية ،
3	هل توجد مصلحة أو قسم في المؤسسة خاص بإدارة المخاطر المالية ؟	نعم توجد مصلحة إدارة ودراسة المخاطر المالية .
4	ما هي الاستراتيجيات التي تتبعها المؤسسة لإدارة المخاطر المالية ؟	بما أن أهم المخاطر التي تواجهها المؤسسة هي مخاطر الائتمان فالإستراتيجية المتبعة أول الطرق الودية لطب التسديد في حالة عدم التسديد، تصبح الوكالة في نزاع مع المقترض وتطرح القضية أمام العدالة .
5	هل تواجه المؤسسة مخاطر تغير أسعار الفائدة في السوق؟	نعم ،لكن المؤسسة لا تتحمل أي مخاطرة.
6	هل تتعرض المؤسسة للمخاطر الناتجة عن التقلبات التي تحدث في أسعار صرف العملات الأجنبية في السوق ؟	لا، فالمؤسسة تقوم بتطبيق أسعار الصرف حسب البورصة الأجنبية المحددة من طرف البنك المركزي، دون أي تغيير بمعنى لا تتحمل أي مخاطرة.
7	هل تتعرض المؤسسة للمخاطر الناتجة عن قوة	المؤسسة مالية (بنك)لا تتأثر بالعرض والطلب .

	العرض والطلب ؟	
8	هل تسبب مخاطر أسعار الفائدة خسائر حقيقية عند إعادة تقييم الأصول والخصوم ؟	ممكن، لكن المؤسسة لا تتحمل أي مخاطرة .
9	هل تتأثر مخاطر أسعار الصرف بالظروف الاقتصادية ؟	نعم ، تتأثر مخاطر أسعار الصرف بالظروف الاقتصادية.
10	هل مخاطر التسعيرة تتأثر بالأحداث الاقتصادية من انكماش وتضخم ؟	المؤسسة مالية (بنك) لا تتحمل أي مخاطرة .
11	هل تنشا مخاطر الائتمان نتيجة لعدم سداد القرض في أجالها ؟	نعم ،تنشا مخاطر الائتمان نتيجة عدم سداد القرض في أجاله .
12	هل تتسبب مخاطر الائتمان في الإفلاس للمؤسسة ؟	نعم ،في حالة ضعف في الدراسة والتخطيط لملف القرض.
13	هل تتعرض المؤسسة لمخاطر عدم الكفاءة والفعالية في إدارة السيولة ؟	لا تتعرض المؤسسة لمخاطر عدم الكفاءة والفعالية في إدارة السيولة .
14	هل تنشا مخاطر السيولة نتيجة لضعف تخطيط السيولة وعدم التناسق بين الأصول والخصوم من حيث أجال الاستحقاق ؟	ممكن لكن المؤسسة لا تتأثر بهذا النوع من المخاطر
15	هل القصور في التدفقات النقدية الداخلية ينتج عنه مخاطر السيولة ؟	نعم،لكن المؤسسة لا تتأثر بهذا النوع من المخاطر .
16	هل المخاطر الناجمة عن العنصر البشري أو نظام المعلومات تسبب خسائر للمؤسسة ؟	نعم، تسبب خسائر للمؤسسة فهي تندرج ضمن المخاطر التشغيلية .

- **تحليل نتائج المقابلة لمؤسسة بنك الفلاحة و التنمية الريفية**

من خلال المقابلة التي تقمنا بها مع كل من رئيس مصلحة المحاسبة ومسؤول عن مصلحة القروض توصلنا إلى أن وكالة البنك تتعرض للمخاطرة الائتمانية بشكل أكبر وذلك بتقديم قروض للعملاء، وبعد مدة معينة يتبين أن صاحب القرض عاجز عن سداد القرض والفوائد المترتبة عليه، في هذه الحالة تصبح الوكالة في نزاع مع المقترض وتطرح القضية أمام العدالة فإذا لم يتم تحصيل القرض يقوم المكلف بالمحاسبة بإدراج قيمة القرض ضمن المستحقات المشكوك في تحصيلها، ثم ترسل إلى المديرية الجهوية بعدها إلى المديرية العامة. ومن أجل تقديم قرض معين تتقيد الوكالة بسقف محدد من طرف المديرية العامة وفق جدول

معين بحيث إذا تجاوزت قيمة القرض السقف المحدد ترسل الملف إلى المديرية الجهوية ثم إلى المديرية العامة للنظر في ملف طلب القرض.

فيما يتعلق بمرودية عمليات القروض فالمؤسسة تطبق معدل للفائدة على القروض يفوق معدل الفائدة على الأموال المودعة لتحقيق هامش ربح بالإضافة إلى العمولات المتأتية من الحصول على دفاتر الشيكات، والفوائد المتأتية من منح أمول لعميل صاحب وديعة قبل تاريخ استحقاقها، الرسم على القيمة المضافة الذي يتحمله العميل، ليتم تجميع قيمة الرسم على القيمة المضافة وإرسالها إلى الخزينة وذلك كل 21 من الشهر، وهناك الرسم على القيمة المضافة مسترجعة مثل إدخال تجهيز جديد إلى الوكالة فيتم استرجاعها من الخزينة .

أما فيما يتعلق ب :

- مخاطرة السوق : فالوكالة تقوم بتطبيق أسعار الصرف حسب البورصة الأجنبية المحددة من طرف البنك المركزي ، دون أي تغيير بمعنى المؤسسة لا تتحمل أي مخاطرة .
- مخاطرة سعر الفائدة : يكون احتمال أن يتعرض البنك إلى خسارة عند توفير فائض السيولة لديه في حالة هبوط سعر الفائدة وعندما تشح السيولة فيضطر البنك للاقتراض من سوق المصارف فمن المحتمل أن يتعرض لخسارة في حالة ارتفاع سعر الفائدة لذلك يتوجب على البنك أن يولي هذا الموضوع مراقبة وإدارة مستمرة تجنبا للمخاطر وهذا بتدوين عبارة "سعر الفائدة متغير ارتفاعا أو انخفاضا" عند الاكتتاب، وهنا المؤسسة لا تتحمل أي مخاطرة .
- مخاطر السيولة: وهي التي تحدث بسبب نقص المودعين والمؤسسة لا تتحمل أي نوع من المخاطر.
- المخاطرة التشغيلية: تنقسم إلى مخاطر ناجمة عن العنصر البشري هي مخاطر يقع فيها الموظفين (مثل : خطا في قيمة المبلغ المدفوع لزبون ويكون ناتج عن عدم التأكد من الشخص الساحب للمبلغ ،أو التأكد من الإمضاء، أو سحب رصيد شخص أخر،أو تزوير الوثائق، أو ما يطلق عليه الأخطاء المادية كالخطأ في كتابة الأرقام)نظام المعلومات (خلل في النظام أو خلل في الجهاز)، هذا النوع من المخاطر موجود في المؤسسة لكن المؤسسة تتعامل معه بشكل تصحيحي من خلال الرقابة الدائمة .

ومن المقابلات وما تم التصريح به استخلصنا أن المراحل إدارة المخاطر المالية في المؤسسة تقتصر على ثلاثة مراحل:

1. تحديد الخطر : وتتمثل في جمع مختلف المعطيات والمعلومات فيما يخص التهديدات المالية التي تحيط بالمؤسسة، حيث يتم على أساسها تحديد نوع وطبيعة الخطر المالي وهل الخطر سبق أن شهدنه المؤسسة .
2. تقييم الخطر : وذلك من خلال معرفة درجة تأثيره على سيرورة الأنشطة داخل المؤسسة ، وكذا دراسته من عدة أوجه لكي تتمكن المؤسسة من معالجة وتحكم في مختلف المخاطر المالية .
3. المعالجة : تتمثل في استعمال الأساليب والإجراءات المختلفة للتدخل والسيطرة على الخطر والقضاء عليها نهائيا ، أو أساليب وقائية مانعة لحدوث وتكرار المخاطر المالية .

المطلب الثالث: دور التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر المالية في كلتا المؤسستين

– يعمل المدقق الداخلي في المؤسسة على وضع وتنفيذ برنامج التدقيق الداخلي وذلك بناءا على خبرته المهنية والميدانية في مجال اختصاصه وإضافة إلى مجموعة من العوامل التي تساعده في القيام ببرنامجه التدقيقي وذلك من أجل الحد من المخاطر التي تقع في المؤسسة وتقليل آثارها السلبية وهذا ما تطرقنا إليه في هذا المبحث لمعرفة دور التدفيق الداخلي ي إدارة المخاطر لمالية في المؤسستين.

الفرع الأول : بالنسبة لمؤسسة مطاحن زيبان القنطرة – بسكرة –

كانت المقابلة مع مدقق الداخلي ورئيس مصلحة المالية والمحاسبية عبارة عن أسئلة عشوائية حول دور التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر المالية، وكانت الإجابة كالتالي:

الرقم	السؤال	الجواب
1	ما علاقة المدقق الداخلي بإدارة المخاطر المالية	تعمل وظيفة التدقيق الداخلي على تقديم أنشطة استشارية لدعم و لمساعدة إدارة المخاطر المالية .
2	هل يقوم المدقق الداخلي بتقييم كافة المخاطر المالية التي تواجه مختلف أنشطة المؤسسة بصورة مستمرة ومنتظمة ؟	نعميقوم المدقق الداخلي بتقييم كافة المخاطر المالية التي تواجه مختلف أنشطة المؤسسة بصورة مستمرة ومنتظمة.
3	هل يتولى قسم التدقيق الداخلي إعداد خطة المراجعة سنويا على مختلف المؤسسات بالاعتماد على المخاطر المالية وتصنيفها حسب معيار التقييم ؟	نعميتولى قسم التدقيق الداخلي إعداد خطة المراجعة سنويا على مختلف المؤسسات بالاعتماد على المخاطر المالية وتصنيفها حسب معيار التقييم.
5	ما هي العمليات المحاسبية التي يقوم المدقق الداخلي بتدقيقها ؟	يقوم التدقيق بتقييم كل العمليات المحاسبية .
6	هل يساهم التدقيق الداخلي في تحديد أسباب حدوث المخاطر المالية ؟	نعم يساهم التدقيق الداخلي في تحديد أسباب حدوث المخاطر المالية .

الفرع الثاني: مؤسسة بتك الفلاحة والتنمية الريفية–البدر–

وكانت إجابة كل من المدقق الداخلي و رئيس مصلحة المالية والمحاسبية على أهمية دور التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر المالية كالتالي :

الرقم	السؤال	الجواب
1	ما علاقة المدقق الداخلي بإدارة المخاطر المالية	التدقيق الداخلي يحرص على دعم ومساندة إدارة المخاطر المالية
2	هل يقوم المدقق الداخلي بتقييم كافة المخاطر المالية التي تواجه مختلف أنشطة المؤسسة بصورة مستمرة ومنتظمة ؟	نعم يقوم المدقق الداخليبتقييم كافة المخاطر المالية التي تواجه مختلف أنشطة المؤسسة بصورة مستمرة ومنتظمة .
3	هل يتولى قسم التدقيق الداخلي إعداد خطة المراجعة سنويا على مختلف المؤسسات بالاعتماد على المخاطر المالية وتصنيفها حسب معيار التقييم ؟	نعم يتولى قسم التدقيق الداخلي إعداد خطة المراجعة سنويا على مختلف المؤسسات بالاعتماد على المخاطر المالية وتصنيفها حسب معيار التقييم.
4	هل يوفر التدقيق الداخلي المعلومات اللازمة لإدارة المخاطر المالية ؟	نعم يوفر التدقيق الداخلي لمعلومات اللازمة لإدارة المخاطر المالية .
5	ما هي العمليات المحاسبية التي يقوم المدقق الداخلي بتدقيقها ؟	يقوم التدقيق الداخلي بتدقيق جميع العمليات المحاسبية الخاصة بمصلحة المالية .
6	هل يساعد نشاط التدقيق الداخلي على ترسيخ آليات فعالية الرقابة المالية ؟	نعم يساعد نشاط التدقيق الداخلي على ترسيخ آليات فعالية الرقابة المالية .

*** تحليل نتائج المقابلة في كلتا المؤسستين كانت كالتالي:**

– كان تحليل مقابلة بالنسبة لمؤسسة **لمطاحن الزيبان القنطرة** كالتالي :

- يمكن للمدقق الداخلي مساعدة المؤسسة في التعرف على المخاطر التي تواجهها من خلال التنبؤ بالحدث، بالاعتماد على معدل تكرراه، وذكر أن خبرة المدقق وكفاءته لها دور فعال في مساعدة الإدارة في التعرف على المخاطر التي تواجهها، على غرار بذله العناية المهنية اللازمة ومعرفته التامة بكل المصالح وعلى دراية تامة بالهيكل التنظيمي للمؤسسة، بخصوص تقييمه للمخاطر أجاب أن من اختصاصه تقييم المخاطر المتعلقة بنشاط المؤسسة، تقييم موثوقية العمليات المالية تقييم مدى كفاية وفعالية إجراءات الرقابة الموضوعة، فكلما كانت الإجراءات الموضوعة من طرف المدقق الداخلي صارمة ارتفع احتمال اكتشاف

الأخطاء وبالتالي المساهمة في تقييم المخاطر لتحسين إدارة تأثيرها في المؤسسة، ويقدم تأكيد للإدارة من خلال التأكد من سير العمل، فحص كافة عمليات المؤسسة ، التقييم المستمر للأدلة بهدف تقييم استنتاجات ترتبط بعملية إدارة المخاطر، بعد تقييمها يتم إعداد تقرير عن المخاطر الجسيمة بما يحتويه من توصيات ويقدمه لمجلس الإدارة وهي بدورها تصدر لائحة تنص على تطبيق التوصيات التي وضعها المدقق في تقريره، أما إذا كان الخطر ضعيفا هذا لا يحتاج إلى التقرير المكتوب بل إجراء شفهي، ويجب أن يتتبع تنفيذ التوصيات وتطبيقها . وفي الأخير وبخصوص حاجة المؤسسة إلى قسم إدارة المخاطر، قال هذا يسهل من عمل المدقق الداخلي وذلك من خلال إعداد تقارير حول المخاطر حيث يتم التعاون بين القسمين في مجال تبادل المعلومات فيما يتعلق بالمخاطر،

أما الإجابة بالنسبة لمؤسسة بنك الفلاحة و التنمية الريفية BADR :

حسب ما تم دراسته في الجزء النظري فان المدقق الداخلي يقوم بإحصاء جميع الأخطار التي تتعرض لها المؤسسة وبعد تحديده للأخطار يقوم بوضع مخطط يتضمن مختلف الحلول المقترحة.

لكن الملاحظ، من خلال المقابلة التي أجريناها مع كل من المدقق الداخلي رئيس مصلحة المحاسبة ومسؤول عن مصلحة القروض تبين أن المدقق الداخلي يقوم بإدارة المخاطر القائمة فقط، دون الاهتمام بالمخاطر المتوقعة، كما أنه لا يعمل على تدقيق نظام إدارة المخاطر المالية وتقديم الاقتراحات لمجلس الإدارة بشأن تحسينه، وذلك من أجل رفع الكفاءة في التحكم في المخاطر المالية الواقعة والمحتملة والتي تواجه مصالح البنك.

حيث يقوم هذا الأخير بتدقيق كل العمليات المحاسبية بوضع إجراءات ومعرفة مدى التقيد بها من قبل الأطراف المعنية وذلك بتوازن الأرصدة المالية يثبت لنا مدى صحة القوائم المالية، ومن خلال تحليلنا لعمل المدقق الداخلي وجدنا أن له دور كبير في تقييم نظام الرقابة الداخلية والكشف عن النقائص والأخطاء التي تشكل بالتالي خطر، الغش أو الخطأ أو التزوير.

ويتمثل دور التدقيق في كونه تتابع التطورات التاريخية والتسجيل اليومي للعمليات سواء ما تعلق بالإقراض أو غيره في سجلات أو دفاتر المحاسبية تمكننا من الرجوع إليها متى اقتضى الأمر ذلك وبالتالي نستطيع الحصول على سلسة زمنية لتغيرات معدل الفائدة التي تسمح ببناء نموذج داخلي للتحكم والتقليل من مخاطرة معدل الفائدة وكذلك الأمر لمخاطرة الصرف، كما يفيد التدقيق الداخلي في تجنب أخطاء السنوات السابقة بالرجوع إلى المستندات المتعلقة بالمستحقات المشكوك في تحصيلها، إلا أن الوكالة عمومية وبالتالي يكون عنصر المخاطرة ليس له أهمية كبيرة.يعتبر التدقيق الداخلي جزء مهم في مؤسسة البنك حيث يقوم بالتقليل من المخاطر القائمة ومعالجتها لضمان السير الجيد لأنشطتها بكل أمان والتزام.

الفرع الثالث: اختبار الفرضيات

– سنقوم باختبار فرضيات الدراسة،وهدا بالاعتماد على جدول نبرز فيه درجة تحقق لجانب النظري مقارنة مع الآراء المختصين، أي تحديد نقاط التوافق ونقاط الاختلاف بين الجانب النظري والجانب الميداني ونفصل فيها باستخراج العبارات الدالة عن الأثر من محتوى المقابلة،والجدول التالي يوضح ذلك

الجدول رقم (03) : درجة التحقق من الفرضيات

المقارنة العامة و الاختلافات الجزئية لكل فرضية	العبارات الدالة عن الأثر من المحتوى المقابلة	درجة التحقق
الفرضية الأولى: التدقيق الداخلي وظيفة ضرورية في المؤسسة مطاحن الزيبان و مؤسسة بنك الفلاحة و التنمية الريفية BADR يعمل على تدعيم نظام الرقابة الداخلية	• تكرار مصطلح (التدقيق الداخلي، برنامج عمل، تقارير، رقابة) • أكدوا أن التدقيق الداخلي **وظيفة ضرورية و مهمة** في المؤسسة • أكدوا أن التدقيق الداخلي **أداة رقابية** تعمل لصالح الإدارة • أكدوا أن **المدقق الداخلي** في المؤسسة **مستقل** لأنه يعمل بعيدا عن الأنشطة التي يدققها	–كانت الإجابات من وجهة نظر المبحثين **أغلبية متشابهة** لما جاء في النظري بالنسبة لأهمية وظيفة التدقيق الداخلي في مؤسستين
الفرضية الثانية : يمكن لمؤسسة مطاحن الزيبان و مؤسسة بنك الفلاحة و التنمية الريفية BADR إدارة مخاطرها بتحديد و تقييم نوع الخطر	• تكرار المصطلحات (التدقيق الداخلي، المؤسسة على وعي لأهمية إدارة المخاطر • الإدارة تتحمل مسؤولية إدارة المخاطر لكل مصلحة • عدم الاعتماد الإدارة على منهج واضح للإدارة المخاطر التي تواجهها • تحدد المؤسسة الخطر على أساس تجارب سابقة	–كانت إجابات **متشابهة جزئيا** مع جانب النظري، لان إدارة المخاطر في المؤسسة تدير المخاطر التي تواجهها على أساس تجارب سابقة فقط

الفرضية الثالثة: يساهم التدقيق الداخلي في التحكم في المخاطر المالية بتقديم خدمات استشارية للإدارة	• تكرار مصطلحات (تقديم النصح ، تعديل و تحسين الإجراءات، تقديما اقتراحات وتوصيات) • المدقق يوجه فقط في حال عدم تطبيق الإجراءات اللازمة و تقديم النصح والإرشاد للإدارة فيما يخص تعديل الإجراءات والسياسات المتبعة • تقديم اقتراحات و توصيات في تقريره من اجل تصحيح أو تعديل أي إجراء خاطئ	– كانت الإجابات من وجهة نظر المبحثين **أغلبية متشابهة** لما جاء في النظري بالنسبة لدور الذي يقدمه التدقيق الداخلي من خدمات استشارية لإدارة المخاطر المالية

المصدر :إعداد الطلبة

خلاصة الفصل :

من خلال دراستنا الميدانية لمؤسسة مطاحن الزيبان القنطرة بولاية بسكرة و بنك الفلاحة والتنمية الريفية بولاية بسكرة ، وتعرفنا على واقع التدقيق الداخلي بالمؤسسين وكيفية إدارة المؤسسين للمخاطر التي تواجهها وصولا إلى دور المدقق الداخلي في إدارتها، نرى أنه يجب الاهتمام بوظيفة التدقيق الداخلي وعدم الاقتصار على مدقق داخلي واحد، كما أن المؤسسة لا تضم قسم خاص بإدارة المخاطر واعتمادا الإدارة على أساليب وأدوات لتحديد المخاطر وتقييمها، وتحمل كل مصلحة مسؤولية إدارتها للمخاطر التي تواجهها، مما جعل المؤسسة تنظر إلى المخاطر على أنها تهديد وأهملت أن الجانب الايجابي للخطر هو الفرصة. بعد إجراء عملية المقابلة ومقارنة رأي المبحثين مع الجانب النظري تم الوصول نتائج مهمة ساعدتنا على اختبار الفرضيات من بين نتائج:

- ✓ اهتمام المؤسستين بوظيفة التدقيق من اجل إدارة المخاطر المالية و غيرها من اجل تحقيق أهدافها الكلية و الأساسية من خلال تحديد المخاطر واكتشافها قبل وقوعها والعمل على التحكم فيها أو تجنبها بأدنى التكاليف
- ✓ هناك إدراك لدى إدارة التدقيق الداخلي بأهمية إدارة المخاطر بالمؤسستين وأهمية إجراءات التدقيق الداخلي تأخذه في الحسبان المخاطر المالية التي تتعرض لها المؤسستين.
- ✓ المدقق الداخلي لا يتحمل مسؤولية إدارة المخاطر المالية وغيرها،بل يكمن دور المدقق الداخلي في ادوار تأكيدية و ادوار استشارية في إدارة المخاطر.

خاتمة

تولي المؤسسة اهتماما كبيرا لحماية ممتلكاتها وبالتالي ضمان بقائها واستمراريتها، وحتى تقوم بمتابعة كل أنشطتها ومهامها وجب عليها الاهتمام بوظيفة التدقيق الداخلي، بهدف حماية أصولها وزيادة الموثوقية بالقوائم المالية ومراجعة مدى الالتزام بالسياسات والإجراءات والقوانين داخلها، ويعتمد المدقق الداخلي في أداء عمله على مجموعة من المعايير الدولية التي أقرها معهد المدققين الداخليين. كما أظهرت الدراسة توسع نطاق التدقيق فبدلا من التركيز على العمليات المالية والمحاسبية أصبح المدقق مطالب بتحديد عوامل الخطر على مستوى المؤسسة، ومساهمته في إدارة المخاطر المالية من خلال تفعيله لنظام الرقابة الداخلية الذي بدوره يسهم في الحد من المخاطر المالية وتحديدها .

وفي إطار سعينا من خلال دراستنا لموضوع دور التدقيق الداخلي في إدارة مخاطر المالية للمؤسسة تم التركيز على معرفة واقع التدقيق الداخلي في المؤسستين، وكيفية إدارة المؤسستين للمخاطر المالية التي تواجهها وصولا إلى دور المدقق الداخلي وتحكمه في المخاطر التي تواجه المؤسسة .

أولا: اختبار الفرضيات

للإجابة على هذه الإشكالية نعرض درجة تحقق الفرضيات كالتالي

– من خلال ما تم عرضه في جدول تحقق الفرضيات نخلص إلى :

- ✓ **الفرضية الأولى** :كانت الإجابات من وجهة نظر المبحثين **أغلبية متشابهة**مقارنة بالجانب النظري، وتبين أن التدقيق الداخلي وظيفة ضرورية في المؤسسة الاقتصادية وفي مؤسسة البنك، تعمل على تدعيم نظام الرقابة الداخلية، وهذا راجع للعبارات الدالة من محتوى المقابلة في الجدول .
- ✓ **الفرضية الثانية**كانت إجابات **متشابهة جزئيا**مقارنة بالجانب النظري، وتبين انه " تقوم مؤسسة مطاحن الزيبان و مؤسسة بنك الفلاحة والتنمية الريفية،بتحديد وتقييم الخطر ولكن لكل طريقتها الخاصة وليس على أساس علمي ممنهج.

– تطرقنا في الجانب النظري إلى أن تحديد المخاطر يتم وفقا لأدوات علمية مثل عمليات التدقيق، تحليل القوائم المالية

– وجود وعي لدى المؤسستين بإدارة مخاطرها، ولكن بتحميل المسؤولية لكل مسؤول وهذا يخالف الجانب النظري لأنها وجب عليها وضع إستراتيجية خاصة لإدارة المخاطر التي تواجهها .

- ✓ **الفرضية الثالثة** :كانت الإجابات من وجهة نظر المبحثين **أغلبية متشابه**، وهذا وفقا للعبارات الدالة عن الأثر من محتوى المقابلة.

ثانيا:نتائج الدراسة:

بعد دراستنا لمختلف الجوانب المتعلقة بكل من التدقيق الداخلي و إدارة المخاطر المالية، وكذا محاولة تبيين دور المدقق الداخلي في تفعيل عملية تسيير المخاطر المالية، و دراسة الاختلاف بين المؤسستين، تم تحليل أراء المدققين بهذه المؤسسات وتوصلنا لنتائج التالية:

-الدور الكبير الذي يلعبه إتباع المؤسسات بشكل منضبط على النصوص التي يصدرها معهد المدققين الداخلين،في تفعيل أجهزة الرقابة الداخلية وتسيير المخاطر

- التدقيق الداخلي وظيفة ضرورية في مؤسستين لأنها تدعم نظام الرقابة الداخلية بهدف حماية أصول.

- يعتبر التدقيق الداخلي أداة رقابية في مؤسستين لتقييم السياسات والخطط والإجراءات الإدارية الموضوعة من طرف إدارة المؤسسة .

- للمدقق الداخلي دور استشاري في المؤسسة يقوم بتقديم النصح فيما يتعلق بالسياسات المختلفة، تدريب العاملين

- الإدارة هي المسؤولة عن إدارة المخاطر، وأن مهمة التدقيق الداخلي هي دعم الإدارة في ذلك.

-يشمل نطاق عمل المدقق الداخلي فحص وتدقيق وجميعا لعمليات المالية.

- تنشأالمخاطرفيالمؤسسةمنخلالاحتماليةتعرضهاإلىخسائرغيرمتوقعةوغيرمخططلهامسبقا.

- تتمحور أهم خطوات إدارة المخاطر حول: تحديد المخاطر، قياس المخاطر، ضبط المخاط، ومراقبة المخاطر.

- تتعرض المؤسسة لمجموعة من المخاطر المالية التي تتمثل في:مخاطر السوق التي تتضمن مخاطر أسعار الفائدة وأسعار الصرف ومخاطر التسعير .

- يحرص المدقق الداخلي من التأكد من أنا لسياسات والإجراءات المستخدمة لتحديد المخاطر المالية .

-الالتزام بالمعايير العامة للتدقيق المحاسبي الداخلي يساهم فزيادة فعالية إدارة المخاطر

المالية للمؤسستين .

- توصلت الدراسة على انه ليس من مهام وظيفة التدقيق الداخلي تحديد المخاطر وإداراتها و إنما يتمثل دوره في تقديم الاستشارات و التوصيات بشان إدارة المخاطر.

ثالثا: التوصيات

من نتائج الدراسة ندرج التوصيات التي تهدف إلى تطوير وتقدم المهنة التدقيق الداخلي في المؤسسات:

– متابعة التطورات الفنية التي تطرأ على معايير التدقيق الدولية و مدى علاقتها بادراه المخاطر المالية.

– ضرورة الاهتمام بتشريعات مهنة التدقيق الداخلي من ناحية استقلالية قسم التدقيق الداخلي بالمؤسسة و مؤهلات العاملين.

– ضرورة إعادة تنظيم وظيفة التدقيق الداخلي في المؤسسة بحيث يجب إدراجها ضمن الهيكل التنظيمي بما يضمن استقلاليتها، موضوعيتها وكفاءة وفعالية عملياتها، والتغذية العكسية لتمكينها من تأدية مهامها وهو ما يساعد على تحقيق الأهداف المالية.

– ضرورة إنشاء منظمات مهنية تعمل على تنظيم آليات مزاولة مهنة التدقيق الداخلي في الجزائر مع إصدار بعين معايير التدقيق الداخلي بما يتوافق مع المعايير الدولية، بالإضافة إلى وضع ميثاق أخلاقيات المهنة آخذة بعين الاعتبار بيئة الأعمال الجزائرية.

– العمل على استمرارية تدعيم مقومات استقلالية المدقق الداخلي لكي يتمكن من القيام بأداء مهامه على أكمل وجه.

– توفير تكوين جيد للموظفين لتحقيق كفاءة وفعالية في الأداء للتقليل من الأخطاء التقنية .

– ينبغي على المؤسسات مواكبة المستجدات التسيير بما فيها تسير المخاطر والتقليل منها والذي يعتبر حديث النشأة خصوصا بالنسبة للمؤسسات الجزائرية.

رابعا:آفاق الدراسة:

حاولنا من خلال هذه الدراسة معالجة هذا الموضوع في حدود الإشكالية المطروحة وحسب المعلومات والمعطيات المتوفرة والتي أمكن الحصول عليها،ومنه لا يمكن اعتبار هذي الدراسة قد أحاطت بكل جوانب الموضوع وبكل إبعاده،لأنه تبقى بعض النقاط تستدعى فتح الأبواب وأفاق علمية جديدو و لهذا الصدد نقترح بعض الأفاق:

– التدقيق الداخلي كإستراتيجية إدارة المخاطر في المؤسستين،

–مدى تطبيق معايير التدقيق الداخلي في المؤسسات الجزائري

–اثر تطبيق الإجراءات والمعايير الدولية على إدارة المخاطر الائتمانية في المؤسسة الاقتصادية.

– مساهمة إدارة المخاطر المالية في اتخاذ القرارات المؤسسة الاقتصادية .

فهرس
المحتويات

إهداء	
كلمة شكر وتقدير	
ملخص	VIII
قائمة الجداول و الأشكال وقائمة الملاحق	X
مقدمة عامة	أ-و
الفصل الأول: الإطار النظري إلى التدقيق الداخلي	20
تمهيد	1
المبحث الأول:ماهية التدقيق الداخلي	2
المطلب الأول: ماهية التدقيق	2
المطلب الثاني:التطور التاريخي للتدقيق الداخلي	4
المطلب الثالث: أهمية التدقيق الداخلي وأهدافه	6
المبحث الثاني: أساسيات التدقيق الداخلي	7
المطلب الأول: أنواع التدقيق الداخلي	7
المطلب الثاني: خدمات التدقيق الداخلي ومهامه	8
المطلب الثالث: إجراءات التدقيق	9
المبحث الثالث:مقومات التدقيق الداخلي	13
المطلب الأول: مبادئ التدقيق الداخلي	13
المطلب الثاني: معايير التدقيق الداخلي	14
المطلب الثالث:العلاقة بين التدقيق الداخلي و نظام الرقابة الداخلية	17
خلاصة الفصل الأول	19
الفصل الثاني : مدخل إلى إدارة المخاطر المالية	
تمهيد	21
المبحث الأول: ماهية المخاطر	22
المطلب الأول:مفهوم المخاطر المالية	22
المطلب الثاني:أنواع المخاطر التي قد تواجه المؤسسات الاقتصادية	23
المطلب الثالث:أدوات قياس المخاطر المالية	27
المبحث الثاني: ماهية المخاطر المالية و استراتيجياتها	29
المطلب الأول:مفهوم إدارة المخاطر المالية	29

المطلب الثاني:أهداف و خطوات إدارة المخاطر	30
المطلب الثالث: استراتيجيات و أساليب و إدارة مخاطر مالية	33
المبحث الثالث:دور التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر المالية	36
المطلب الأول:إدارة مخاطر مالية وتدقيق الداخلي في ظل التحكم مؤسسي	36
المطلب الثاني:العلاقة بين التدقيق الداخلي و إدارة المخاطر المالية	37
المطلب الثالث:	38
خلاصة الفصل الثاني	41
الفصل الثالث: دراسة حالة مؤسسة مطاحن الزيبان قنطرة–بسكرة– ومؤسسة بنك الفلاحة و التنمية الريفية–BADR– بولاية بسكرة	
تمهيد	43
المبحث الأول: تقديم مؤسسات محل الدراسة	44
المطلب الأول: التعريف بمؤسسة مطاحن الزيبان القنطرة–بسكرة–	44
المطلب الثاني: التعريف مؤسسة بنك الفلاحة و التنمية الريفية–BADR– بولاية بسكرة	46
المبحث الثاني: الإطار المنهجي للدراسة الميدانية	48
المطلب الأول:منهج الدراسة و طبيعة المتغيرات	48
المطلب الثاني:ميدان البحث و الأدوات جمع المعلومات	48
المطلب الثالث:تصميم دليل المقابلة	49
المبحث الثالث: واقع التدقيق الداخلي ووظيفته في إدارة المخاطر المالية في المؤسستين	50
المطلب الأول:عرض نتائج المقابلة عن واقع التدقيق الداخلي في مؤسستين	50
المطلب الثاني:عرض نتائج المقابلة عن إدارة المخاطر المالية في مؤسستين	52
المطلب الثالث: **دور التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر المالية في كلتا المؤسستين**	64
خلاصة الفصل	67
خاتمة	71
فهرس المحتويات	76
قائمة المراجع	78

قائمة المراجع

➢ **الكتب:**

1. احمد حلمي جمعة. (2004). *الاتجاهات المعاصرة في التدقيق و التاكيد* (الإصدار 1). عمان: دار صفاء.

2. احمد حلمي جمعة. (2000). *المدخل الحديث لتدقيق الحسابات* (الإصدار 1). عمان: دار الصفاء.

3. اسامة عزمي سلام، و شقيري نوري موسى. (2007). إدارة المخاطر والتامين. عمان، الأردن: دار حامد للنشر والتوزيع.

4. ايهاب ديب مصطفى رضوان. (2012). اثر التدقيق الداخلي على ادارة المخاطر في ضوء معايير التدقيق الداخلي. غزة، قسم المحاسبة والتمويل.

5. بن علي بلعزوز، عبد لكريم قندوز، و عبد الرزاق حبار. (2013). إدارة المخاطر . عمان : مؤسسة الورق للنشر والتوزيع .

6. معة ,ا .ح .(2005) .*المدخل الى التدقيق الحديث*.عمان.

7. حامد نور الدين، و مريم عمارة. (2016). *التدقيق الداخلي للتثبيتات في المؤسسات الاقتصادية*. الاردن: دار زهران .

8. خالد امين عبدالله. (1998). *التدقيق والرقابة على البنوك*. عمان: دار وائل.

9. خالد امين عبدالله. (2007). *علم تدقيق حسابات* (الإصدار 4). عمان: دار وائل للنشر.

10. خلف عبدالله الوردات. (2006). *التدقيق الداخلي بين النظرية و التطبيق وفقا لمعايير التدقيق الداخلي* (الإصدار 1). عمان: دار الوراق.

11. د.حسن محمد القاضي. (2014). *الإدارة المالية العامة.الاردن:* الأكاديميون للنشر والتوزيع.

12. د.عبد الكريم قندوز. (2018). التحويط وإدارة الخطر (مدخل مالي). لندن: دار إي-كتب لندن.

13. د.عبدالرؤوف أحمد على محمد. (2016). *إدارة المخاطر والأزمات*. القاهرة، الاسكندرية: مكتبة الوفاء القانونية.

14. د.فرج خيرالله. (2016). *إدارة المخاطر المالية*. عمان، الأردن: دار أمجد لنشر والتوزيع.

15. د.محمد عادل ناولو. (2022). *إدارة المخاطر المالية والمصرفية بين النظرية و التطبيق*. حلب – الجميلة : دار سورية الفتاة.

16. د.محمد عبدالله شاهين محمد. (2017). *تحليل وتقييم محافظ الاوراق المالية*. مصر: دار حميثرا للنشر والترجمة.

17. داوود يوسف صبح. (2010). *دليل التدقيق الداخلي وفق المعايير الدولية* (الإصدار 2). لبنان.

18. صالحي محمد. (2016). *التدقيق الداخلي و دوره في الرفع من تنافسية المؤسسة* (الإصدار 1). عمان.

19. عبد الرزاق محمد عثمان. (1999). *اصول التدقيق والرقابة الداخلية*. (الإصدار 1). الموصل: العراق.دار الكتب للطباعة والنشر.

20. غسان فلاح المطارنة. (2009). *تدقيق الحسابات المعاصرة*. (الإصدار 2). عمان: الاردن.دار المسيرة للطباعة والنشر.

21. قاسم نايف علوان.(2009).إدارة الاستثمار بين النظرية والتطبيق.الأردن:عمان.دار الثقافة للنشر والتوزيع.

22. كارين أ.هورشر. (2008). *اساسيات ادارة المخاطر المالية*. (عطا الله وارد خليل، و محمد عبد الفتاح العشماوي، المترجمون). القاهرة: مكتبة الحرية للنشر والتوزيع .

23. محمد السيد سرايا. (2002). *اصول وقواعد المراجة والتدقيق الاطار النظري لمعايير و قواعد المراجعة*. الاسكندرية: مصر. دار المعرفة الجامعية.

24. محمد الفاتح محمود بشير المغربي. (2020). إدارة المخاطر في المصارف الاسلامية . المنامة ، البحرين : الاكاديمية الحديثة للكتاب الجامعي .

25. محمد زامل فليح الساعدي، و حكيم حمود فليح الساعدي. (2019). *التدقيق الداخلي في الشركات العامة وفق المعايير التدقيق الدولية* (الإصدار 1). بغداد: دار الكتب و الوثائق.

26. محمد لمين علوان. (2019). *نظام المعلومات المحاسبية و التدقيق الداخلي* (الإصدار 1). الاردن- عمان: دار اسامة للنشر و التوزيع.

27. مريد"محمد سلام"شراب. (2013). دور التدقيق الداخلي في تقيم فاعلية ادارة المخاطر . كلية التجارة، غزة: الجامعة الاسلامية.

➢ **الأطروحات والرسائل:**

1. ابراهيم رباح ابراهيم المدهون. (2011). دور التدقيق الداخلي في تفعيل إدارة المخاطرفي المصارف العاملة في قكاع غزة (مذكرة ماجستير). غزة: الجامعة الاسلامية.

2. بزاز مريم، و سهام بن رنجة. (2017). ادارة المخاطر المالية في مؤسسات التامين (مذكرة ماستر). كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير،المدية: جامعة يحى فارس .

3. بن علي حليمة، و بشرى بالخير. (2018). دور التدقيق الداخلي في تحسين وتفعل ادارة المخاطر الائتمانية في المؤسسة المصرفية (مذكرة ماستر). كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، ادرار: جامعة احمد دراية.

4. خالد علي يوسف. (2014). دور التدقيق الداخلي في ادارة المخاطر (رسالة ماجستير). كلية الاقتصاد والعلوم الادارية، الاردن: جامعة اليرموك.

5. خالد وجيه دردس. (2010). اثر تقديم خدمة التدقيق الداخلي من جهات خارجية في جودة التدقيق الداخلي باالشركات خوميجة فتيحة. (2022). ادارة المخاطر المالية (محاضرة). كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، البويرة : جامعة اكلي محند اولحاج .

6. د.بلقلة براهيم. (2020). محاضرات في مقياس ادارة المخاطر المالية. كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الشلف: جامعة حسيبة بن بو علي.

7. رغدة ابراهيم المدهون. (2014). العوامل المؤثرة في العلاقة بين التدقيق الداخلي ة الخارجي في مصارف واثرها في تعزيز الرقابة الداخلية و تخفيض تكلفة التدقيق الخارجي(رسالة ماجستير). كلية التجارة، غزة: الجامعة الاسلامية.

8. رندة محمد سعيد ابو شعبان. (2016). دور التدقيق الداخلي في تقييم ادارة المخاطر التشغلية (مذكرة ماجستير). كلية التجارة، غزة: الجامعة الاسلامية.

9. المدرجة (رسالة ماجستير). كلية الدرسات الاقتصادية و الادراية، عمان: جامعة جدارا.

10. سعاد شعشوع، و جويدة حلاي. (2018). دور التدقيق الداخلي في ادارة المخاطر (مذكرة ماستر). معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تيسمسيلت: جامعة احمد بن يحي الونشريسي.

11. صالحي محمد يزيد. (2015). اثر التدقيق الداخلي كالية للحوكمة على رفع تنافسية المؤسسة(اطروحة دكتوراه). كلية العلوم الاقتصادية و التجارية وعلوم التسيير، بسكرة: جامعة محمد خيضر.

12. محمد لمين عيادي. (2008). مساهمة المراجعة الداخلية في قسم نظام المعلومات المحاسبي للمؤسسة(مذكرة ماجستير). كلية العلوم الاقتصادية، الجزائر: جامعة الجزائر.

13. مرابطي نوال. (2013-2012). دور التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر المصرفية (مذكرة ماجستير). كلية العلوم الاقتصادية والتجارة وعلوم التسيير، ورقلة: جامعة قاصدي مرياح.

14. نسيمة بروال. (2010-2011). استراتسجية ادارة المخاطر المالية في المؤسسة الاقتصادية (مذكرة ماجستير). كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، ام البواقي : جامعة العربي بن مهيدي .

15. هيا مروان ابراهيم لظن. (2016). مدى فاعلية دور التدقيق في تقويم ادارة المخاطر وفق اطار COSO(مذكرة ماجستير). قسم المحاسبة والتسيير، غزة: الجامعة الاسلامية.

➢ المجلات:

1. شملال نجاة. (2016). تقييم اثر التدقيق الداخلي على فعالية و كفاءة نظام الرقابة الداخلية في ظل نظم المعلومات المحاسبية. *مجلة المالية و الاسواق*، 3(1)، الصفحات 164-191.

مراجع الاجنبية:

1-.helene, l. (2003). *le controle de gestion.* paris: edition dunod.

الملاحق

الملحق رقم (1) استمارة المقابلة

جامعة محمد خيضر – بسكرة –

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم : محاسبة ومالية

استمارة بحث لنيل شهادة ماستر في علوم المحاسبة والمالية

تخصص : محاسبة وتدقيق

استمارة أسئلة خاصة بالمقابلة حول دور التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر المالية

في إطار إنجاز مذكرة ماستر تخصص محاسبة وتدقيق تحت عنوان دور التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر المالية ، يشرفنا أن نضع هذه الاستمارة بين أيديكم ونطلب منكم إعطائنا صورة حقيقة . حول الموضوع محل الدراسة ، مع شكر و التقدير لشخصكم و جزأكم الله خيرا

الطالبتين :

شالة نور اليقين

جاب الله وفاء

تحت إشراف :

الحاج عامر

السنة الجامعية: 2022-2023

تصميم الاستمارة بموضوع دور التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر المالية للمؤسسة الاقتصادية

المحور الأول :أسئلة المقابلة الموجهة

1- **الجنس** : ذكر ☐ أنثى ☐

2- **العمر** : اقل من 30 ☐ إلى 40 ☐ من 40 ☐

3- **المستوى التعليمي** : ليسانس ☐ تر ☐ ماجستير ☐ دكتوراه ☐

شهادة مهنية ☐

4- **المرتبة الوظيفية**: مدقق داخلي ☐ مدير قسم تدقيق الداخلي ☐ لف بإدارة المخاطر ☐ مدير ☐

قسم إدارة المخاطر المحاسب المدير ☐ موظف بالإدارة ا ☐ لمحاسبة ☐

5- **عدد سنوات الخبرة :عدد سنوات الخبرة** : أقل من 6 سنوات ☐ إلى12 سنة ☐ أكثر من 12 ☐

المحور الثاني : أسئلة المقابلة الغير الموجهة عن التدقيق الداخلي ودوره في إدارة المخاطر المالية

❖ **أولا** :دور التدقيق الداخلي في المؤسستين

1- ما هي أهداف التدقيق الداخلي في مؤسسة ؟

.....

2- ما هي المبادئ التي يعتمدها المدقق الداخلي في مؤسسة؟

.....

3- كيف يستطيع المدقق الداخلي اكتشاف الأخطاء أو التجاوزات غير قانونية؟

.....

4- عند اكتشاف المشكلة ما هي الإجراءات التي يقوم بها المدقق الداخلي في مؤسسة ؟

.....

5- هل المدقق الداخلي يضع خطط لمعالجة المشكلة في تقريره؟

.....

6- ما هي الوسائل والأدوات التي يعتمدها المدقق في عملية التدقيق؟

.....

7- هل اقتراحات مدقق تقلل من حدوث أزمات في المؤسسة؟

.....

8- هل المدقق الداخلي يتبع قوانين وإجراءات التدقيق ؟

.....

9- هل يساهم التدقيق الداخلي في تفعيل نظام الرقابة الداخلية؟

.....

❖ ثانيا :إدارة المخاطر المالية في المؤسسة

10- ما هو الخطر المالي بالنسبة للمؤسسة ؟

.....

11- ما هي المخاطر المالية التي واجهت المؤسسة؟

.....

12- هل توجد مصلحة أو قسم في المؤسسة خاص بإدارة المخاطر المالية؟

.....

13- ما هي الاستراتجيات التي تتبعها المؤسسة لإدارة المخاطر المالية ؟

.....

14- هل تواجه المؤسسة مخاطر تغير أسعار الفائدة في السوق؟

.....

15- هل تتعرض المؤسسة للمخاطر الناتجة عن التقلبات التي تحدث في أسعار صرف العملات الأجنبية في السوق ؟

.....

16- هل تتعرض المؤسسة للمخاطر الناتجة عن قوة العرض والطلب ؟

.....

17- هل تسبب مخاطر أسعار الفائدة خسائر حقيقية عند إعادة تقييم الأصول والخصوم ؟

.....

18- هل تتأثر مخاطر أسعار الصرف بالظروف الاقتصادية ؟

.....

19- هل مخاطر التسعيرة تتأثر بالأحداث الاقتصادية من انكماش وتضخم ؟

.....

20- هل تنشا مخاطر الائتمان نتيجة لعدم سداد القرض في أجالها؟

.....

21- هل تتسبب مخاطر الائتمان في الإفلاس للمؤسسة؟

.....

22- هل تتعرض المؤسسة لمخاطر عدم الكفاءة والفعالية في إدارة السيولة ؟

.....

23- هل تنشا مخاطر السيولة نتيجة لضعف تخطيط السيولة وعدم التناسق بين الأصول والخصوم من حيث أجال الاستحقاق؟

.....

24- هل القصور في التدفقات النقدية الداخلية ينتج عنه مخاطر السيولة؟

.....

25- هل المخاطر الناجمة عن العنصر البشري أو نظام المعلومات تسبب خسائر للمؤسسة ؟

.....

❖ **ثالثا :دور التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر المالية :**

26- ما علاقة المدقق الداخلي بإدارة المخاطر المالية؟

.....

27- هل يقوم المدقق الداخلي بتقييم كافة المخاطر المالية التي تواجه مختلف أنشطة المؤسسة بصورة مستمرة ومنتظمة ؟

.....

28- هل يتولى قسم التدقيق الداخلي إعداد خطة المراجعة سنويا على مختلف المؤسسات بالاعتماد على المخاطر المالية وتصنيفها حسب معيار التقييم ؟

29- هل يوفر التدقيق الداخلي المعلومات اللازمة لإدارة المخاطر المالية ؟

.....

30- ما هي العمليات المحاسبية هل يساهم التدقيق الداخلي في تحديد أسباب حدوث المخاطر المالية ؟التي يقوم المدقق الداخلي بتدقيقها؟

.....

31- هل يساعد نشاط التدقيق الداخلي على ترسيخ آليات فعالية الرقابة المالية ؟

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

جامعة محمد خيضر – بسكرة
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية
وعلوم التسيير
عمادة الكلية
الرقم : 703 / ك.ق.ت.ت / 2023

بسكرة في : 22 - 05 - 2023
إلى السيد : مدير بنك الفلاحة والتنمية
الريفية BADR - بسكرة

طلب مساعدة لاستكمال مذكرة التخرج

دعما منكم للبحث العلمي، نرجو من سيادتكم تقديم التسهيلات اللازمة للطالبان :

1 – جاب الله وفاء

2 – شالة نور اليقين

المسجلان بالسنة : ثانية ماستر تخصص : محاسبة وتدقيق

و ذلك لاستكمال الجانب الميداني لمذكرة الماستر المعنونة بـ :

" دور التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر المالية "

تحت إشراف : أ/ الحاج عامر

في الأخير تقبلوا منا أسمى عبارات التقدير والاحترام

تأشيرة المؤسسة المستقبلة

Mr ZAIRI Mohamed
Sous Directeur Administration et Qualité

عميد الكلية

نائب العميد للدراسات و المسائل المرتبطة بالطلبة
د. غربي وهيبة

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

جامعة محمد خيضر – بسكرة
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية
وعلوم التسيير
عمادة الكلية

الرقم : 35 / ك.ق.ت.ت / 2023

بسكرة في : 20 - 02 - 2023

إلى السيد : مدير مطاحن الزيبان
القنطرة - بسكرة -

طلب مساعدة لاستكمال مذكرة التخرج

دعما منكم للبحث العلمي، نرجو من سيادتكم تقديم التسهيلات اللازمة للطالبان :

1 ـ جاب الله وفاء

2 ـ شالة نور اليقين

المسجلان بالسنة : **ثانية ماستر** تخصص : **محاسبة وتدقيق**

و ذلك لاستكمال الجانب الميداني لمذكرة الماستر المعنونة بـ :

" دور التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر المالية "

تحت إشراف : **أ/ الحاج عامر**

في الأخير تقبلوا منا أسمى عبارات التقدير والاحترام

تأشيرة المؤسسة المستقبلة

المدير العام
كاتب ساسي

ع/ عميد الكلية

نائب العميد للدراسات و المسائل المرتبطة بالطلبة
د . غربي وهيبة

رئيسة مصلحة تدقيق الحسابات
هامي مهدية

جامعة بسكرة
ص.ب 145 ق.ر- بسكرة